



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان الأطروحة:

أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الدكتور:

د. بوشامة مصطفى

إعداد الطالب:

بعلة الطاهر

السنة الجامعية: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



عنوان الأطروحة:

أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الدكتور:

د. بوشامة مصطفى

إعداد الطالب:

بعدة الطاهر

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
ناصر مراد	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
بوشامة مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
محفوظ مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
عزوز علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	عضوا مناقشا
عزوز أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
بوعافية سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريش	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة إلى والدي الكريمين،

حفظهما الله وأطال في عمرهما،

وجزاها عني خير الثواب.

إلى إختوتي وأختاتي.

إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى أصدقائي وزملائي.

وإلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما.

بعدة الطاهر

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وآخرها على نعمه وفضله وتوفيقه على إتمام
هذا العمل، والصلاة والسلام على خير أنبيائه ورسله، وعلى آله
وأصحابه.

أتقدم بحميم الشكر والعرفان إلى أستاذي "بوشامة مصطفى"
لتكرمه بالإشراف على هذه الأطروحة، وما بذله معي من نصح
وتوجيه، فجزاه الله خير الثواب.

كما أتقدم بالتحية والشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين،
وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة الوليدة 2.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث على مدى تأثير الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحديد الفترة من 2001 إلى غاية 2017 أما حدود الدراسة المكانية فقد أسقطت على دولة الجزائر. تضمن هيكل دراستنا أربع فصول، تطرقت إلى التأصيل النظري للمستقل وتابع الدراسة والكشف على العلاقة بينهما، إضافة إلى الوقوف على الأثر الحقيقي للإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، والذي قادنا إلى مجموعة من النتائج أهمها الأثر الكبير الذي تركه الإنفاق العمومي على التنمية في الجزائر، إضافة إلى دور البرامج الإنمائية التي تبنتها في تحسين ظروف حياة المواطنين، والتأثر الكبير للإنفاق العمومي بتقلبات أسعار البترول مما يدل بوضوح على تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي، دون أن ننكر التطور الهام في حجم الإنفاق الذي عرفته الجزائر منذ بداية الفترة حتى نهايتها، وهذا كله يدفعنا إلى تبني مجموعة من وجهات النظر في صورة اقتراحات أهمها لا بد من ترشيد النفقات في الجزائر وإعادة هيكلتها وزيادة الرقابة على الإنفاق والتسيير في المؤسسات والهيئات العمومية، مع الاعتماد على الإنفاق المنتج في القطاعات الاقتصادية التي نملك فيها التنافسية من أجل التخلص من التبعية لبرميل البترول.

الكلمات المفتاحية:

إنفاق عمومي - تنمية اقتصادية - نمو اقتصادي - برامج إنمائية.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
01	الإهداء
02	الشكر والتقدير
-	الملخص
I-II	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ - ك	المقدمة
21	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية
23	المبحث الأول: عموميات أساسية حول التنمية الاقتصادية
23	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
27	المطلب الثاني: أهداف، أهمية وخصائص التنمية الاقتصادية
32	المطلب الثالث: متطلبات ومستلزمات التنمية الاقتصادية
37	المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
37	المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية
42	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
48	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي ونظرياته
55	المبحث الثالث: مؤشرات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتهما
55	المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية
58	المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
64	المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية
72	الفصل الثاني: المفاهيم النظرية للإنفاق العمومي
74	المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العمومي
74	المطلب الأول: ماهية الإنفاق العمومي
79	المطلب الثاني: تطور الإنفاق في الفكر الاقتصادي
83	المطلب الثالث: محددات ومبررات الإنفاق العمومي

88	المبحث الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العمومي وتقسيماته
88	المطلب الأول: أسباب تزايد النفقات العمومي
95	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
101	المبحث الثالث: تمويل الإنفاق العمومي
101	المطلب الأول: التمويل بالضرائب
105	المطلب الثاني: التمويل بالقروض
110	المطلب الثالث: التمويل بالإصدار النقدي
116	الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي
118	المبحث الأول: تحليل الأثر الاقتصادي للإنفاق العمومي
118	المطلب الأول: الإنفاق العمومي والنشاط الاقتصادي
121	المطلب الثاني: فاعلية الإنفاق العمومي وإنتاجيته
126	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العمومي
126	المطلب الأول: الأثر على الإنتاج الوطني
129	المطلب الثاني: الأثر على الاستهلاك، الادخار والاستثمار
132	المطلب الثالث: الأثر على مستوى الأسعار والتشغيل
137	المبحث الثالث: الآثار غير المباشرة للإنفاق العمومي
137	المطلب الأول: أثر الإنفاق العمومي من خلال المضاعف والمعدل
142	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي في إعادة توزيع الدخل
144	المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للإنفاق العمومي
150	الفصل الرابع: الإنفاق العمومي ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر
152	المبحث الأول: برامج الإنفاق العمومي في الجزائر (2001-2019)
152	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
157	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
161	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
164	المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)
167	المبحث الثاني: تطور الإنفاق العمومي وأثاره غير مباشرة على التنمية في الجزائر (2001-2017)
167	المطلب الأول: تطور الإنفاق العمومي
173	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي على التعليم والصحة

183	المطلب الثالث: أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات التنمية البشرية والسكن
188	المبحث الثالث: الآثار المباشرة للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر (2001-2017)
188	المطلب الأول: أثر الإنفاق العمومي على الناتج المحلي والاستهلاك العائلي
193	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي على الاستثمار العمومي والهياكل القاعدية
198	المطلب الثالث: أثر الإنفاق العمومي على معدل النمو والبطالة
207	الخاتمة
214	المراجع
224	الملاحق
273	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
155	توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية	01
159	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	02
163	توزيع مخصصات برنامج توظيف النمو (2010-2014)	03
168	التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	04
171	تطور هيكل الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	05
174	تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة (2000-2016)	06
176	تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العام	07
178	تطور عدد الطلبة والمنشآت القاعدية في قطاع التعليم العالي	08
180	تطور التغطية الصحية (2001-2015)	09
182	المنشآت القاعدية الصحية	10
184	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)	11
186	السكنات المنجزة للفترة (2004-2015)	12
189	تطور الإنتاج المحلي الخام (2001-2017)	13
191	تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر (2001-2014)	14
194	تطور الاستثمار العمومي بالنسبة لنفقات التجهيز للفترة (2001-2017)	15

196	تطور مخصصات الهياكل القاعدية (2001-2017)	16
199	تطور معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (2001-2017)	17
201	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)	18
203	تطور المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين من البطالة في الجزائر للفترة (2004-2015)	19
204	تطور المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر للفترة (2001-2015)	20

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
94	مخطط يبرز أهم أسباب زيادة الإنفاق العمومي	01
128	أثر زيادة الطلب الكلي على الاقتصاد	02
136	أثر الإنفاق العمومي على معدل البطالة	03
139	أثر المضاعف على الطلب الكلي	04
141	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعدل	05
155	التوزيع السنوي للاعتماد المالية الخاصة بالبرنامج	06
156	مخصصات كل قطاع من خلال مدة البرنامج	07
160	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو	08
163	مخصصات برنامج توظيف النمو	09
168	التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	10
172	التطور الإجمالي لهيكل الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	11
175	تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة (2000-2016)	12
177	تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العام (2000-2016)	13
180	تطور التغطية الصحية (2004-2015)	14
184	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)	15
190	تطور الإنتاج المحلي الخام (2001-2017)	16
192	تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر (2001-2014)	17
195	تطور الاستثمار العمومي بالنسبة لنفقات التجهيز للفترة (2001-2017)	18

197	تطور مخصصات الهياكل القاعدية (2001-2017)	19
199	تطور معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (2001-2017)	20
201	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)	21
203	تطور المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين من البطالة في الجزائر للفترة (2004-2015)	22
205	تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر للفترة (2004-2015)	23

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
225	التقرير الوطني حول التنمية البشرية	01
228	نشریات الديوان الوطني للإحصاء	02
236	نفقات التسيير ونفقات التجهيز لسنوات 2001-2017	03

المقدمة

المقدمة:

عرف علم الاقتصاد مصطلحا جديدا يطلق عليه اسم التنمية الاقتصادية في المنتصف الثاني من القرن العشرين، وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع إعمار أوروبا، فقد حظي موضوع التنمية الاقتصادية باهتمام كبير عند المفكرين الاقتصاديين بمختلف مدارسهم وحتى على مستوى الحكومات والشعوب، خاصة وأن تلك الفترة عرفت استقلال كثير من الدول، التي ترك فيها الاستعمار كل معاني التخلف، الذي يعد السبب الأول الدافع لعملية التنمية الاقتصادية.

تعددت المفاهيم التي تعرف التنمية الاقتصادية منها من يصفها بأنها تلك العملية المخططة والموجهة في مجالات عديدة ومنهم من يحصرها في زيادة الإنتاج والخدمات، ويوجد أيضا من يصف التنمية بأنها تغيير اجتماعي من وضع تخلف إلى وضع اجتماعي متقدم، ونحن نركز على أن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف لتحسين ظروف ونوعية حياة المجتمع، من خلال التقليل التدريجي لفجوة التخلف حتى تقضي على الفقر.

إن المحلل للمتغيرات التي لها أثر على عملية التنمية الاقتصادية يراها كثيرة متنوعة وحتى مترابطة فيما بينها، يجد منها متغيرات داخلية متعلقة بالتوجهات التنموية أي النظريات والاستراتيجيات المتبعة، ومنها ما هو خارجي متعلق بالعوامل الاقتصادية أو النظم والتوجهات السياسية وحتى متغيرات اجتماعية ودينية ... إلخ، ونحن في هذا المقام نسلط الضوء على العامل الاقتصادي وبالضبط نشاط الدولة الاقتصادي، ونأخذ بالأخص دراسة أثر الإنفاق العمومي، الذي يعتبر من آليات السياسة المالية.

الإنفاق العمومي كأحد أدوات السياسات المالية الفعالة التي تستعملها الدول النامية، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي لفقدانها لبدائل وخاصة وأنها لا تملك أسواق مالية متطورة، تزيد في اختياراتها عند معالجة الأزمات الاقتصادية واستخدام تلك السياسات لبلوغ أهداف سياستها العامة ومنها تحقيق التنمية الاقتصادية وهو المحور الأساس لبحثنا، إن الإنفاق العمومي هو صرف الأموال من طرف الدولة أو أحد هيئاتها أو مؤسساتها من أجل تحقيق أهداف أولية هي النفع العام وأخرى بعيدة من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية وغيرها من الأهداف، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة لتوفير العيش الكريم لمواطنيها تزامنا مع إحداث استقرار اقتصادي يتضمن تحسين كل المؤشرات والموازن الاقتصادية الكلية.

رغم توفر الجزائر على موارد طبيعية ومالية وبشرية، التي تعتبر الدافع الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، إلا أنها مازالت لم تبلغ المعنى الحقيقي للتنمية مع أنها اتبعت سياسة إنفاقية ضخمة منذ سنة 2001، في إطار البرامج الإنمائية، من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتحسين ظروف حياة المواطن، وهذا يدفعنا لدراسة وتحليل أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية.

الإشكالية:

واعتمادا على ما سبق، تبرز لنا إشكالية هذا البحث والتي تدعونا لطرح التساؤل الرئيسي

التالي:

كيف أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017؟

الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الوصول إلى حل لهذه الإشكالية الأساسية قسمناها إلى أسئلة فرعية:

- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم خصائصها ومستلزماتها، نظرياتها واستراتيجياتها؟ وما هي أبرز مؤشراتنا ومصادر تمويلها وأكبر معوقاتنا؟
- ماذا نقصد بالإنفاق العمومي؟ ما هي حدوده وأسباب تزايدده وكيفية تقسيمه؟ وما هي مصادر تمويله؟
- هل العلاقة بين الإنفاق العمومي والتنمية الاقتصادية هي علاقة وحيدة الاتجاه؟
- ما هو واقع الإنفاق العمومي في الجزائر؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- التنمية الاقتصادية عملية شاملة الجوانب هدفها تحسين ورفع مستوى المعيشة.
- يعد الإنفاق العمومي من أهم طرق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر؛
- تتأثر التنمية الاقتصادية بتحسين مؤشراتنا من خلال الزيادة والتوسع في الإنفاق العمومي؛
- يؤثر الإنفاق العمومي بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي بحثنا أهمية تأثير الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، التي تضطر أحيانا لتمويل إنفاقها عن طريق الإصدار غير المغطى وحتى اللجوء للاستدانة الخارجية، مما يدفعنا لدراسة جدوى الإنفاق العمومي من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال معرفة حجم وسلوك الإنفاق العمومي الذي يساهم في إعطاء التنبؤ الصحيح للأهداف المسطرة دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث:

يمكن أن نوجز أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من دراسة هذا البحث في

النقاط التالية:

- محاولة التأصيل النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية ومعرفة أهم معالمها؛
- التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العمومي، ومحاولة ربطها بموضوع التنمية الاقتصادية؛
- الوقوف على الأثر الحقيقي للإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار هذا الموضوع نتيجة للاعتبارات التالية:

1. الدوافع الذاتية:

- انتماؤنا إلى شعبة العلوم الاقتصادية عموما والعلوم المالية خصوصا " نقود مالية بنوك" الذي يدفعنا للبحث في هكذا مواضيع؛
- الإحساس بالقدرة على المساهمة في إثراء ومناقشة هذا الموضوع؛

- توجهاتنا البحثية التي ندرس مواضيع المالية العامة والتنمية الاقتصادية.

2. الدوافع الموضوعية:

- البحث عن العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العمومي والتنمية الاقتصادية؛
- التساؤل الدائم عن أسباب فشل معظم التجارب التنموية في العالم الثالث؛
- الأهمية الكبرى للموضوع خاصة في ظل انتهاج الجزائر لمجموعة من البرامج التنموية التي كلفت الدولة أموال ضخمة.

منهجية البحث:

إن طبيعة هذه الدراسة تطلبت منا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وهو أنسب المناهج لوصف وتشخيص أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية من خلال عرض مختلف الإحصائيات والمؤشرات، وتحليل دور الإنفاق العمومي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر وذلك من أجل استخلاص النتائج وتعميمها.

حدود الدراسة:

نظرا لكبر الموضوع وتنوعه قمنا بتحديد المجال المكاني والزمني كالتالي:

1. الحدود المكانية:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في دولة الجزائر، وذلك لأنها عرفت خطط وبرامج إنمائية عديدة إضافة لكونها بلد ريعي وهذا ما دفعها لاعتماد الإنفاق العمومي كأحد الاتجاهات الحتمية لبلوغ التنمية.

2. الحدود الزمنية:

تم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2017 لكونها شهدت أضخم برامج الإنفاق في الجزائر.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي صادفتنا أثناء دراستنا ما يلي:

- تضارب وتباين بعض الإحصائيات باختلاف مصادرها؛
- ارتباط تابع البحث بمتغيرات ومواضيع عديدة، حيث نجد أننا نعالج عدة مواضيع في وقت واحد.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بمثابة القاعدة التي يتم الاستناد عليها في وضع المعالم الأساسية للجوانب التطبيقية لتحديد بيئة الاختبار والبحث، حيث تم استطلاع مجموعة من الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات:

أ- أطروحة دكتوراه: باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية

الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مقدمة

لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، جاءت إشكالياتها

كالتالي:

ما هو دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

وهدفت الدراسة إلى البحث عن الدور الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد من خلال خططها التنموية، وتقييم مدى نجاح هذه المخططات والبرامج، ومدى مساهمة الاستثمارات العمومية في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى متابعة إنفاق الأموال العمومية في تحقيق أهداف البرامج المسطرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاقتصادي ضروري لتحقيق الأهداف التنموية وإحداث التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، إذ تمثل الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، تسمح البرامج التنموية بإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات حسب الاحتياجات التنموية.

ب- أطروحة دكتوراه: أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر-، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، جاءت إشكاليتهما كالتالي:

ما مدى مساهمة الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هي الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية؟

وهدفت الدراسة إلى دراسة تطور أداء السياسة المالية ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، ومقارنة الأهداف المحققة لبرامج الإنعاش الاقتصادي مع الأهداف المسطرة،

ومحاولة إعطاء بعض السبل لرفع كفاءة الموارد المالية وتنميتها في ظل تراجع الإيرادات النفطية بهدف تحقيق التنمية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي، تعتبر التنمية مفهوما شاملا يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي، تعاني الموارد المالية السيادية كانت أو استثنائية من خلل في عدم تفعيلها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف في الدول النامية، إن تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بمدى وفرة الموارد المالية خاصة الذاتية منها.

ج- أطروحة دكتوراه: جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي الإسلامي، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، جاءت إشكاليتهما كالتالي:

ما مدى إسهام السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي؟

وهدفنا الدراسة إلى استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية في كل من النظامين وخلفيتهما التاريخية، التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام الإسلامي، إظهار مدى قصور الأنظمة الاقتصادية الوضعية في حل المشكلات الاقتصادية، إظهار مدى مكانة وأهمية السياسة المالية من خلال مختلف أدواتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، تعتمد السياسة المالية الوضعية على مجموعة من الأدوات منها الضرائب وسياسة الإنفاق وسياسة الدين العام.

د - مذكرة ماجستير الطالب: طويرات وليد، دور سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية

الاقتصادية، مقدمة لكلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014-2015، جاءت إشكالياتها كالتالي:

ما هي سياسة الإنفاق العام؟ وما أثرها على التنمية الاقتصادية؟

وهدفنا الدراسة إلى التأكيد على الدور الفعال الذي تؤديه الدولة في النشاط الاقتصادي، إبراز مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية، دراسة الإنفاق العام وتبين أهميته وكذا تبين آثاره على التنمية الاقتصادية وذلك من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية والمهمة التي تلجأ إليه الدول من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، إضافة لذلك تعتبر النفقة العامة في نظر الاقتصاد الإسلامي هي عبارة عن مبلغ من المال سواء كان نقدا أو عينا، هدف التنمية الاقتصادية في الإسلام هو الإنسان.

هـ - مذكرة ماجستير الطالبة: أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات

التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014، جاءت إشكالياتها كالتالي:

كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على التضخم؟ وما هو أثرها على معدلات التضخم في

الجزائر للفترة 1990-2011؟

وهدفت الدراسة إلى التعرف على سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية، والسعي إلى

إبراز أثر سياسة الإنفاق العام بشقيها الانكماش والتوسعي على معدلات التضخم في الجزائر،

إضافة إلى إبراز دور هذه السياسة في إحداث فائض في الطلب المحلي والإجمالي والفجوة

التضخمية النقدية في الجزائر على طول فترة الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن تسطير الدولة لبرامج الإنعاش، دعم النمو الاقتصادي

والتنمية الخماسي خلال 2001-2014 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل

الموسع، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة

بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه.

يتضح لنا مما سبق أن الدراسات السابقة أفادت دراستنا في التمهيد للمنطلقات الفكرية

للتنمية وتحديد الإطار العام للإنفاق العمومي، وخدمتنا الدراسات السابقة في اختيار المنهج

المناسب الذي سيتم من خلاله تحديد أثر الإنفاق العمومي، إلا أن دراستنا تختلف عما سبق في

أوجه عديدة نحصرها كالتالي:

- نقوم بدراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي والتنمية الاقتصادية وتحديد أثر المتغير على

التابع؛

- درسنا بحثنا من زاوية كلية أي اعتمدنا على التحليل الكلي في إظهار أثر الإنفاق العمومي؛

- فترة الدراسة، حيث اخترنا فترة زمنية تمتد من سنة 2001 إلى غاية 2017.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب التي يطرحها موضوع الدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** نتناول فيه عموميات حول التنمية الاقتصادية من خلال ذكر خصائص وأهداف وأهمية التنمية ومتطلباتها ومستلزماتها، إضافة إلى أهم نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، ثم نصل في الأخير إلى مؤشرات ومصادر تمويل التنمية مع إبراز معوقاتها.
- **الفصل الثاني:** سنتناول فيه مفهوم الإنفاق العمومي من خلال تطوره في الفكر الاقتصادي موازنة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأهم مكوناته وخصائصه من خلال تعريف النفقات العامة وتقسيماتها المتعددة على اختلاف المعايير، إضافة إلى إبراز ظاهرة تزايد النفقات العمومية وتفسيراتها وأسبابها وختاماً مصادر تمويل الإنفاق العمومي.
- **الفصل الثالث:** حيث نتطرق إلى العلاقة بين الإنفاق بصفة عامة والتنمية الاقتصادية، وذلك لأن الإنفاق العمومي باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي من خلال تبين تأثيره على الناتج الوطني والاستهلاك إضافة إلى الادخار والاستثمار ومستوى الأسعار، وفي النهاية نخرج على أثار الإنفاق العمومي غير المباشرة على الاقتصاد من خلال دراسة آلية المضاعف والمعدل ثم الآثار الاجتماعية التي يخلفها الإنفاق العمومي.
- **الفصل الرابع:** يحص الدراسة التحليلية أي تقديم أهم البرامج الإنمائية لفترة الدراسة، عرض الإحصائيات والمؤشرات وتحليلها لاكتشاف أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، في جزئين هامين الجزء الأول يصب في أثر الإنفاق المباشر، والجزء الثاني يظهر الآثار غير المباشرة للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول:

إن التنمية الاقتصادية تعد من المواضيع الأكثر بحث ودراسة في علم الاقتصاد، بل حتى في مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، لما لها من أهمية بالغة على الإنسان خصوصاً والدول عموماً، ورغم تعدد توجهاتها الفكرية وتفرعها في العصر الحديث حيث أصبحت تتضمن التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية والتنمية المستدامة وغيرها من توجهات إلا أنها في الأخير تصب في هدف واحد هو تحسين وتوفير الحياة الكريمة للإنسان خاصة في الدول التي تعاني من التخلف وتسعى جاهدة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية وهذا من خلال انتهاجها لمختلف التجارب التنموية.

والتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير شاملة لأوضاع الحياة أي أنها تركز على تحسين ظروف ونوعية حياة الإنسان، لمراحل متواصلة ومن أهم مميزاتها الزيادة المستمرة للدخل الوطني، أي القضاء التدريجي على الفقر. وكغيرها من الظواهر الاقتصادية تعاني من الكثير من العقبات والمعوقات، منها المتعلق بالجانب التنظيمي أو التمويلي أو الثقافي كعدم تجاوب المجتمع مع هذه التغيرات التي تحدثها عملية التنمية الاقتصادية وغيرها من العقبات، ولهذا قدمنا في هذا الفصل الجانب النظري والفكري للتنمية الاقتصادية في فحوى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات أساسية حول التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: مؤشرات ومصادر التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المبحث الأول: عموميات أساسية حول التنمية الاقتصادية

نتحدث في هذا المبحث عن عموميات حول التنمية الاقتصادية، حيث نستهل ذلك بالمفهوم العام للتنمية الاقتصادية، وبعدها نتطرق لخصائص وأهداف التنمية الاقتصادية مع إظهار أهميتها، وفي الأخير نبرز المتطلبات والمستلزمات الأساسية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت وتتنوع التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بحسب توجه كل فكر، واختلفت مجالاتها لذا ليس من السهل الاتفاق على تعريف واحد، وهذا راجع أساساً للتوجهات الفكرية خاصة المدارس الاقتصادية الحديثة، ورغم الاختلاف الواضح في توجهاتهم إلا أنهم جميعاً يتفقون في أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية، ومن التعاريف نجد:

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

من بين التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية الاقتصادية نجد:

- "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرات في المجتمع لتحسن ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"¹؛
- "تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة"²؛

¹ سعادة راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص18.

² محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص12.

- "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما هي إلا عملية انتقال من وضع اجتماعي متخلف الى وضع اجتماعي متقدم، لهذا إذا ما سلمنا إن التقدم يتطلب بالضرورة التغيير الجذري في أساليب الإنتاج المستخدمة من جهة وتغيير في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية من جهة ثانية."؛¹
- "هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية"؛²
- "التنمية عملية تغيير اجتماعي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير الموارد البشرية والمادية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الميادين التي يتفاعل من خلالها الأفراد مع البيئة الاجتماعية ويتصل ذلك باحتياجات الحياة الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية"؛³
- "إن الحديث عن التنمية دائما يختلط بالحديث عن التخلف والتقدم، فالتقدم هو غاية التنمية والتنمية هي عملية بناء أسس ومقومات النظام الاجتماعي التقليدي المتقدم، لذلك فالحديث عن التنمية يستدعي بالضرورة البحث في مفهوم التخلف والتقدم"؛⁴

¹ بلقاسم زيان، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص446.

² مصطفى يوسف الكافي، التخطيط والتنمية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص43.

³ إيهاب عيسى، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، 2017، ص28.

⁴ صبرينة يونس، الخطط وإشكالية التنمية الاقتصادية، مكتبة وفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص28.

- "يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة"¹؛

- "يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"²؛
مما سبق نستطيع تقديم تعريف شامل لمصطلح التنمية الاقتصادية كالآتي:

التنمية الاقتصادية هي مختلف الإجراءات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنقل الإنسان من بيئة التخلف الى واقع متقدم في جميع المجالات، مما يرفع في الدخل الحقيقي للفرد وهذا ما ينعكس مباشرة على الجانب الصحي والتعليمي للمجتمع كافة.

ثانياً: أنواع التنمية الاقتصادية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد من الكفاءات الإدارية والتنظيمية وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية الاقتصادية، كما يتطلب إعادة التفكير في حديث وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية والتي يمكن تعريفها كما يلي:³

¹ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص9.

² طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص65.

³ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص17.

1- **التنمية الاقتصادية:** هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع

الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا

تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية؛

2- **التنمية الاجتماعية:** هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية

اللازمة لنمو المجتمع، وذلك لزيادة قدرة أفراد المجتمع على استغلال الطاقات المتاحة إلى

أقصى حد لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛

3- **التنمية السياسية:** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة

المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية

والتقييمية؛

4- **التنمية الثقافية:** هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما فيها

العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى

بنيان المجتمع ووظائفه؛

5- **التنمية البيئية أو المتواصلة:** هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة

الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على

التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة

الطبيعية.

وفي الأخير نقول "نتيجة للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الشاملة، سعت كل دولة إلى تبني استراتيجية معينة تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية

والمالية، إلا أن هذه الاستراتيجيات تباينت من دولة لأخرى، كما اختلفت بين الدول المتقدمة ونظيرتها

الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى"،¹ حيث نجد أن مفهوم التنمية الاقتصادية متشابه نوعا ما بين كل دول العالم رغم اختلاف الاستراتيجيات المطبقة ولكنها تتفق على أن الإنسان هو جوهر التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف، أهمية وخصائص التنمية الاقتصادية

إن للتنمية الاقتصادية أهداف محددة وأهمية بالغة للاقتصاد أولا والمجتمع أخيرا، وتميزها خصائص عن باقي العمليات الاقتصادية الأخرى كالنمو الاقتصادي وغيره. لأن منطلق التحليل الاقتصادي الكلي هو البحث عن التوازن مع المحافظة على كل الأهداف الاجتماعية والسياسية وبما أن التنمية الاقتصادية تعتبر من الأهداف المشتركة نوضح أهم أهدافها وأهميتها في هذا المطلب.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هنالك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية إليها في خططها الإنمائية،² ولكن المتفق عليه هو الأهداف التي ترفع الأداء الاقتصادي لما يحقق الرخاء الاجتماعي ومنه تحسين مردودية الأفراد في الإنتاج وحتى الجانب السلوكي لهم لأن تحسين ظروف الحياة المستمر ينجم عنه تحسن السلوك المجتمعي عموما ومن أهم أهداف التنمية الاقتصادية نجد:³

¹ زبير محمد، شوب محمد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية المستدامة، مجلة الرواق، الجزائر، العدد 06، جويلية، 2017، ص 93.

² وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014، ص 8.

³ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛

- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة؛
- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع؛
- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة؛

- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي؛

وفي الأخير يمكن القول أن أهداف التنمية الاقتصادية تركز على هدفين رئيسيين هما:¹

- 1- **هدف اقتصادي:** مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة والفرد؛

¹ ادهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأوراق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجواهر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص18.

2- **هدف إنساني:** وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة ممثلة في الإسلام والعدل والمعرفة الكاملة لله عز وجل.

مما سبق نستطيع القول أن التنمية الاقتصادية تهدف لاجتثاث معظم مظاهر الفقر والحرمان، طول فترة زمنية مفتوحة للوصول إلى مظاهر الرقي والتطور مع الحفاظ على مكاسب الاقتصاد أي دون الضغط على أي متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد تدفع إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ومثل ذلك الاعتماد على الديون الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية مع عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وهذا ما يقود لأزمات مالية على مستوى البلد أو العالم.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة، تتقاطع مع بعض أهدافها، وتبقى هذه الأهمية متفاوتة من دولة لأخرى، ونحن نركز على أهميتها في الدول النامية، ورغم أن الدول المتقدمة حققت جزء كبيرا من الرقي إلا أنها دوما تحافظ على وضع التنمية الاقتصادية من أولياتها عند رسم السياسة العامة، أما الدول النامية فتعتبر التنمية المخرج الوحيد من كل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، الأخلاقية والسياسية وغيرها. وعلى هذا الأساس ركزنا فقط على الدول النامية في قضية الأهمية وقسمنا الأهمية إلى شقين كالتالي:¹

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، فمن أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والنامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار لابد من أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة؛

¹ كهينة بركون، دور الصحافة الاقتصادية المكتوبة في نشر الوعي التنموي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد5، جوان، 2016، ص73، بتصرف.

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية فعلية تغيير هيكلها الاقتصادي وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.

إن الفجوة الاقتصادية أو كما يطلق عليها المختصون في التنمية الاقتصادية فجوة التخلف، نعم يلاحظ المتأمل لظروف وحياة الإنسان في الدول النامية خاصة التي فشلت في الانطلاق الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية أن هناك متطلبات وحاجيات تعد عندها كمالية هي عند الطرف الثاني ضرورية ورئيسية وهذا ما يرفع من أهمية التنمية لأن تراكم مكتسبات التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة حققت معظم المتطلبات وأصبحت تبحث عن إشباع حاجات أخرى غير ضرورية، أما قضية الاستقلال الاقتصادي أو القضاء على التبعية هو أمر حتمي يعد من الأهمية الاقتصادية للتنمية، وذلك بالاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد بغية دفع الاقتصاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم الضروريات، لإعطاء الدول النامية الحرية في بناء خططها وتوجهاتها الاقتصادية.

ثالثاً: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بعدد من الخصائص التي تصنفها عملية اقتصادية كبرى، منظمة واعية وموجهة لها أهداف واضحة ومحددة، تميزها على غيرها من العمليات الاقتصادية، حيث نجد أنها صفات منفردة كطول مدتها والأطراف المشاركة فيها وطريقة تسييرها والنتائج التي تحققها حيث تكون عامة وشاملة أي تمس الفرد المجتمع الاقتصاد البنية التحتية وغير ذلك، ولذا قمنا بتقديم أهم

الخصائص كالتالي:¹

¹ محمد عبد الوهاب، دور إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص4.

1- **التنمية الاقتصادية عملية وليست حالة:** وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن تجديد احتياجات المجتمع وتزايدها؛

2- **التنمية الاقتصادية عملية مجتمعية:** يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد؛

3- **التنمية الاقتصادية عملية واعية:** يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وبرامج مخططة؛

4- **التنمية الاقتصادية عملية موجهة:** بموجب إدارة التنمية تعني الغايات المجمعمة وتلتزم بتحقيقها وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجاً وتوزيعاً وبأسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع؛

5- **تحقيق تزايد منتظم:** بمعنى أن يكون التزايد تزايداً منتظماً عبر فترات طويلة من الزمن، وقادراً على الاستمرارية نتيجة لتراكم الإمكانيات واستمراريتها؛

6- **إنشاء طاقة إنتاجية ذاتية:** وهذا يتطلب من عمليات التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وكذلك تجديد طاقة مجتمعية أخرى وأن تكون هذه المراكز مبنية على أساليب فعلية ذاتية متنوعة ومتكاملة قادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها؛

7- **الزيادة في متوسط إنتاجية الفرد:** هو مؤشر اقتصادي يعبر عنه بتزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛

8- **إيجاد تحويلات هيكلية:** يمثل إحدى السمات التي تميز عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة عن عمليات النمو الاقتصادي، وهذه التحولات تخص الإطار السياسي والاجتماعي، كما تخص القدرة التقنية في البناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

ومن هذه الخصائص نستطيع استنتاج الملاحظات التالية:

- تتميز بطول الزمن واستمراريتها وذلك لسببين أولهما أن أهداف التنمية تحتاج لأمد طويل، وثانيا للتطور والتزايد المستمر لمتطلبات وحاجات المجتمع؛
 - تعتمد التنمية الاقتصادية على برامج وخطط واستراتيجيات محددة بغية تطبيقها، إضافة إلى شموليتها أي أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب مشاركة مختلف الوحدات الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على مختلف الموارد؛
 - تتميز بتراكم المكاسب أي الحفاظ على المكاسب في إطار الإنتاجية الأحادية للمجتمع وذلك لما حققته من قواعد وبنى تحتية؛
 - تحقق تغيرات هيكلية كبرى على النسيج الاقتصادي والاجتماعي ومعظم القطاعات، ومن أهم مؤشرات هذه التغيرات الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي للفرد.
- وفي الأخير نستطيع القول أن التنمية الاقتصادية كغيرها من العمليات الاقتصادية لها مجموعة من الخصائص والأهداف تميزها، وتعتبر من أهم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تحقق أهداف عديدة تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان، وحتى البعد الدولي للاقتصاد لأنها تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومنه نقول أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد عملية إنتاجية بل هي عملية واعية وشاملة تحقق أهداف تعود على الجميع بالنفع، أما خصائصها فهي تنفرد بها وهذا ما يجعلها متميزة خاصة في طريقة دراستها لها أو تطبيقها، وحتى مكاسبها ليست متلاشية بل تستمر وتبقى وهذه المكاسب تكمل بعضها البعض.

المطلب الثالث: متطلبات ومستلزمات التنمية الاقتصادية

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد يتطلب توفير مجموعة من المستلزمات. تعتبر الوقود الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، رغم حجم الموارد الطبيعية من دولة إلى أخرى، حيث قد

نجد دولة محدودة الموارد ولكنها تحقق نتائج باهرة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما دفعنا بأن نحدد متطلبات التنمية الاقتصادية ونركز على المتطلبات التي بغيابها لا تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

أولاً: المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية

كما ذكرنا آنفاً أن للتنمية الاقتصادية متطلبات ضرورية وأخرى عامة، إضافة لذلك هناك مستلزمات مادية وغير مادية ونحن بغية حصر أهم المتطلبات التي بواسطتها تنطلق عملية التنمية الاقتصادية، التي لا تستطيع بغيابها أن تروجو التنمية لأهدافها وفي النقاط التالية نشرح هذه المتطلبات:

1- خلق الإطار العام الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات

متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية سياسية فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار¹؛

2- ضرورة التخطيط للتنمية: يؤدي التخطيط في العصر الحديث أهمية كبرى في تشجيع النمو

والتنمية الاقتصادية عن طريق وضع الخطط المتكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد

¹ خالد عيادة نزال عليمت، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 52.

الوطني في كافة المجالات على أن تكون هذه الخطط مبنية على أسس علمية وموضوعية، وعلى أن تكون مرنة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع؛¹

3- **توفر الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الضرورية والمساعدة على تحقيق التنمية المنشودة، والتي تستطيع عن طريقها الدول والحكومات وضع خطط وفق الإمكانيات المتاحة من هذه الموارد وتطبيقها على مراحل وفق أهداف محددة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما في المراحل الأولى للتنمية، التي تكون فيها الدول في حاجة ماسة إلى الموارد من أي مصدر، ويفضل أن تكون هذه الموارد وقدرات البلد ذاتية، سواء كانت من ثرواته الطبيعية أو كان مصدرها الاقتصاد الوطني وحتى لو استدعى الأمر اللجوء إلى أساليب أخرى غير مرغوبة كثيرا كالاقتراض سواء من البنك المركزي أو من الخارج، فإن هذه الوسائل تبقى كلها مبرزة في المراحل الأولى من التنمية، شريطة ألا تهدر وأن يضبط إنفاقها بشكل متوازن أو محدد لتحقيق الأهداف؛²

4- **إحساس الشعب بالحاجة إلى التنمية:** تعتبر السلبية الناجمة عن جهل الشعوب بمدى أهمية التنمية وتأثيرها عليهم سواء أكان على المدى الطويل أم على المدى القصير من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية والقائمين عليها في جميع القطاعات، فجميع المشاريع التي تقوم الدول بإنشائها وإنفاق المبالغ الطائلة عليها لا يكون لها قيمة إلا إذا راعت الشعوب قيمة هذه المشاريع وأثارت الدول في مجتمعاتها أهمية هذه المشاريع، وبالتالي يجب عليهم أن يشاركوا

¹ جنان احمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص161.

² سعود عبد المجيد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص117.

في المحافظة عليها واستغلالها استغلالاً حسناً، وإلا فلن يتحقق لتلك المشروعات النجاح ما لم يقف الشعب إلى جوار الدولة جنباً إلى جنب.¹

إن هذه المتطلبات هي متنوعة ومتشابكة فيما بينها، حيث منها ما يتعلق بالجانب التنظيمي أي كيفية تسيير ورسم منهج وطريق عملية التنمية من خلال رسم الخطط والبرامج التي تسهل بلوغ أهداف التنمية، إضافة إلى ضرورة وجود أرضية تسمح بنجاح انطلاق التنمية خاصة الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي له علاقة مباشرة بالموارد البشري الذي يعتبر أحد عوامل النجاح لأن تقبل وفهم عملية التنمية الاقتصادية من طرف المجتمع هو أمر ضروري لبلوغ الأهداف المسطرة، وبغياب الموارد الطبيعية يصعب تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية إضافة إلى الموارد المالية المحرك الرئيس لعملية التنمية حيث لا بد من توفر الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامج ومخططات التنمية من أجل التمتع بنتائج الإنفاق وتحقيق أهدافه القصيرة وطويلة الأجل.

ثانياً: المتطلبات الشاملة للتنمية الاقتصادية (للدول النامية والمتقدمة)

يعتبر أهم مطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث إن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية وأيضاً المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك لإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغيير نحو التنمية الاقتصادية،² ولكن هناك مجموعة من المتطلبات التي لا بد من توافرها في كل الدول مهما كانت درجة تقدمها، وقد تتضمن فيما بينها مستلزمات مادية وغير مادية، تعتبر جزء هام من في متطلبات النظرية والإستراتيجية

¹ هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص52.

² سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص63.

للمفكرين الذين أسهبوا في كتاباتهم عن التنمية الاقتصادية، ونحن نذكر أهم هذه المتطلبات في النقاط التالية.

- التخطيط وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة؛
- توافر التكنولوجيا الملائمة؛
- توافر الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
- توافر الأمن والاستقرار؛
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.¹

والملاحظ أن الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية في بعض الدول الفاقدة لبعض المستلزمات، يرجع أساسا لكونها لا تتوفر على المورد البشري المتخصص، حيث يعد هذا المطلب من أهم المطالب الشاملة كون المورد البشري جوهر التنمية الاقتصادية كونها تنطلق منه لتصل إليه. وفي ختام هذا المبحث نقول أن التنمية الاقتصادية تتضمن خصائص وأهداف عديدة إضافة إلى تنوع متطلباتها ومستلزمات انطلاقها، وهذا ما جعل من الصعب التحكم ونجاح هذه العملية في الدول التي تبنت التنمية الاقتصادية خاصة الدول الفقيرة (غير الريعانية)، مما يدفعنا القول أن تنوع متطلباتها وكثرة أهدافها وتفرد خصائصها كانت من العوامل التي زادت من نسبة عدم نجاح التنمية.

¹ العلم مريمة، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة صندوق الزكاة الجزائر نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، 2015-2016، ص44.

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

سعى الكثير من المفكرين خاصة الاقتصاديين منهم إلى رسم معالم أو سبل نجاح عملية التنمية الاقتصادية، في صورة نظريات واستراتيجيات تنتهجها عملية التنمية الاقتصادية بغية الوصول لأهدافها، ولكن مع تطور علم الاقتصاد وتنوع المصطلحات برز مصطلح مشابه للتنمية الاقتصادية يأخذ منها الجانب الاقتصادي، ونقصد به النمو الاقتصادي وهذا ما سوف نعرض عليه في مبحثنا من خلال الوقوف على أهم نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينات من القرن الماضي، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة وتركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر، التخلف والتبعية، وكذلك نتيجة تزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية،¹ حيث نأخذ أهم النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مع بناء نقد لكل نظرية وهم كالتالي:

أولاً: نظرية الدفعة القوية

يبدأ بافتراض أساسي كون التصنيع هو سبيل التنمية وضرورة لابد منها لكل البلدان المتخلفة ومجالاً لاستيعاب فائض العمالة على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل

¹ جمال حلاوة، علي مصباح، مدخل إلى عالم التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص37.

وتدريب القوى العاملة شريطة تكامل هذه المشروعات الضخمة (عدم القابلية للتجزئة) والتي من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وضرورة القيام بمشروعات صناعية كما يجب توجيه حجم ضخ من الاستثمارات لصناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي يترتب عن إقامتها في آن واحد وفرات خارجية في جانب كل من الطلب والعرض،¹ أي أن هذه النظرية تركز في مضمونها على التصنيع مع اخذ بعين الاعتبار الصناعات التي تشغل عدد كبير من العمال.

واعتمادا على نقد النظرية الذي قدمه حربي موسى عريقات، تحتاج الدفعة القوية لاعتماد مالية كبيرة، بغية بناء نسيج اجتماعي ضخم، وهذا ما عجزت عليه البلدان النامية، إضافة إلى ذلك لابد من توفر المورد البشري المؤهل والكفاء، والبلدان النامية لا تتوفر عموما على اليد العاملة المؤهلة، إضافة إلى كل ما سبق، أهملت هذه النظرية واقع البلدان المتخلفة، حيث أن معظم هذه البلدان ذات طابع فلاحي، وبتعبير آخر أهملت القطاع أفلحي وهو جزء أساسي لدفع عملية التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية.

ثانيا: نظرية التنمية المتوازنة

وتعني أن تكون برامج التنمية الشاملة لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته، لأن قطاعات الاقتصاد تتشابك مع بعضها البعض، وبما أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لنواتج القطاعات الأخرى، فإن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق التنمية، ويكون الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته، ذلك خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها.²

¹ صبحي تدريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص72.

² خالد عيادة نزال عليما، مرجع سبق ذكره، ص50.

إن الأخذ بهذه النظرية يعني قيام استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهذا يتطلب توفر عناصر الإنتاج، وبما أن من خصائص الدول النامية شح هذه العناصر، وانطلاقاً من مرتكزات هذه النظرية، سوف تظهر اختناقات في المواد الأولية وارتفاع أسعارها مما يرفع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى أن اعتماد هذه النظرية يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهذا ما لا تملكه البلدان المتخلفة، ويرى بعض نقاد هذه النظرية أنها تؤدي إلى عزل الدول عن بعضها بعضاً، وذلك لتركيزها على السوق المحلي، وهذا النقد اعتماداً على أفكار حربي موسى عريقات.

ثالثاً: نظرية التنمية غير المتوازنة

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث إن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرة خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفرة خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف الإنمائية ما يلي:¹

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرة الخارجية؛
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرة الخارجية أكثر مما تخلق منها.

من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي الافتراض بأن هذه النظرية تجرى بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهماً في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم إن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أما التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية.²

¹ سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية، عمان، الأردن، 2014، ص 92.

رابعاً: نظرية المراحل

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية إلى المؤرخ الأمريكي "روستو"، حيث ظهرت خلال فترة الخمسينات بهدف جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفاً من المد الشيوعي الذي بات يوسع من دائرة أنصاره، وقد بنى "روستو" نظريته هذه اعتماداً على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، حيث قام بتحليل التخلف على شكل مراحل واعتبرها خمس مراحل يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة.¹

لاقت نظرية "روستو" شهرة لم تلقها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لهذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخياً، وثانيهما إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، فقد وضع "روستو" نظريته "نتيجة استقراره لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجاً أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة.²

ومما يعاب على هذه النظرية وهو ما ركز عليه مدحت القرشي على أنها تعتمد على تجربة تاريخية لدول محددة، لها خصائص معينة لا تتوفر عند جميع الدول، ومن شروط نجاح أي نظرية تشابه ظروف العينة، إضافة إلى طريقة تقسيم مراحل التخلف حيث نجد أن الكثير من الدول فاقدة لبعض هذه المراحل خاصة المرحلة الأولى، وهناك تشابك وتداخل بين المراحل بحيث يصعب تفريق كل مرحلة عن الأخرى وهذا ما يحد من فاعلية نظرية المراحل.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص46.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص77.

خامسا: نظرية التحولات الهيكلية

تعتبر نظرية التحولات الهيكلية من أشهر النظريات التي ظهرت في الخمسينات والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان "آرثر لويس" الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد أول من قدم نموذجا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي.¹

واعتمادا على نقد النظرية الذي قدمه حربي موسى عريقات، تتضمن هذه النظرية فكرة أن المناطق الريفية تتوفر على فائض كبير في اليد العاملة، ولكن الواقع أن الفائض في العمالة يوجد في المناطق الحضرية، وتشترط هذه النظرية مجموعة من الفرضيات لتطبيقها، ولكن الواقع أن معظم الدول النامية لا يوجد لديها هذه الفرضيات المعتمدة، وأكثر من هذا كله التغيير الهيكلي للنسيج الاقتصادي يتطلب أموال ضخمة وهذا ما تفقده الدول المتخلفة.

سادسا: نظرية التبعية

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي، وتتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان

¹ جمال داود سلمان الديلمي، التنمية الاقتصادية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2015، ص65.

الرأسمالية الغنية، ويعرف "دون سائس" التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن.¹

أهم الانتقادات الموجهة لها أنها تعتبر التخلف أساسه الظروف الخارجية للدول وهذا غير صحيح لأن أسباب التخلف معظمها داخلية، إضافة إلى هذا في حالة تطبيق هذه النظرية تنطبق على الدول التابعة شروط المبادلات التجارية الدولية، مما يجعلها تدور في حلقة التخلف، وهي أهم الانتقادات التي قدمها موسى عريقات على هذه النظرية.

في نهاية هذا المطلب نقول تعددت النظريات الاقتصادية التي توجه التنمية، نجد منها من تعتمد على الانطلاق بحجم كبير من الاستثمارات العمومية في صورة نظرية الدفعة القوية، ومنها من تدعو إلى تنمية متوازنة في كل القطاعات وفي المقابل لها هناك نظرية تدعو لعدم التوازن بل الميل لقطاع واحد كإقامة مشروعات عديدة وفي وقت واحد. ومن النظريات أيضا نجد من تقسم مراحل التنمية ومنها من تشترط التحول الهيكلي القطاعي أي قطاع يدفع قطاع في تحقيق التنمية، وآخر هذه النظريات نظرية التبعية والتي تركز فقط ظروف التخلف وتعزوها للظروف الخارجية. والملاحظ أن معظم هذه النظريات تسرد الجانب التاريخي لنجاح وفشل التنمية الاقتصادية في مختلف الأقطار.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف استراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات النازمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 100.

في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه،¹ وكلها تعتمد في مضمونها على الهيكل أو النسيج الاقتصادي حيث يمكن سردها على النحو التالي:

أولاً: استراتيجية التنمية الزراعية

للقطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، خاصة في المراحل الأولى من التنمية نظرا لدور عملية التنمية، والذي يتأتى من خلال ما يمكن أن يساهم به من مهام في تحقيقها ويبرز ذلك من خلال توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات خاصة القطاع الصناعي (مصدر العمالة للقطاع الصناعي)، خلق الطلب على السلع الصناعية لتحفيزه على التوسع والتطور، توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لاستيراد السلع الرأسمالية والتي تنتسج وذلك من خلال الصادرات الزراعية.² وبغية تقديم أهم رؤى هذه الاستراتيجية واعتماد على فكرة مدحت القرشي نلخصها كالتالي:

- يقدم القطاع الزراعي إمدادا من المواد الأولية الزراعية للقطاع الصناعي؛
- يسهم القطاع الزراعي في تقليص حجم البطالة؛
- يوفر القطاع الزراعي تسرب من الدخل الوطني للحكومة عن طريق الضرائب؛
- يجلب القطاع الزراعي العملات الارتكازية من خلال التصدير؛
- توسع نشاط القطاع الزراعي يزيد مباشرة في توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
- يمول القطاع الزراعي عملية التنمية الاقتصادية.

¹ سعاد راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص93.

² أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص87.

ثانيا: استراتيجية التنمية الصناعية

تعتبر عملية التصنيع ممر عملية التنمية الاقتصادية وشرطا ضروريا لها، ويتحدد ذلك من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية وبعد القطاع الصناعي قطاعا ديناميكيا يحرص على تطوير العديد من القطاعات ومن أهم آثاره نجده يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي إذ يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل مما يساهم في إحداث التغييرات الهيكلية باعتباره جوهر التنمية، المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات، تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي، وبالتالي تعزيز الروابط مع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى، يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر اكبر من العملات الأجنبية¹، وملخص الملخص في هذه الإستراتيجية أنها تقوم على بناء مناطق صناعية تقصد منتجاتها الأسواق الدولية، بهدف توفير العملات الأجنبية التي تعتبر الدافع الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، وهنا أيضا واعتماد على فكرة إسماعيل محمد بن قانة وما تم ذكره نلخص رؤى هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- إعطاء قيمة تنافسية كبيرة للمنتجات من خلال ما يعرف بالميزة النسبية؛
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات عن طريق الميزان التجاري؛
- دخول أسواق دولية جديدة من خلال إنهاء فائض الإنتاج وعدم قدرة السوق المحلية على استيعابه؛
- انتقال واكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف الرقي بالمنتجات والمحافظة من خلالها على قدرتها التنافسية.

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص87.

ثالثاً: استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تبين لنا كما اشرنا سابقا إن هناك علاقة تغذية مرتدة بين الصناعة والزراعة، إذ أن التنمية قطاع يستوجب تنمية الآخر، فلتطوير قطاع الزراعة وتحديثه، عليها أن تستزيد من طلبها على منتجات القطاع الصناعي من الآلات والمعدات، كالجرارات والحاصدات ومعدات الري وغيرها، وعلى مستلزمات الإنتاج من أسمدة وأدوية زراعية وغيرها من الموارد ذات العلاقة، وهذا لا نحصل عليه إلا إذا كان هناك قطاع صناعي محلي يلبي هذه الطلبات، وإلا كان مآلها الاستيراد من الخارج، كما أن هناك منتجات زراعية لا يمكن بيعها للجمهور كما هي، بل لابد من تعليبها وتصبيرها وفقاً لمتطلبات الحضارة وبالتالي لا بد أن تخلق لها صناعة تحويلية،¹ وتركز هذه الإستراتيجية على مزج القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ولعل كل قطاع يكمل القطاع الآخر في الوقت نفسه، وتعد أهم رؤى هذه الإستراتيجية تطوير القطاعين لبعضهما البعض إضافة لما تطرقنا له في الرؤى للإستراتيجيتين السابقتين.

رابعاً: استراتيجية الحاجات الأساسية (استراتيجية العالم الثالث)

ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية لتمويل التنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث، وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي:²

- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل؛

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص201.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص86.

- توصيل الخدمات العامة للفقراء وضمان قدرتهم على العمل؛
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها؛
- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

إن استراتيجية العالم الثالث تنطوي على توفير الحاجات الأساسية للإنسان أو الحد الأدنى منها، وهنا نجد أن هذه النظرية أهملت الجانب الاقتصادي، بل تركز فقط على الأمور المعيشة للمواطن دون الحديث على أهمية الجانب الاقتصادي في عملية التنمية الاقتصادية، وهي تعبر عن انشغالات الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة والمهتمة بالأمور الإنسانية.

خامسا: استراتيجية إحلال الواردات

تعتبر استراتيجية إحلال الواردات من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية ومنها الدول العربية، ويعني إحلال الواردات أن تنتج محليا ما كنا نستورده من قبل أو أن تنتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقوم بهذا الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وهذا يترتب عليه في خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد سلع نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفية الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى.¹ ولكن عدم تحكم الدول النامية في التكنولوجيا يجعل المنتجات المحلية أقل جودة وتنافسية مقابل منتجات البلدان المتطورة، إضافة إلى عدم ضبط التكاليف وهذا ما يرفع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة، وهنا نبرز محدودية هذه الاستراتيجية في الدول النامية.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص156.

سادسا: استراتيجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على الذات

إن نقطة البدء في هذه الاستراتيجية تنطلق من الإنتاج الذي يجب أن يكون لتغطية السوق المحلية بمعنى إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان وانطلاقا من هنا ستحدد أجور كل فرع من فروع الاقتصاد وانتهاء بالعالم الخارجي وهذا الأخير الذي يمكن الاستغناء عنه، إذ أن هذه الاستراتيجية وفي إطار تغطيتها للسوق المحلية فإنها تحتاج إلى مستوردات الإنتاج للبعض من سلعها الوسيطة، ويتطلب تطبيق استراتيجية التوجه الداخلي توافر ثلاثة شروط أساسية هي:¹

- تقليل التبعية للعالم الخارجي؛
- توسيع السوق (الرأسي والأفقي)؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية (كما ونوعا).

هذه الاستراتيجية تهدف لفكرة القضاء على التبعية ونرى فيها السبب الأول لتخلف الدول النامية، حيث نجد أن أسباب التخلف عديدة ومن أهمها الفقر وندرة الموارد (الطبيعية، المالية)، إضافة لذلك تتميز الدول النامية بصغر حجم أسواقها وهذا مالا يحقق شروط نجاحها.

وفي خاتمة هذا المطلب لابد أن نشير لأن معظم هذه الاستراتيجيات تحل مظاهر التخلف أكثر من القيام بمهمتها، وكذلك تشترك في أفكارها جميع الدول النامية وكأن معظم الدول النامية متشابهة في الخصائص الاجتماعية، الثقافية، الدينية، الطبيعية، وهذا ما يجعل هذه الاستراتيجيات محدودة النجاح في قطر دون الآخر.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي ونظرياته

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات، التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،¹ حيث نجد أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية أي تعبر عن زيادة الناتج الوطني المستمر مع مرور الزمن، مستخدماً في ذلك عناصر الإنتاج وهو يشبه إلى نوعا ما عملية التنمية الاقتصادية، إلى أن الاختلاف يكون في المشاركين في النمو والتنمية، فهذه الأخيرة تشمل معظم أفراد المجتمع وجميع المجالات على النقيض النمو الذي يهتم فقط بالجانب الاقتصادي.

أولاً: النمو الاقتصادي

أدى البحث في اختلاف مستويات رفاه الأفراد بين الدول بنفس مستويات النمو الاقتصادي إلى الإشارة إلى مسألة اختلاف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي، بعد أن كان ذلك سائدا خاصة قبل النصف الثاني من القرن الماضي.² فالنمو الاقتصادي يعني التغيير في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهذا التغيير قد يكون موجبا أو سالبا،³ ولهذا نذكر بعض التعارف للنمو الاقتصادي كالتالي:

¹ محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص11.

² علي بن يحيى عبد القادر، تأثير الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص55.

³ شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014-2015، ص48.

- "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم"¹؛
- "النمو الاقتصادي هو الزيادة المدعمة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الناتج الصافي الحقيقي"²؛
- "يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني أو المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."³؛
- "مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها."⁴؛
- اعتمادا على هذه التعاريف وانطلاقا مما تناولناه في السابق يمكن مقارنة النمو والتنمية الاقتصادية بعدد من الخصائص المهمة وهي:⁵
- اعتبار النمو والتنمية أوجه متعددة لعملية واحدة تقوم على زيادة القدرة الاقتصادية للبلد على انتاج السلع والخدمات في البلدان المتقدمة، وتتحرف عن ذلك البلدان المتخلفة في البعد الزمني،

¹ يحيائي سمير، معمري ليلي، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

² François Perroux, Les théories de la croissance, paris, 1999, p. 34.

³ معمري محمد، شياوي عبد العزيز، السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 2، جامعة الجلفة 2015، ص ص 222-240.

⁴ صالح محرز، توفيق حناشي، انعكاسات الاستثمارات المباشرة على النمو والتنمية الشاملة المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 4، ص 186.

⁵ عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 25.

- وفي الشروط السياسية والمؤسسية والاجتماعية المرافقة لها، أي بينما تكون الشروط الأخيرة موافقة لعملية التنمية في البلدان المتقدمة (أو هكذا كانت) فإنها تتراجع في البلدان المتخلفة؛
- إن النمو والتنمية يأخذان شكل العلاقة السببية كون الأول هو علة التنمية، وأن التنمية لا تعدو أن تكون غير أداة لتحقيق الشروط التي تجعل عملية النمو مستمرة ومستقرة في التحليل الأخير وهذه مفارقة منطقية واضحة؛
 - أن كليهما عبارة عن مقادير كميات اقتصادية؛
 - إن التعبير عن المقادير الاقتصادية بالدخل الوطني أو بالطاقة الإنتاجية متمثلة بالسلع والخدمات أو بالطاقة الإنتاجية متمثلة بالسلع والخدمات، ذات صفة عمومية مطلقة؛
 - لما كان النمو والتنمية هما تعبيران عن مقادير وكميات اقتصادية فإن من الممكن قياسها بمستويات الدخل الوطني أو بمستويات المعيشة معبرا عنها بالدخل الفردي الحقيقي.
- وهنا نصل في الأخير للقول أن النمو يأخذ بعين الاعتبار الأمور الكمية أما التنمية الاقتصادية تشغلها المكتسبات النوعية للأفراد.

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي

إن التشابك الكبير بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لم يقتصر فقط على المصطلحات، بل عبر ذلك ليشغل النظريات المتعلقة بهما، حيث نجد تداخل بين بينهما في النظريات إن لم نقل أنها تشترك معا، أي أن هناك نظريات تبحث وتدرس الموضوعين معا، خاصة ما كان قبل الحرب العالمية الثانية، ولهذا حاولنا التطرق لأهم النظريات المتعلقة كل على حدا.

1- نظرية النمو الكلاسيكية

بنيت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية، كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الاقتصادية الفردية من قبل أفراد المجتمع، ونادت هذه النظرية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية للموارد الطبيعية والتكنولوجيا،¹ فهذه النظرية بطريقة أو بأخرى أجمعت على أن النمو الاقتصادي لا يحصل إلا عن طريق الإنتاج وتراكم رؤوس الأموال المتأتية من الأرباح، والواقع أثبت عكس ذلك، وحتى المبادرة الاقتصادية للأفراد غير واقعية في ظل حالة الركود، أما قضية توسيع الأسواق التي تعتمد على الحرية التجارية فكانت مبنية على الاستعمار فقط.

2- نظرية النمو الكلاسيكية المحدثه

اتسم القرن التاسع عشر باكتشاف الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية، مما غير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من "Waltras, Menger, Jérons" وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية، وأهم ما ميز هذه الفترة ارتفاع معدلات النمو وتطويرها باستخدام الفنون الإنتاجية المتقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأرباح

¹ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014، ص ص، 47-

مما اتبعه ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف، كما أن الربح لم يمثل أي حصة متزايدة من الدخل، إضافة إلى أن فرص الركود الاقتصادي في هذه الفترة قد تضاعلت.¹ فهذه النظرية تسلط الضوء على أن السكان ورأس المال والإنتاج من المتغيرات التي تحدد معدل النمو الاقتصادي، ونستأن من أهم نجاح هذه النظرية هي الثورة الصناعية التي أدت إلى زيادة الإنتاج كما ونوعاً، أي الأسباب كانت خارجاً عن الفلسفة الاقتصادية ونجد هذه النظرية تترجم مرحلة تاريخية مرت بها أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع في الأجور الناجم عن زيادة الطلب على اليد العاملة الكفاء في ظل زيادة الأرباح.

3- نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911)، والتنمية في نظر شومبيتر هي تغيير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، وأن هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد. إن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمراً بل يصل سريعاً إلى حدوده، وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك لسببين الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.² نعم شومبيتر أول من فرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن ما يعاب على نظريته أن النمو له دوافع وأسباب معدودة وهي السكان والثروة والادخارات، وفي الحقيقة

¹ سعيداني سعاد، دور الاستثمار في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فارس يحيى، المدينة، 2015-2016، ص ص 88-89.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 122.

أن النمو الاقتصادي هو تعبير غير مباشر عن زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تساهم فيها كل مركبات الاقتصاد بكل قطاعاته في صورة عناصر الإنتاج.

4- نظرية كينز في النمو الاقتصادي:

أول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال، الذي اعتبره كينز بناء على نظرية "مالثيوس" المحرك الرئيسي لزيادة الدخل الوطني بالتركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار.¹ رغم واقعية نظرية كينز إلا أنه يعتمد على الدولة في امتصاص الطلب الفعال وإن ادعى الأمر الإنفاق غير المغطى، وهذا ما يجر الاقتصاد الوطني إلى أزمة مالية، خاصة الدول النامية التي لا تتوفر على بدائل كالأسواق المالية الكفئة أو المدخرات الوطنية الكافية لتغطية العجز الموازني، وتضطر للإصدار النقدي.

5- نظرية النمو الحديثة:

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الدخل الوطني ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية "سولو" ويطلق عليه بواقى "سولو"، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار ورأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، ولا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، وتظل معدلات نمو الناتج الوطني ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على

¹ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

معدلات الادخار الوطني ومستويات التكنولوجيا.¹ نعم تعد نظرية النمو الحديثة من النظريات القريبة لواقع الدول النامية، لأنها تثمن الادخار الذي يعد الدافع الأول للاستثمار إضافة للمورد البشري في النمو المتواصل والمتزايد للناتج الوطني إضافة إلى التكنولوجيا، ولكن أهملت هذه النظرية، العوامل غير الاقتصادية في تحديد معادلة النمو، حيث هناك عوامل تثبط النمو الاقتصادي كالعوامل السياسية والاجتماعية رغم أن النمو هو عملية كمية له علاقة فقط بالاقتصاد إلا أن عملية الإنتاج الوطني تتداخل فيها متغيرات عديدة.

إن الملاحظ في كل النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي أنها تعتبر المنطق لعملية التنمية الاقتصادية حيث نجدها تؤكد على الجانب المادي والكمي للتنمية الاقتصادية، وأن تحقيق أهداف النمو هي جزء من أهداف التنمية، رغم أن رواد هذه النظريات، الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثنة وحتى الكينزية، لا يفرقون بين النمو والتنمية الاقتصادية في تحليلاتهم، ولكن يركزون على الاستغلال الأمثل للموارد وبهذا تتحقق التنمية الاقتصادية.

¹ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص69.

المبحث الثالث: مؤشرات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

نركز في هذا المبحث على مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تعد الأداة الوحيدة لقياس مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية أي بين الخطط المسطرة والنتائج المحققة، وبعدها نعرض على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، التي تعتبر المفتاح الأول لنجاح التنمية حيث أن أول عائق لانطلاق التنمية الاقتصادية أو تأخرها هو التمويل خاصة في الدول الفقيرة، وأخير نسهب في ذكر عوائق التنمية الاقتصادية والتي تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وتعتبر المؤشرات الاقتصادية جزء مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام.¹ إن نجاح واستمرار التنمية الاقتصادية سيتوجب تدعيمها وتقويتها،² وهذا يعتمد أساسا على القياس، وتتمثل هذه المؤشرات في النقاط التالية:

أولاً: مؤشرات معايير الدخل

تعتمد مؤشرات الدخل على قياس التنمية ضمن معيار الدخل الوطني الكلي ومعيار متوسط الدخل من خلال نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الإجمالي، إلا أن هذا المؤشر واجه عدة انتقادات

¹ خالد عيادة نزال عليما، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثاره في التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 43.

وصعاب أهمها ضعف الأجهزة الإحصائية في تقدير الدخل بدقة إضافة إلى عدم دقة إحصائيات السكان زيادة اختلاف أسس وطرق البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية فضلا عن الاختلاف بين أسعار الصرف الحقيقية والأسعار الرسمية مما يجعل المقارنة بين الدول على أساس نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أمر غير دقيق.¹

تتمثل مبررات استعمال (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية في:²

- إن الـ (GNP) هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، ولتوفير السلع والخدمات وهو يعبر عن زيادة تعد شرطاً ضرورياً للتنمية تقريباً؛
- أن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيداً ومفهومة؛
- أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للناتج القومي الإجمالي حتى ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

إن معيار الدخل يعبر عن الجانب الكمي لحجم السلع والخدمات ربما يقيس جزءاً من التنمية الاقتصادية لأنها مركبة من عدة توجهات أهمها الجانب الاقتصادي والذي يعد الدخل أهم إن لم نقل الوحيد الذي يعطينا بدقة النتائج المحققة، ولكن هذا المعيار أو المؤشر أهمل مظاهر الحياة أو نوعية الحياة حيث لا يعني ارتفاع الدخل الكلي أو الفردي أن المجتمع في حالة رفاهية خير دليل الدول الريعية التي يفقد معظم مواطنيها الرفاهة رغم ارتفاع الدخل بل يعتبر من أكبر الدخول الدولية.

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص75.

² محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.

ثانيا: مؤشرات المعايير الاجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية وتمتاز هذه المؤشرات كونها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، ويقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وتمثل عدة معايير منها الصحية، المعايير التعليمية، معايير التغذية، معايير نوعية الحياة المادية، ودليل التنمية البشرية،¹ وهي عبارة عن مقياس مركب يجمع ثلاثة مؤشرات نسبة غير الأميين، وتوقع الحياة عند الميلاد، معدل وفيات الرضع باعتباره من أفضل التغيرات الكمية الإجمالية عن مدى تطور القوى البشرية في المجتمع من حيث خصائصها الأساسية الصحة والتعليم ذات العلاقة القوية بمستوى الإنتاج في المجتمع، تتميز عن المؤشرات المقومة نقدا مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بقدرة قياس أعلى مستوى للرفاهة الأساسي الحقيقي وأحيانا يتخذ توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر تلخيصي لمستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي ككل.²

وهنا نستطيع تلخيص أكثر المؤشرات استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت

في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى:³

- عدد السكان؛
- متوسط دخل الفرد الحقيقي؛
- متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية؛

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص76.

² صبرينة يونس، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ سهيلة فريدة نباتي، مرجع سبق ذكره، ص62.

- مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم.

وفي الأخير لابد أن نركز على جوهر التنمية الاقتصادية في قياسها وهو الإنسان، فإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية لابد أن يترجم هذا في النتائج النوعية لتحسين ظروف حياة المجتمع عموماً والأفراد خصوصاً حيث أن معظم المنظمات الدولية والهيئات العالمية تصنف المؤشرات الاجتماعية خاصة المتعلقة بالجانب الصحي والتعليمي إضافة إلى الحاجات الإنسانية الأساسية أهم معايير ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لا شك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول، فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يؤديونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تتسق بين الأدوار وتوائم بين المستويات.¹ والمعروف أن عملية التمويل دوماً تكون من مصدرين إما التمويل المحلي (الداخلي) أو التمويل الأجنبي (الخارجي)، ونحن هنا في هذا المطلب سوف نذكر كل واحد من المصادر على حدا.

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية

تتنوع هذه المصادر إلى تقسيمات نذكرها فيما يلي:

1- **مدخرات القطاع العائلي:** وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين

الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيما يلي:²

¹ سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص102.

² جمال داود سلمان الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص120.

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات؛
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ويعتبر هذا المصدر من أهم وأضمن المصدر التمويلية للبلدان النامية وذلك لما تتميز به من عجز دائم خاصة في موازينها الكلية (الميزانية، ميزان المدفوعات)، ولكن حصيلته دوما تكون ضئيلة وهذا يرجع أساسا لانخفاض الدخل الذي يعد المصدر الأول للدخار، وقد تجد بعض الدول النامية حتى عجز في تسديد حتى معاشات المتقاعدين، ولذلك يبقى هذا المصدر محدود الجدوى رغم أهميته.

2- مدخرات قطاع الأعمال: وهي ما تقوم المنشآت والشركات الخاصة الزراعية والصناعية

والخدمية بإنجازه، وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا لما تتميز به من وجود قطاع خاص كبير ومتقدم، وتأتي مدخرات قطاع الأعمال من دخله الصافي والذي يمثل الفرق بين إيراداته الكلية ونفقاته، وتتمثل إيرادات قطاع

الأعمال في حصيلة المبيعات السلعية والخدمية وتشمل نفقاته:¹

- قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووقود وغيرها؛
- مدفوعات عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز وإيجارات وفوائد؛
- أقساط اهتلاك الأصول المختلفة من أراضي ومباني والآلات؛
- الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال.

¹ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2014، ص183.

وهذا المصدر نجده في الدول المتقدمة، لقوة القطاع الخاص في اقتصادياتهم، حيث يسهم بصورة فعالة في تمويل التنمية ويرجع السبب لوضوح العمليات المالية التي يقوم بها رجال الأعمال الخالية من التدليس العش وذلك لقوة الأجهزة الإدارية (الضرائب، البنوك، ...)، إضافة إلى حجم الأرباح المحققة في القطاع الخاص وذلك لتطور النسيج الإنتاجي واتساع الأسواق المحلية والدولية.

3- مدخرات القطاع الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية

والمصروفات الحكومية، فإذا كان هناك فائض فإنه يتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الدين العام (في حالة مديونية الحكومة). أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق سحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي.¹ ويعتبر الادخار العمومي من أهم مصادر تمويل التنمية، وذلك لأن الدولة هي من تتبنى عملية التنمية الاقتصادية، في معظم دول العالم خاصة في الدول الريعية (البتروولية)، التي تملك فوائض مالية ضخمة، وما يعاب على هذا التمويل هو تحكم الظروف الخارجية (الأسواق الدولية)، في حجم المدخرات الحكومية، ولقد أنشئت صناديق خاصة لتوفير المدخرات الحكومية تسمى الصناديق السيادية، لعبت دورا هاما في دفع عجلة التنمية بل وحتى تسديد الديون الخارجية وتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

4- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما

تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول

¹ المرجع نفسه، ص 184.

على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج.¹ ويعد من المصادر التي لها آثار جانبية على الاقتصاد، ولا يستخدم هذا المصدر إلا في حالة عجز المصادر السابقة عن التمويل، وفي كثير من الحالات يستخدم لتمويل نفقات التسيير فقط، وخاصة إذا كان البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية، والإصدار لا يوجد ما يغطيه في سوق السلع والخدمات هنا يصبح هذا التمويل خطر على الاقتصاد.

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر وأضمنها، وذلك لكونها تعبر عن القدرة الحقيقية والفعالية لتمويل عملية التنمية في جميع الدول، بالإضافة إلى كون التمويل الداخلي أقل مخاطرة من غيره وأقل أثر على الاقتصاد مقارنة من التمويل الخارجي، ولكن ما يميز هذا التمويل في الدول النامية هو قلة مصادره وصغر حجمه.

ثانياً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر هذا المصدر الملجأ الوحيد لمعظم الدول النامية وذلك لاتساع الفجوة بين المصادر الداخلية وما تتطلبه عملية التنمية من اعتمادات مالية ضخمة، وهذا ما عجزت عليه الدول النامية، مما يدفعها إلى التمويل من الخارج.

1- **التدفقات والتحويلات من المؤسسات المالية الدولية:** لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل والتنمية الدولية،² ودورها الرئيسي هو منح قروض بصيغ مختلفة وحتى تقديم اعتمادات في شكل استثمارات ولكن تشترط مجموعة من

¹ جمال داود سليمان الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص122.

² مرجع نفسه، ص123.

الإصلاحات الهيكلية للدول الدائنة في اقتصادياتها، والاتجاه العام لهذه المؤسسات هو توجه ليبرالي، حيث تتحكم في السياسة الخارجية لهذه الدول كشرط أساسي لمنح القروض.

2- **المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:** تعتبر المعونات بالنسبة للدول الصناعية والدول النفطية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية "ODA" من أهم مصادر التمويل للدول النامية شديدة الفقر، ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي لظروف تلك الدول، هذا وقد شكلت تلك المعونات الرسمية حوالي 7% من إجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول شديدة الفقر في بعض السنوات وإن بلغت أكثر من ذلك في بعض الدول منفردة، ومع ذلك من الصعب إيجاد علاقة إيجابية بين المعونات وبين درجة الأداء الاقتصادي.¹ وهذه المعونات تخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها تنموية، حيث تمنح هذه التسهيلات للدول التي تسير السياسة الخارجية للدول الغربية، في إطار العولمة الاقتصادية ووسائلها ومؤسستها، وفي كثير من الأحيان هي مساعدات لتوفير الحد الأدنى من العيش (الماء، الغذاء، اللبس).

3- **القروض:** قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج، سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، سواء كانت هيئات تمويل دولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي أشرنا إليها، والهيئات التابعة لها أو التمويل الإقليمي، إما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين مع منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو صناديق التمويل الإقليمي.² ولقد تراجع هذا النوع من التمويل خاصة بعد أزمة

¹ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 298.

الديون 1982، لأن القروض الخارجية تتضمن نسبة فائدة كبيرة وهذا ما يجعل الدول النامية عاجزة على التسديد، ولقد أنتشر هذا النوع من التمويل خاصة في سبعينات القرن الماضي، ويعتبر التمويل بالاقتراض الخارجي خاصة لتغطية النفقات غير المنتجة أحد أسباب تفاقم الديون وعدم استقرار اقتصاديات الدول النامية

4- **الاستثمارات الأجنبية:** يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية إحدى أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها بشكل مزمن، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثاً التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيض حدة القروض الخارجية.¹ سعت معظم الدول النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية كأحد المصادر الحديثة للتمويل قليلة المخاطر، ولما لها من أثر إيجابي على التصنيع ونقل التكنولوجيا، وما يعاب عليه هو الاستغلال غير العادل للموارد إضافة لكونه في بعض الحالات (الشركات متعددة الجنسيات)، استثمار اقتصادي لهذه المؤسسات على اقتصاد تلك الدول.

وهنا لابد أن نشير أن معظم مصادر التمويل الخارجية للدول النامية هي قروض (ديون)، وهذا ما يعرقل عملية التنمية لأن هذه العملية تتطلب أمداً طويلاً الأجل، ومعظم هذه الديون الخارجية آجال استحقاقها أقصر من زمن العمل التنموي.

¹ عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فارس يحي، المدية، 2014-2015، ص99.

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

يعتبر تعريف ألبرت هيرشمان (1965) من أهم التعريفات التي أعطت تفسيراً مقبولاً لماهية عوائق التنمية الاقتصادية، حيث حدد هيرشمان عوائق التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة من العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية وغير الموجودة في الدول النامية بينما هي متوفرة في الدول المتقدمة"، ومن هذا التعريف لعوائق التنمية نجد إن هذه العوائق ما هي إلا غياب الحالة أو الحالات الموجودة في الدول المتقدمة والتي أدت إلى تطور وتقدم هذه الدول تنموياً مقارنة بتلك الدول والمسماة بالدول النامية، والتي نتيجة لغياب هذه العوامل عجزت عن اللحاق بركب النمو والتقدم الاقتصادي،¹ وتتعدد هذه العوائق منها ما هو داخلي متعلق بالظروف الاقتصادية أو العادات الثقافية وحتى التوجهات السياسية ومنها ما هو خارجي كالظروف الدولية وتعتبر عوامل مثبطة لعملية التنمية من جهة ومن جهة ثانية غياب متطلبات ومستلزمات التنمية من المفكرين من يصنف هذه المتطلبات معوقات لانطلاق التنمية، ونحن في هذا الجزء من بحثنا نتعرف على أهم العوائق الحقيقة.

أولاً: العوائق الاقتصادية

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضاً في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضاً في مستوى إنتاجية الفرد العامل، ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض إنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية،² واعتماداً على فكرة "مشير الوردى" والعرض السابق نستطيع وضعها في النقاط التالية:

¹ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

- قلة البنى التحتية التي تعتبر سند التنمية الاقتصادية؛
- عجز الأعوان الاقتصاديين على توفير المدخرات اللازمة لتمويل ودفع التنمية الاقتصادية؛
- انخفاض الطلب الداخلي على السلع والخدمات مما يساهم في ركود الاقتصاد ومنه تعطل التنمية؛

- عدم وجود توجه محدد في اقتصادياتها حيث معظم الدول النامية تتبع اقتصاد السوق.

إن العوائق الاقتصادية تعتبر العقبة الأولى في عملية التنمية الاقتصادية التي واجهتها كل الدول النامية، كون عملية التنمية الاقتصادية تتطلب مستلزمات اقتصادية من موارد طبيعية مالية وبشرية، وغياب أي مكون يؤدي إلى حدوث خلل على مستوى انطلاق وحتى سير عملية التنمية الاقتصادية، إن المتأمل لحال الدول السائرة في طريق النمو يجد أن أول مثبط لها هو عدم أو قلة الموارد أي عقبة اقتصادية.

ثانيا: العوائق السياسية

إن دور الحكومات في عملية التنمية دور مهم وكبير وقد ازداد تدريجيا الى حد أصبح من غير الممكن أن تحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة، وإذا كانت الحكومة غير قادرة على لعب هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية، ومن العقبات السياسية لعملية التنمية يمكن أن نذكر:¹

¹ بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج النمو 2003-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016، ص57.

1- **عدم الاستقرار السياسي:** يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمؤسسات الاقتصادية

سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة

هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه رؤوس الأموال إلى البنوك

الأجنبية، وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية الاقتصادية؛

2- **الاستقلال السياسي:** من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري

لتحقيق النمو الاقتصادي، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات

الاقتصادية الملائمة لمصلحة المجتمع، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون

في غير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال السياسي عقبة في طريق التنمية.

إن العوائق السياسية تعد السبب الثاني في تراجع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية،

لأن هذه الأخيرة يتميز نظامها السياسي بعدم الاستقرار وهو ما يقلل نسبة الاستثمار بل بالعكس

يكون سبب في هروب رؤوس الأموال الداخلية، أما الاستقلال السياسي فهنا نحن نتحدث عن مخلفات

الاستعمار إضافة إلى الاستعمار غير المباشر عن طريق المؤسسات المالية الدولية التي تفرض

سياسيات اقتصادية على كل دولة تريد انضمام أو مساعدات مالية وهو ما يفرض على الدول المقترضة

سياسات معينة تكون سبب في عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية عموماً.

ثالثاً: العوائق الثقافية

هناك العديد من العقبات تقف في طريق التنمية الاقتصادية متعلقة بالمجتمع ذاته تسمى

العوائق الثقافية ونستطيع تقسيمها على النحو التالي:¹

¹ سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96.

1- **التقاليد السائدة في المجتمع:** تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات

التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدرية أي الإيمان بالقضاء والقدر؛

2- **المعتقدات السائدة:** لها دور فعال في إعاقه برامج التنمية والأمثلة كثيرة في البلدان النامية،

ففي السودان قاوم أفراد قبيلة "البيجا" استخدام الجرارات الميكانيكية في حرث الأراضي الزراعية وحاولوا اعتراض طريقها اعتقاداً منهم بأنها تفسد الأرض الزراعية وتقلل خصوبتها؛

3- **القيم:** لابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود

المجتمع، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح المشروعات وبرامج التنمية، ومثال ذلك اعتراض الهندوس على تربية الأبقار تربية اقتصادية لاستخدام لحومها وألبانها بشكل أمثل.

ولكن أثر العوائق الثقافية يكون أقل حدة كون العادات والتقاليد يتشبث بها فئة قليل من

المجتمع وبما أنه طرف فاعل في عملية التنمية الاقتصادية تكون له الردود الايجابية، والشيء الذي لابد ذكره هو المعوقات الدينية التي تعتبر أحد أجزاء المعوقات الثقافية، حيث هناك معتقدات تعتبر مشبطة لعملية التنمية والنمو الاقتصادي خاصة ما تعلق بالديانات غير السماوية.

رابعاً: العوائق التنظيمية

تستلزم عملية التنمية اتساعاً هائلاً في الجهاز الإداري كما وكيفا في البلدان النامية عموماً،

ومن الطبيعي أن يصاحب اتساع هذا الدور تزايداً في المشكلات الإدارية التي من المتوقع أن تواجه

إدارة التنمية في مثل هذه البلدان وتشكل معوقات قد تعيق حركتها، وتنقسم هذه المشكلة إلى أقسام ثلاثة تشكل معوقات على طريق إدارة التنمية هي:¹

1- المعوقات ذات الطابع التاريخي: وتشكل معوقات كبيرة أمام إدارة التنمية وترجع إلى التغيرات

السريعة التي تحدث في وظائف الجهاز الإداري، فبعد أن كانت تلك الوظائف في الميادين التقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل الأمن والنظام أصبحت في مدة زمنية قصيرة تتناول وظائف اقتصادية وتربوية وثقافية اجتماعية متنوعة، ويعني هذا أن الخبرات الاقتصادية التقليدية لم تعد صالحة للجهاز الإداري في البلدان النامية، ولا تفيد كثيرا في تحقيق أهداف التنمية.

2- المعوقات التنظيمية: وتشكل هذه تحديا آخر من نوع خاص، وتعزى إلى وجود نقص واضح

في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها توصيف الوظائف، وضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة.

3- المعوقات البشرية: وتتمثل بنقص الفنيين اللازمين لإدارة التنمية خصوصا في المجالات

الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، فلم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية، كما تؤثر هذه المشكلات في انخفاض الإنتاجية وعدم الانتماء وعدم إحساس الموظف بالمسؤوليات الوظيفية.

¹ إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص256.

العوائق التنظيمية وهنا نتحدث عن الإدارة والموارد البشري، أما الإدارة فأصبح من الضروري على الإدارة العامة مسايرة كل التغيرات خاصة الاقتصادية والتكنولوجية لرفع من مردود الجهاز الإداري ولهذا تبنت بعض من الدول النامية الإدارة الالكترونية بهدف السرعة والجودة في الأداء، أما الجانب البشري فتعتبر اليد العاملة المؤهلة أحد أسباب الزيادة في الإنتاجية التي تكون سبب في خلق ميزة تنافسية وتقليص حجم التكاليف، إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى شريحة واسعة من المتفاعلين فيها لأنها عملية شاملة لا بد من توفر مورد بشري كفاء وواعي.

خامسا: العوائق التي تفرضها الظروف الدولية

وتتمثل في اعتماد البلدان المتخلفة في الكثير من العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على البلدان المتقدمة، سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية، وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير،¹ ولكن أدركت الدول النامية بدورها أن تحقيق التطور الاقتصادي يستوجب عليها الاندماج أكثر فأكثر في آليات الاقتصاد الدولي، من خلال انتهاج سياسات تحرير استثماري ومالي وتجاري كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية،² أي لا بد على الدول النامية استغلال الظروف الدولية لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وخروجها من سياسة الاقتصاد المغلق والاستيراد فقط، بل يتوجب

¹ طويرات وليد، سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014-2015، ص129.

² بن دعاس زهير، الاندماج المالي الإقليمي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص97.

عليها التخصص في العمل خاصة في القطاع الذي تملك فيه الموارد، وهنا نقصد القطاع الفلاحي أو السياحي لأن في ظل تطور القطاع الصناعي والخدمي (اتصال، البنوك) في البلدان المتقدمة أصبحت هذه المجالات صعبة إن لم نقل مستحيلة على الدول النامية المنافسة فيها، وبما أن أهم مطلب هو توفير الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية فلا بد عليها إعطاء اهتمام كبير للقطاعات الأخرى.

وفي نهاية هذا المبحث نستطيع القول أن رغم توفر المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية إلا أنها تظل غير معبرة بدقة على مدى نجاح وفشل التنمية الاقتصادية وذلك يرجع لكون مؤشرات القياس لا تتعامل مع عينة واحدة وفي بلد واحد حيث أن توحيد هذه المؤشرات في ظل تمتع مجتمعات بضروريات في نظر مجتمعات أخرى كماليات. وفي الجزء المتعلق بعملية تمويل التنمية نجد مصادر التمويل متعددة ومتنوعة ولكنها محدودة وقليلة عند الدول النامية وهي سبب من أسباب تخلفها وأحد المعوقات والعقبات الاقتصادية للتنمية، وهذه العقبات نجد منها السياسي والثقافي والتنظيمي، وتشارك جميعا أو على حدا في عرقلة التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.

خاتمة الفصل الأول:

لقد قدمنا في طيات هذا الفصل الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، بحيث استهللنا عملية البحث بمفهوم التنمية مع ذكر أهم خصائصها وأهدافها مع إبراز لأهميتها، وذكرنا الشروط الأساسية لقيام عملية التنمية الاقتصادية، في صورة متطلباتها ومستلزماتها، إضافة إلى ذلك قمنا بالفصل بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية من خلال شرح نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ولكي نقيس مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية قدمنا أهم المؤشرات وأحدثها التي أصدرتها المؤسسات الدولية المهمة بالشؤون الإنسانية خاصة فيما يتعلق بمعضلة الفقر، مع توضيح عام لمصادر تمويل التنمية، التي تواجه جملة من العقبات والمعوقات ذكرناها في ختام الفصل من أجل إعطاء صورة شاملة لما تواجهه الدول النامية من أجل تحقيق العيش الكريم لمواطنيها.

الفصل الثاني:

المفاهيم النظرية الإنفاق العمومي

مقدمة الفصل الثاني:

أصبح لعلم المالية العامة حيزا كبيرا من الاهتمام من الاقتصاديين والدول، ذلك يرجع أساسا لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد 1929، حيث تعد السياسة المالية عموما وسياسة الإنفاق على وجه الخصوص أحد الاتجاهات الفاعلة لمعالجة كثير من التشنجات الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي لا تملك حلول أخرى كالسياسة النقدية وغيرها أو حتى أسواق مالية كفئة.

يتضمن هذا الفصل مفاهيم عامة للإنفاق العمومي تشمل ماهيته مرورا بأسباب وتقسيمات الإنفاق العمومي حتى الوصول في الأخير لمصادر تمويله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العمومي؛

المبحث الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العمومي وتقسيماته؛

المبحث الثالث: أساليب تمويل الإنفاق العمومي.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العمومي

إن الإنفاق العمومي هو العملية التي تأتي بعد جباية الأموال، أي بعد الاقتطاعات المالية التي تفرضها الدولة على المداخل أو الأرباح التي يحققها الأفراد أو تحصل الشركات بهدف تسيير أمورها من أجل خدمة راعيها وتوفير لهم الخدمات العامة، أي أن الإنفاق العمومي هو مركب أساسي للميزانية العامة، وبغية توضيح أهم معالمه قمنا في هذا المبحث بتقديم ماهيته وتطوره في المدارس الفكرية الاقتصادية، مع إبراز أهم حدوده ومبررات الإنفاق.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العمومي

لا يوجد للإنفاق العمومي تعريف محدد ومتفق عليه، بل تعددت هذه تعاريف حسب التوجه الفكري ولم يتفق مفكري الاقتصاد على هذا المصطلح بل كل فسرته على مذهبه.

أولاً: تعريف الإنفاق العمومي

- "النفقات العامة هي مبلغ من المال نقدي يصدر عن دولة أو من أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة".¹
- "النفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".²
- "هي نفقات محققة من طرف الجماعات المحلية من أجل تحقيق المصلحة العامة وللاستجابة إلى حاجة اجتماعية يطالب بها المواطنون".³

¹ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 97.

² فليح خلف، مدخل إلى المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 89.

³ Bernard WACQUEZ, La dépense publique, Edition institut de l'entreprise, paris, 2002. p. 15.

- "يمكن تعريف النفقات العامة على أنها مجموع المبالغ النقدية التي تتفقها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بغرض تحقيق نفع عام"¹؛

- "هي تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة، والجهة العامة يقصد بها أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة."²؛

- "يمثل الإنفاق العمومي جميع الممتلكات والخدمات التي تقتنيها السلطات العمومية لتحقيق هدف عام."³

- "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام."⁴

من التعاريف السابقة نستطيع إعطاء التعريف التالي للإنفاق العمومي:

هي تلك المبالغ النقدية التي تصدرها الدولة أو أحد مرافقها (المرفق العام) بغية الوصول لإشباع الحاجات أو المنافع العامة.

ويتضمن تعريف الإنفاق العمومي ثلاث عناصر أو مركبات أساسية فيه، تعتبر شروطاً لتحقيقه، تنطلق من أن الإنفاق العمومي يهدف لتحقيق منفعة عامة ويكون في شكل نقدي، وتتم عملية الإنفاق العمومي من شخص معنوي عام وهذه تسمى عناصر النفقة العامة، ونرتبها كالتالي:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** وذلك للحصول على السلع أو الخدمات اللازمة لتسيير المرافق

العامة، وعلى ذلك لا يعتبر من ضمن النفقات العامة الوسائل غير النقدية، كالسكن المجاني،

¹ محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، المالية العامة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص119.

² محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص50.

³ Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, De Boeck Supérieur s.a. Bruxelles, 2013, p35.

⁴ كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، محمد خيضر-بسكرة، 2013-2014، ص4.

والإعفاء الضريبي، والمنح والترتب والأوسمة، لذلك تم استبعاد الأسلوب العيني نظرا لعدم ملاءمته مع مقتضيات العصر، أضف إلى إهداره لكثير من الأحيان لمبادئ العدالة في توزيع الأعباء العامة.¹ وهذا يرجع أساسا للتطور الاقتصادي وبالخصوص الاقتصاد النقدي، لابد من تقويم النفقات حسابيا لكي يسهل عدها أولا وتكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة ثانيا، وهذا ما تعتمد عليه معظم دول العالم.

2- **صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام:** حتى يمكن اعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات، فمثلا قيام أحد الأشخاص ببناء مسجد أو مركز صحي أو مدرسة بهدف تحقيق النفع العام فإن هذا الإنفاق لا يعتبر إنفاق عام بل إنفاق خاص،² وهنا لابد أن تكون النفقة مصدرها هيئة عامة (تابعة للدولة) حتى تعطي صفة العمومية أو الحكومية للنفقة، وتعتبر إنفاق عام.

3- **أن تهدف لتحقيق نفع عام:** أن يكون فرض الإنفاق العام ملبيا لإشباع حاجة عامة، أي محقق لمنفعة عامة، وبالتالي فإن معيار التفرقة بين الإنفاق العام والخاص، هو أن الإنفاق الخاص يستهدف نفع خاص وإشباع حاجة خاصة، في حين أن الإنفاق العام يستهدف أساسا تحقيق نفع عام بإشباع حاجة عامة، رغم أن تحقيق النفع العام وإشباع الحاجة العامة يختلف حسب دور الدولة وطبيعة ممارستها للوظائف التي تؤديها لخدمة المجتمع وتحقيق النفع العام.³ أي

¹ محمد عبد الله الفلاح، التشريعات المالية والضريبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص43.

² محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص51.

³ فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص92.

أن الإنفاق العمومي تكون نية إصداره أولاً وأخيراً لتحقيق نفع عام، بغض النظر عن طبيعة ومجال إنفاق هذه الأموال.

وتعتبر النقاط السابقة شروط أو خصائص الإنفاق العام فغياب أي شرط منها يسقط صفة العمومية، فلا بد من أن تكون النفقة مبلغ نقدي وليس عيني حيث مع تطور علم المالية العامة أصبح من غير المعقول التعامل بالإنفاق العيني وهذا لتسهيل حساب تكلفة الإنفاق وعملية الرقابة، ومن الشروط كذلك أن تصدر النفقة من شخصية معنوية عمومية أي طرف الإنفاق يكون تابع لأحد المرافق العامة سواء كان على المستوى المركزي أو المحلي ويعتبر هذا الشرط من أهم خصائص الإنفاق العمومي، وأخيراً لا بد أن تهدف النفقة لتحقيق النفع العام أي أن تكون هناك مصلحة مشتركة لجميع المواطنين ولا يكون هناك تميز للاستفادة من منفعة الإنفاق العمومي لشخص دون الآخر.

ثانياً: قواعد الإنفاق العام

للإنفاق العام قواعد عامة يجب مراعاتها واحترامها، وتعرف هذه القواعد بدستور أو قانون الإنفاق العمومي، وتتلخص في ثلاث قواعد هي:

1- قاعدة المنفعة: يجب أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، ولا يتحقق ذلك إلا

بتوجيه الإنفاق العام لإشباع حاجة عامة، وحيث إن الحاجات العامة يحددها القرار السياسي والاقتصادي، فهي تختلف من دولة لأخرى وفي ذات الدولة من وقت لآخر، حيث يذهب الماليون التقليديون إلى أن المنفعة العامة متحققة إذا وجهت النفقة لإشباع حاجة عامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة، أما الفكر المالي الحديث، فإن فكرة النفع العام تتحقق باستعمال

النفقات العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية،¹ وتعتبر هذه القاعدة جوهر الفكر التنموي، وأحد اتجاهات بحثنا حيث نسلط الضوء على دور الإنفاق العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبما أن التنمية الاقتصادية تعبر عن المكاسب الكيفية التي يحصل عليها المجتمع أي هي المنافع وهنا تلنقي قاعدة الإنفاق العمومي مع أهداف التنمية الاقتصادية في تحقيق المنافع العامة.

2- **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له وأن هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى، فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.² وتتطوي هذه القاعدة على ما يعرف بترشيد النفقات العمومية، حيث يلتزم المسؤول عن تقويم أو صرف مال النفقة العامة على المال العام. ويحرص عليه حتى لا يصل إلى مظاهر البذخ والتبذير، بل ينفق قدر الحاجة فقط، وهنا أيضا تشترك مضمون هذه القاعدة مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى للحفاظ على الموارد للأجيال اللاحقة من خلال المحافظة على الموارد.

3- **قاعدة الترخيص:** وتعني أيضا بالموافقة المسبقة من السلطة التشريعية، وهو أنه لا يمكن صرف أي نفقة عامة بدون الحصول على الإذن أو الرخصة أو الموافقة من الجهات المخول لها قانونا. أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود اختصاصاتها الزماني والمكاني، خاصة وأن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة،³ وهذه القاعدة لا تخرج أساسا عن ما يعرف بالرقابة القبلية للاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق العمومي، إضافة إلى تحديد الأولويات، وتحرص دوما السلطة التشريعية

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص43.

² محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص53.

³ محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص105.

التدقيق في حسابات الإنفاق العمومي أولاً لأن هذا من مهامها وثانياً لأنها مفروضة من الشعب، لتحقيق له أكبر قدر من المكاسب والمنافع.

إن قواعد الإنفاق العمومي هي عبارة عن إجراءات لا بد على المخطط للإنفاق أو المكلف به أن يلتزم بها فقاعدة المنفعة هي الدافع الأول للإنفاق العمومي حيث من غير المقبول أن تصدر عملية الإنفاق العام دون أن تكون فيها منفعة للمستفيدين منها، أما قاعدة الاقتصاد والتدبير فتعتبر من أهم قواعد المالية العام لأن الاقتصاد هنا يشمل حتى الاقتصاد في جمع الإيرادات (الضرائب)، والقاعدة الأخيرة قاعدة الترخيص تدخل في إطار تسهيل عملية الرقابة والتأكد من قيمة الإنفاق الحقيقي، وتتواصل عملية الترخيص حتى المرحلة الأخيرة أي عملية الإنفاق ذاتها، أي لا بد أن يتوفر للأمر بالصرف رخصة إنفاق من أجل اعتماد عملية الإنفاق.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق في الفكر الاقتصادي

لقد صاحب تطور النظم الاقتصادية بكل اتجاهاتها الفكرية تغيرات عديدة، فلم يستثني ذلك علم المالية العامة، الذي يدرس النفقات والإيرادات العامة من كل جوانبها، فتدخلت معظم المدارس الاقتصادية بأفكار خصوصاً ما تعلق بتدخل الدولة وحيادها في الحياة الاقتصادية عموماً والنشاط المالي خصوصاً، ويتجلى ذلك في السياسات المالية وبالضبط نقصد النفقات العامة كأحد أدوات هذه السياسات، وهذا ما سوف نكتشفه في هذا المطلب، حيث نتعرف على تطور الإنفاق العمومي في الفكر الاقتصادي.

أولاً: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي (التقليدي)

لم يعطي الكلاسيك أهمية تذكر لدراسة طبيعة النفقات العامة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من موقف فكري مبدئي يتعلق بحجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ولما كانت المالية

العامة هي مجال العمل المالي للسلطات العامة من نفقات وإيرادات عامة، فإن ذلك يرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فكان لزاماً لذلك أن يرتبط الاهتمام باقتصاديات المالية العامة ومفرداتها مع هذا المفهوم، فيزداد بتزايد مداه ويقل بقلته،¹ جملة القول أن الكلاسيك وهم بصدد الدعوة لحياد النفقات العامة لم يغفلوا إمكانية تأثيرها على النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية حتى لو اقتصر على الخدمات التقليدية ومن هنا كانت دعوتهم للحياد مشفوعة بدعوة أخرى لضغط النفقات العامة لضمان تقليل ما يترتب عليها من آثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.²

ونلخص مما سبق أهم رؤى الكلاسيك حول الإنفاق العمومي في النقاط التالية:

- حيادية الإنفاق العمومي على الاقتصاد؛
- الإنفاق العمومي لا يخرج من الأدوار الرئيسة للدولة (الأمن، العدالة)؛
- التقليل من الإنفاق العمومي بأكبر قدر؛
- عدم وجود أثر كبير للإنفاق العمومي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

أي الفكر الكلاسيكي همش دور الإنفاق العمومي في الحياة الاقتصادية بل وحتى الاجتماعية كونه ينطلق من فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبار الإنفاق العمومي أحد مصادر التدخل من جهة وأحد تسريبات الدخل الكلي من جهة أخرى، ولا بد أن لا يزيد الإنفاق العمومي على دور الدولة الحارس فقط.

¹ طويرات وليد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 272.

ثانيا: الإنفاق في الفكر العام الكينزي

بعدما أثبتت الأزمات المالية المتلاحقة منذ بداية القرن العشرين ولاسيما الكساد الكبير عام 1929 إلى 1933 عجز النظام الاقتصادي القائم على أساس فكرة النشاط الفردي الحر عن تحقيق التوازن وظهر دور الدولة التدخل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتخلت عن دورها الحيادي، خاصة بعد الانتشار الواسع لأفكار الاقتصادي الإنجليزي الشهير "جون مينرد كينز" وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936 والذي أوضح فيه أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ما لم تتدخل الدولة.¹ وعندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لم يعد الغرض من النفقات العامة مقصورا على تسيير المرافق العامة، وإنما أصبحت هذه النفقات تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية كالإعانات الاقتصادية، من أجل تشجيع الاستثمار، واجتماعية كمرعاية الطبقات الفقيرة، لذلك اهتم الفكر المالي الحديث بدراسة وتحليل النفقات العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ولم يعد الاهتمام مركزا على حجم النفقات العامة.²

ونلخص مما سبق أهم رؤى كينز حول الإنفاق العمومي في النقاط التالية:

- الدور الفعال للإنفاق العمومي على الاقتصاد؛
- زاد دور الإنفاق العمومي مع زيادة دور الدولة (جميع القطاعات)؛
- زيادة حجم الإنفاق العمومي تعني زيادة في الدخل (المضاعف الكينزي)؛
- هناك أثر واضح للإنفاق العمومي على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

¹ قطوش فاطمة الزهراء، إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص15.

² لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص55.

بعد أزمة الكساد أصبح للإنفاق العمومي دور فاعل من خلال تدخل الدولة، ولقد ساهم في حل الأزمة وأصبح من أنجع السياسات المالية بل الاقتصادية، هذا في جانبه الاقتصادي أما في الجانب الاجتماعي وبعد التحرر من الفكر الكلاسيكي واعتماد الفكر الكينزي زاد أثر الإنفاق العمومي على المظاهر الاجتماعية والتي تحتويها التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الإنفاق العام في الفكر الكينزي الجديد (الحديث)

التغيرات الكبيرة والجديدة في تطور الفكر الاقتصادي ولاسيما في نهاية الثمانينات، صاحبه بروز تيار جديد الذي يسمى تيار الاقتصاد الكينزي الجديد، هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادنا على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة، أما فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي فتفسر بضعف (عجز) السوق، ونقول بصراحة انه إذا كان الكلاسيكيون الجدد يختفون تحت مظلة أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقاً من الاقتصاد الجزئي، فالكينزيون اختاروا الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقاً من الاقتصاد الكلي.¹

إن تطور الإنفاق العمومي في الفكر الاقتصادي، لم يخرج عن نظرة المدارس الاقتصادية في نظرتهم لدور الدولة في الاقتصاد، وبما أن الإنفاق العمومي هو أحد أوجه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا أنه تزايد وتطور أثره من مدرسة لأخرى، فقد وجدنا المدرسة الكلاسيكية التي رسمت له حدود ضيقة حتى على الجانب الاجتماعي، وقلصت من حجم النفقات إلى أقصى الحدود، وبعد فشل قانون "ساي" في حل أزمة الكساد، هنا انطلق وزاد دور الإنفاق العمومي على الاقتصاد بل يعتبر الحل للأزمة، وهنا نصل إلى الفكر الكينزي الذي أبرز الدور الفعال للطلب الكلي خاصة الإنفاق العمومي في امتصاص الفوائض السلعية والقضاء على الكساد، أما المدارس التي جاءت

¹ قطوش فاطمة الزهراء، المصدر مذكور سابقاً، ص15.

بعده فلم تخرج عن أهمية الإنفاق العمومي كأحد السياسات التي تستخدمها الدول من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: محددات ومبررات الإنفاق العمومي

تخضع عملية الإنفاق لشروط محددة منها ما هو قانوني ومنها ما هو مرتبط بعملية الإنفاق ذاتها أي الدافع لعملية الإنفاق، وفي هذا المطلب نفصل في هذه العملية إضافة إلى حدود الإنفاق الذي يرتبط أساسا بجوهر بحثنا في أحد هذه المبررات، ونشرح هذا من خلال المحاور التالية.

أولاً: محددات الإنفاق العمومي

يقصد بمحددات النفقات العامة العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وبمعنى آخر، فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية يثور تساؤل حول مدى وظائف الحاجة العامة التي يمكن أن تتصدى لها الدولة وتساهم في إشباعها،¹ وهنا نحن بصدد البحث عن العوامل التي تحد من حجم الإنفاق العمومي وهي:

1- الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد ونمط إدارة الدولة والاقتصاد، ورغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها لا تخرج في نطاق الأشكال الرئيسية (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة، الدولة في ظل عصر العولمة).²

¹ محمد البناء، مرجع سبق ذكره، ص 273.

² بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 48.

ويصطلح على الفلسفة الاقتصادية المذهب الاقتصادي، أي أن من أهم محددات الإنفاق العمومي، أو النشاط الحالي للدولة لهو المذهب المالي أو الفلسفة الاقتصادية المتبعة، فإن كانت الدولة حيادية عن الحياة الاقتصادية ومسؤولة فقط على الأمن والعدالة تتراجع حجم نفقاتها، أما إذا كانت متدخلة فتكون نفقاتها معتبرة، والملاحظ أنه معظم الدول يكون حجم إنفاقاتها كبيراً لأنها حاملة على عاتقها قضية التنمية الاقتصادية.

وحتى التوجهات السياسية للبلد أيضاً لها دور هام في تحديد حجم الإنفاق العام، حيث تسعى كل الأحزاب السياسية التي تبلغ السلطة إلى رفع حجم الإنفاق العمومي من المستوى المحلي (البلديات) وحتى المستوى المركزي، وذلك للمحافظة على القوة السياسية ورضا المنتخبين.

2- العوامل الاقتصادية (الوضع والنشاط الاقتصادي)

يؤدي الإنفاق العام دوراً مهماً وأساسياً في إحداث التوازن الاقتصادي والتأثير على الوضع الاقتصادي، حيث إن العلاقة بين مستوى النفقات العامة والنشاط الاقتصادي هي علاقة طردية، فأي زيادة في نمو النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ودور الإنفاق أصبح فعالاً في إحداث التوازن الاقتصادي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام بأكمله ولهذا فإن حجم الإنفاق يتحدد ويتأثر بالوضع الاقتصادي القائم.¹

وهنا نقصد استخدام الإنفاق العمومي كسياسة مالية، إما توسعية من أجل زيادة النشاط الاقتصادي والعكس صحيح أيضاً، أي التقليل في الإنفاق العمومي في صورة السياسة الانكماشية، وتهدف السياستين إما إلى الوصول إلى التوازن الكلي أو الرفع في مستوى الإنتاج ومن أجل دعم

¹ عادل حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010، ص50.

الاستثمار الوطني في صورة إنعاش الاقتصاد، حيث أن الزيادة في الطلب العمومي على المنتجات الوطنية، خاصة في المراحل الأولى للاستثمار.

وفي الأخير نقول أن الإنفاق العام هو أنجع الآليات التي تستخدمها السياسة المالية.¹

3- الطاقة المالية للدولة:

لا شك أن تصدي الدولة لإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك، حيث أصبح من المسلم به أن النفقات العامة للدولة الحديثة تأخذ صورة نقدية، ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات محددًا أساسيًا لنطاق النشاط المالي للدولة وحجم النفقات العامة.² إن قدرة الدولة في الحصول على الإيراد العام هي قدرة مستمدة من القوة الجبرية أو من قوة القانون ولكن هذه القدرة هي ليست قدرة لا نهائية أو غير محدودة بل تتحدد هذه القدرة في ظل الظروف الاقتصادية للأفراد.³ وهنا نتحدث عن المقدرة التكلفة للأشخاص (الطبيعيون والمعنويون) وهذا اعتمادًا على أن البلد لا يعتمد على الربح لأن كثرة الضريبة تقتل الضريبة، ولما أن لها طاقة لا تستطيع تجاوزها وذلك مراعاة لقدرة المكلف بتحمل العبء الضريبي، وهنا تبرز حدود الإنفاق العمومي المرتبط بطريقة أو بأخرى بالمقدرة التكلفة للدخل الوطني أو الطاقة الضريبية للبلد.

¹ بوشامة مصطفى، بعلّة الطاهر، اعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 14، 2016، ص 230.

² محمد البناء، مرجع سبق ذكره، ص 275.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ثانيا: مبررات الإنفاق العمومي

تختلف مبررات الإنفاق العمومي عن محددات الإنفاق في كون الأولى تتضمن الدوافع الأساسية للإنفاق أو تدخل الحكومة بسياسة إنفاقية، أما الثانية فالمقصود بها حدود الإنفاق أو الطاقة القصوى للإنفاق، والمهم في هذا الجزء المتعلق بالمبررات هي البحث عن دوافع الإنفاق العمومي حيث يسلط الضوء في كثير من الأحيان على الاستقرار الاقتصادي أو الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية (الداخلية والخارجية)، ولكن من أهم الأسباب والمبررات نجد:

1- **إخفاق السوق:** إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلع بحجم يتسم بالكفاءة وتبرر لهذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، ولكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعنية.¹ ومن أهم أسباب هذا الإخفاق إما الأسعار أو نوع السلع، إضافة إلى احتكار القلة، وبتعبير مغاير يكون السوق ومركباته هم أسباب إخفاقه.

2- **مخاطر أو حجم المشروع العام:** قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطر التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطر للتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تتبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.²

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص103.

² المرجع نفسه، ص106.

3- التنمية الاقتصادية: بعيدا عن الأسباب الاقتصادية المطلوبة للإنفاق العمومي، تجد الحكومة

نفسها مجبرة خاصة في الدول النامية، بتدخلها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال

الإنفاق العمومي، أن عملية التنمية هي مصطلح ينطوي في واقعه على اعتمادات مالية

ضخمة، تصرف على أوجه مختلفة باسم الإنفاق العمومي بغية تحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية، ولهذا يعد أهم مبررات الإنفاق العمومي خاصة في الدول النامية.

وكنتيجة لهذا المطلب، نلاحظ أن هناك العديد من نقاط التقاطع بين محددات ومبررات الإنفاق

العمومي، وأوجه الشبه حيث نجد أن دوافع الإنفاق العمومي تنطلق من هدف واحد، لذا نجد من

المحددات تعتمد على التوجه أو الفكر الاقتصادي أولا للدولة ثم الحالة الاقتصادية أو الوضع

الاقتصادي إضافة إلى الطاقة المالية، أما المبررات فمعظمها تقع في الجانب الاقتصادي وبالضبط

في النشاط الاقتصادي حيث تراعي أولا إخفاقات السوق ومخاطر وحجم السوق وكذلك التنمية

الاقتصادية.

وعلى العموم تعرفنا على أهم المفاهيم الأساسية حول الإنفاق العمومي، ماهيته التي ينطوي

ضمنها تعريف الإنفاق العام، وأهم خصائصه والقواعد التي يعتمد عليها في عملية الإنفاق، دون أن

نخلف نظرة المدارس الاقتصادية حول الإنفاق العمومي، رغم تفاوت أهميته عندها إلا أنها أعطته

قسط من توجهاتها الفكرية، وفي الأخير تعرضنا لحدود ومبررات الإنفاق العمومي.

المبحث الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العمومي وتقسيماته

إن من أهم المواضيع التي ركزت عليها المالية العامة هي ظاهرة تزايد النفقات، لأنها تحد من أثر الإنفاق العمومي خاصة في الدول النامية التي لا تملك المصادر الكافية لتمويل عمليات الإنفاق، ولذا أخذنا في هذا المبحث مطلبين فقط وهذا لتعدد أسباب تزايد النفقات وإضافة إلى تقسيماتها المتشعبة والتي لها قواعد متنوعة تقسم على أساسها، رغم اجتهادات الكثير من الاقتصاديين في هذا الموضوع إلى أن النفقات العامة ما زالت لم تلخص تقسيماتها.

المطلب الأول: أسباب تزايد الإنفاق العمومي

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة إلى مالية الدولة وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.¹ وهذه الظاهرة لها أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العمومي

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الأعمال عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، وبعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها أي زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد

¹ غرداين حسام وآخرون، مقارنة وضعية المالية العامة في الدول الإسلامية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 4، 2014، ص127.

من الخدمات العامة،¹ وبلغت الاقتصاد يبقى سوق السلع والخدمات في حجمه ويقابله زيادة حسابية في أرقام ومعدلات الإنفاق العمومي فقط، ونعدد هذه الأسباب فيما يلي:

1- انخفاض قيمة النقود:

أي تدهور للقيمة الشرائية للنقود أو ازدياد عدد الوحدات النقدية بفتح الخزينة العمومية لمجال الإصدار النقدي بغرض توفير السيولة المالية وبهذا يترتب على انخفاض قيمة النقود أن يكون هناك جزء من الزيادة في رقم النفقات العامة بصورة شكلية وظاهرية.²

هذا ما نسميه بالتضخم أي الارتفاع العام في الأسعار دون أن يقابله ارتفاع في حجم السلع والخدمات، وينعكس على القوة الشرائية للمواطن أي يحد من تحقيقه لأكبر مستوى من المنفعة، وتتشأ علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الإنفاق العمومي، بحيث كلما ارتفع معدل التضخم زاد حجم الإنفاق العمومي.

2- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:

إن لاختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية وليست حقيقية، ومثال على ذلك الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الصافية إلى اعتماد طريقة الميزانية الإجمالية، حيث في السابق كان إعداد الحسابات العامة يخضع لمبدأ الميزانية الصافية، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العام فقط. أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، التي يتم تحصيلها، وإدراج المبلغ الصافي.³

¹ عادل حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص53.

² بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص ص62-63.

³ قطوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص58.

3- زيادة السكان واتساع مساحة الدولة

تؤدي الزيادة الحاصلة في السكان واتساع الدولة بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة، اتجاه النفقات العامة للدولة إلى الزيادة بهدف مواجهة مطالب أعداد السكان المتزايدة والأقاليم الجديدة، وتعد لهذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية أي زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات ولا تحسينها نوعاً، وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات ذاتها من قبل الأعداد المتزايدة للسكان واحتياجات الأقاليم الجديدة مما يدفع بالدولة إلى زيادة إنفاقها العام.¹

وتعد زيادة عدد السكان من أهم الأسباب الظاهرية خاصة في الدول النامية، الزيادة في عدد السكان يقابلها زيادة في تقديم الخدمات العامة المتعلقة بالتنمية البشرية أي الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان، وهذا ما يتطلب أعباء إضافية على عاتق الدولة إضافة إلى تناقص نوع الخدمة المقدمة بسبب تزايد طالبيها.

4- أسباب إدارية

تعد من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بالخصوص في الدول النامية أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون زيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية وأي منفعة عامة، وهو ما يترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير التشغيل على الاقتصاد المحلي بحكم ضعف الجهاز الإنتاجي.²

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص62.

² بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص61.

حيث تقوم الحكومة بعملية القضاء الجزئي أو التخفيف من البطالة في شكل أجور ورواتب ولكن أصلها تحويلات للبطالين، مساهمتهم في زيادة الدخل الوطني الإجمالي محدودة، وذلك لأن معظم هذه المناصب في الإدارات العمومية.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العمومي

ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة والنتيجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة،¹ وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

1- الأسباب الاقتصادية

إن التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي المتمثل في سقوط الحرية الاقتصادية والإيمان بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، أدى دورا هاما في زيادة النفقات العامة إذ أدى ظهور البطالة في القرنين 19-20 إلى تعدد الأزمات، كآزمة الكساد الذي حتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الفعلي إلى حد يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، هذا التدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي حفاظا على التوازن الاقتصادي العام، ودفعاً لعملية التنمية الاقتصادية²، وهذه الأخيرة تتطلب توسيع المشاريع العامة (المشاريع الكبرى) بغية تحقيق التنمية، والشيء الإيجابي أن هذه الزيادة الحقيقية يكون لها صدى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أي أن الفرد والمجتمع يستفيد من زيادة النفقات العمومية وبالتالي نصل إلى زيادة حقيقية في نوع وكم الخدمات والسلع.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، 2010، ص45.

² قطوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص53.

2- الأسباب الاجتماعية

تعتبر الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالفلسفة المتدخلة لم تعمل على إحلال سياسة اقتصادية جديدة محل سياسة اجتماعية جديدة محل سياسة اجتماعية قديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي،¹ وهذا ما يتطلبه الجانب الاجتماعي بغية الحفاظ أو تحسين مستوى الحياة الاقتصادية في البلد، خاصة ما يتعلق بالفرد إضافة إلى زيادة وعيه الاجتماعي، من خلال مطالبته بحقوق الأخير ومستقبله كالتقاعد أو العطل مرضية وغيرها، وكل هذا يساهم في رفع حجم الإنفاق العمومي.

3- الأسباب السياسية

كما يمكن أن يكون السبب الفعال في ظاهرة تزايد الإنفاق العام هو تطور أيديولوجية الدولة وفلسفتها السياسية خاصة بعد انتشار مبادئ الحقوق الأساسية والحريات العامة وباقي المبادئ والشعارات الديمقراطية فأصبحت الدولة تأخذ على كاهلها تلبية مطالب فئات المجتمع المحرومة ومحدودة الدخل،² فقد زادت أهمية التمثيل الدبلوماسي إلى زيادة النفقات العامة اللازمة لتدعيمه، وتلك اللازمة لاشتراك الدول في التنظيمات والهيئات المختلفة كهيئة الأمم والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية،³ إضافة إلى تقديم المساعدات في صورة تآزر، والتي تتطلب أسبابا عديدة قد تكون إنسانية، كحدوث كوارث طبيعية (زلازل، فيضانات، ...) أو عسكرية من أجل تغطية ما دمرته الحرب، أو أمنية لكسب الولاء الدولي أو إقليمي، وحتى اقتصادية بغية البحث عن أسواق جديدة.

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص65.

² بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص65.

³ قطوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص53.

4- الأسباب الإدارية

ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، تضخم حجم الأداة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة، على أنه كلما كانت الإدارة رشيدة كلما كان الازدياد مقبولا،¹ والملاحظ أن هذه الأسباب قد ذكرت في الأسباب الظاهرية.

5- الأسباب المالية

إن الأسباب المالية يمكن أن تقود إلى زيادة النفقات العامة في حالات معينة، بحيث أن دول معينة قد تتوفر لديها موارد مالية أكبر، وهو الأمر الذي يدفعها نحو التوسع في نفقاتها العامة، وكما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، وكذلك ما يتحقق في بعض الدول النامية من زيادة نفقاتها العامة اعتمادا على توفر موارد مالية أكبر لديها، والذي تمثله حالة الدول النفطية،² ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:³

- وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لباب معين؛
- سهولة حصول الدولة على القروض خاصة الداخلية، لما لها من امتيازات السلطة العمومية؛
- خروج الدولة عن بعض قواعد المالية التقليدية كقاعدة وحدة الميزانية، مما يسمح بتخصيص اعتمادات جديدة مهما بلغ حجمها.

¹ لامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص44.

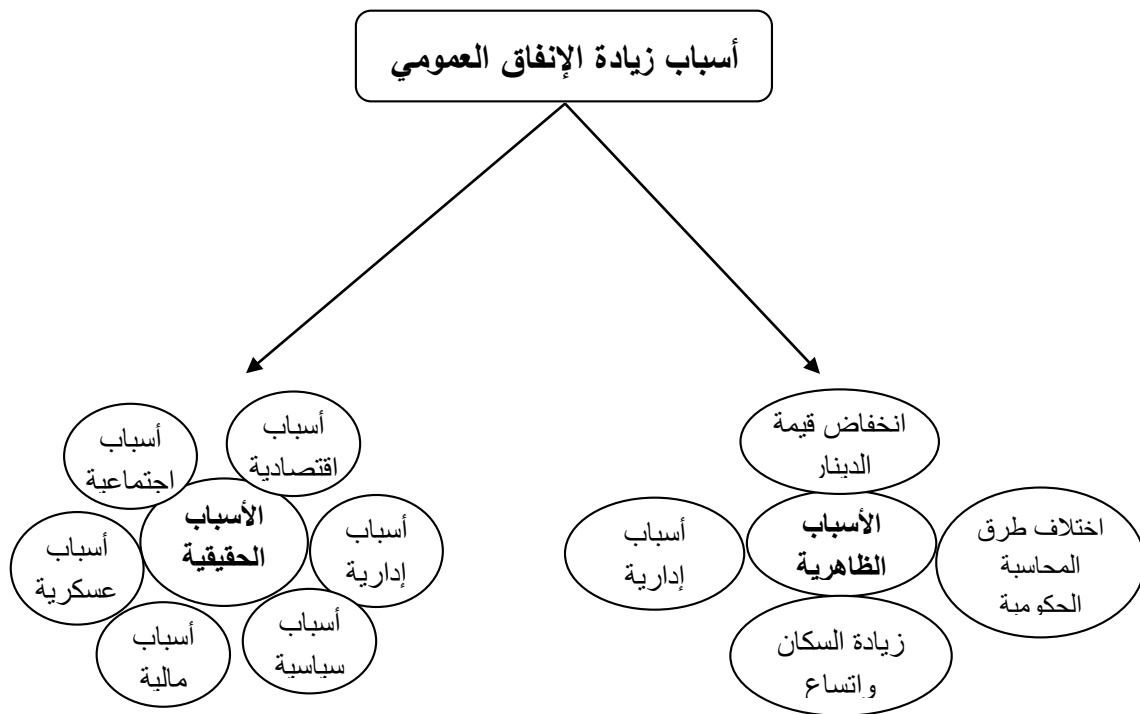
² فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص105.

³ عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2013-2014، ص48.

6- الأسباب العسكرية

أدى استقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى محاولة كل دولة منها تكوين جيش لحماية سيادتها الإقليمية، وتحتل هذه النفقات أهمية خاصة في الوقت الحاضر لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية مما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول، إذ غالبا ما تمثل النفقات الحربية أكثر من نصف الموازنة العامة،¹ وهذه احد سمات الدول المتخلفة، حيث نجد أنها تخصص معظم مواردها المالية وحتى اللجوء إلى الاقتراض بغية التسلح ولو كان هذا على حساب الحياة الكريمة لمواطنيها.

ولتلخيص كل الأسباب السابقة ارتأينا وضعها في شكل واحد هو كالتالي:



شكل رقم (01): مخطط يبرز أهم أسباب زيادة الإنفاق العمومي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما تم ذكره

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

من الشكل السابق نلاحظ تعدد أسباب زيادة الإنفاق العمومي وأن الزيادة لا تختص بدولة دون غيرها أو مجتمع دون آخر، بل الزيادة في أصلها مربوطة بأسباب ظاهرة وأخرى حقيقة، وتعتبر الزيادة في نفقات ظاهرة حقيقة لا تستطيع أي دولة توقيفها سوى التقليل من الزيادة، ونجد هذه الظاهرة متفشية في الدول التي تبنت الاشتراكية وتتوجه نحو اقتصاد السوق، ولا بد أن تكون الزيادة في النفقات العامة منتجة أي لها عوائد وتصبح مصدرا لتمويل الإنفاق العمومي.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العمومية

شغلت قضية تقسيم النفقات العامة حيزا هاما بعد تطور دور الدولة من الحارس إلى المتدخلة، خاصة بعد زيادة الإنفاق العمومي كما ونوعا (ماليا، وظيفيا)، مما صعب عملية تسييرها، وهنا أجبرت الدول أو الحكومات على تقسيم الإنفاق العمومي لتسهيل إعداد الميزانية العامة أولا ولتحقيق أهداف أخرى ثابتة نذكرها فيما يلي:¹

- تسهيل عملية الرقابة على النشاط المالي للدولة سواء من السلطة التشريعية والرأي العام؛
 - تسمح بمعرفة مقدار ما يكلف كل نوع منها؛
 - وسهولة ضبطها وتسييرها وبالتالي دراستها؛
 - سهولة معرفة أهمية كل قسم.
- وتنقسم هذه التقسيمات إلى ثلاث معايير أساسية هي معيار التكرار والدورية والمعياري الاقتصادي والوضعي.

¹ إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

أ- **معيار التكرار والدورية:** ويعتمد هذا المعيار في تصنيفه للنفقات العمومية إلى مبدأ السنوية، أي تكرار النفقة في الميزانية العامة سنوياً، فإن كانت النفقة تسجل كل سنة تسمى نفقات عادية وان كان تسجيلها استثنائي تسمى نفقات غير عادية.

ب- **المعيار الاقتصادي:** يتم الاستناد إلى المعيار الاقتصادي عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية نظراً للأهمية التي يحتوئها ويهتم بها هذا المظهر فإنه يتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة، مثل موازنة التخطيط والبرامج أو الموازنة الصفرية؛¹

ج- **المعيار الوضعي:** يتم الاستناد إلى هذا المعيار في تصنيف النفقات العامة بموازنة الدولة سواء في الموازنات العامة التقليدية أو الموازنات العامة الحديثة.²

وهذه التقسيمات في حد ذاتها لها فروع وتقسيمات ثانوية أخرى، لقد قسمها مختصون في المالية العامة حسب دوريتها ودورها الاقتصادي، وفيما يلي شرح لكل هذه التقسيمات اعتماداً على المعايير السابقة.

أولاً: معيار التكرار والدورية

وتنقسم في هذا الوجه النفقات العمومية إلى جزأين هما.

1- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية، وتمول هذه النفقات

¹ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 60.

من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من الأملاك العامة،¹ وهذا لكي تحافظ الحكومة على استقرار ميزانيتها، وحتى لا تظهر اختلالات مالية، وتتميز هذه النفقات بعدم مرونتها نسبيا.

2- **النفقات غير العادية:** النفقات غير العادية والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية، أي التي لا يتم تحققها عادة، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة، والتي يتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد،² وتحدث دوما في فترات متباعدة ومن أمثلتها نفقات الكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، ...) ونفقات الحروب.

ثانيا: المعيار الاقتصادي

وتقسم في هذا المعيار لدرجة أثرها على الاقتصاد وخاصة الدخل الوطني.

- 1- **النفقات الحقيقية:** تعرف هذه النفقات بأنها تمثل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وإنتاجية (الأرض، العمل، ورأس المال) وهي ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة، بالإضافة للدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي؛³
- 2- **النفقات التحويلية (الفعلية):** النفقات الفعلية هي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات، أما النفقات المحولة أو المنقولة فهي تهدف إلى

¹ بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² فليخ خلف، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها
ليعاد توزيعها على فئات أخرى.¹ وإسنادا إلى الهدف من إنفاق النفقات التحويلية، يتم تقسيم

النفقات التحويلية الاجتماعية، النفقات التحويلية المالية.²

ونستطيع تفصيل النفقات التحويلية للأشكال السابقة كالتالي:³

- أ- **النفقات التحويلية المالية:** وتتمثل في فوائد الدين العام وأقساط اهتلاكه السنوية؛
- ب- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** مثل الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف حمايتها والمحافظة عليها من المنافسة الأجنبية وتحول من حصيله الضرائب؛
- ج- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتتمثل في الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المحدود ولمؤسسات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي.

ثالثا: المعيار الموضوعي

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التقسيمات التي يتم الاستناد إليها في تصنيف النفقات العامة بالموازنات العامة سواء في نطاق الفكر التقليدي أو في نطاق الفكر الحديث، ومن بين أهم تلك التقسيمات:⁴

- 1- **التقسيم الإداري:** يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود أو الإنفاق بحيث يخص كل

¹ بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 79-80.

⁴ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الرئيسية أو العليا فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة التربية والتعليم وباب لوزارة الصحة وهكذا،¹ أي يعتمد هذا التقسيم على مكونات الجهاز الإداري (المركزي)، أي كل مرفق رئيسي أو إدارة مركزية يخصص لها باب معين تسجل لها بالتزاماتها، لتسهيل عملية الإنفاق ومعرفة حجم وحصة هذه الإدارة من الإنفاق العمومي؛

2- **التقسيم النوعي:** وفقا لهذا التوزيع أو التقسيم النوعي للنفقات العامة يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة المخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية أو أربع بنود إنفاقية هي:²

- نفقات مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والمرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها المصروفات الجارية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية؛
- نفقات مقابل مشتريات خدمية.

3- **التقسيم الوظيفي:** وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات الحكومية العامة إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل مجموعة إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتحقق هذا التقسيم لموازنة الدولة فإن الأمر يتطلب في البداية تحديد الوظائف أو الخدمات التي سوف تقوم بها الدولة ولأغراض هذا التقسيم تقسم مجموعة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع، وظيفة الأمن، وظيفة الصحة، وظيفة التعليم، وظيفة الزراعة، وظيفة القضاء، وهكذا.³

¹ المرجع نفسه، ص72.

² محمد السيد راضي، مصطفى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص136.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص77.

وقد اقترح خبراء الأمم المتحدة بتبويب وتصنيف النفقات الحكومية وظيفيا إلى خمس مجموعات

إنفاقية:¹

- الخدمات العامة الأساسية (الأمن، العدالة، الدفاع، نفقات إدارة الجهاز الحكومي)؛
- الخدمات الجماعية (المرافق العامة، النظافة، ...إلخ)؛
- الخدمات المستحقة (خدمات التعليم، الصحة، ...إلخ)؛
- الخدمات الاقتصادية (الري، النقل، الطاقة، ...إلخ)؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص (نفقات الدين العام لرئاسة الجمهورية).

ونتيجة لما سبق نستطيع أن نقول أن التقسيم النوعي هو الجزء المقابل للتقسيم الإداري المركزي، بحيث يعتمد في تبويبه على الأجهزة الإدارية المركزية (الوزارة، الإدارة المركزية، ...إلخ)، وتبدي معظم الدول أهمية بالغة لهذا التقسيم، لأنه يسهل عملية برمجة الميزانية العامة، التي تشرح في فحواها توجيهات السياسة العامة للدولة.

¹ محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، مرجع سبق ذكره، ص138.

المبحث الثالث: تمويل الإنفاق العمومي

تعد قضية تمويل الإنفاق العمومي من القضايا الهامة لعلم المالية العامة، وذلك لأن مصادر التمويل لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي وأي زيادة في طاقة التمويل يكون لها ردود سلبية على النشاط الاقتصادي وحتى الاستقرار العام في الدولة، ولهذا قدمنا في مبحثنا أهم مصادر التمويل أو أنواع التمويل المتاحة والتي قسمناها إلى ثلاث مصادر رئيسة تستخدمها دول العالم، حيث تطرقنا للتمويل عن طريق الضرائب كأقدم ممول لعملية الإنفاق منذ العصور القديمة، ثم عرجنا على التمويل بالقروض وصولاً في الأخير إلى للإصدار النقدي.

المطلب الأول: التمويل بالضرائب

تعد الضرائب من أهم مصادر التمويل لميزانية الدولة وذلك لحجمها المالي الضخم، خاصة في الدول المتقدمة وحتى النامية بدرجة أقل وذلك لازدواج هيكلها خاصة في الدول البترولية، كما تعتبر من أهم وسائل وأدوات السياسة المالية لتأثيرها على النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أولاً: تعريف الضرائب

إن مصطلح الضريبة يتضمن تعاريف عديدة ولكنها تشترك في الخصائص مما دوما يجعلها تدور في نفس التعريف، ومن أهم التعاريف نجد:

- "اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر محدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، أو الإقليمية أو الإدارات العمومية"¹

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص22.

- يقصد بالجباية مجمل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح المؤسسات المؤداة لفائدة الدولة وإدارتها العمومية من أجل تمويل المشاريع لخدمة الصالح العام¹؛
- "الضريبة هي مبلغ نقدي تجنيه الدولة جبرا وقصرا من الممولين بصفة نهائية ومن دون مقابل، وذلك لأجل تحقيق منفعة عامة"².

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأن الضريبة هي اقتطاعات نقدية تؤخذ من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين جبرا ونهائيا لصالح الدولة لتغطية الإنفاق العمومي.

ثانيا: خصائص الضرائب

ومن التعاريف السابقة نتبين لنا أهم خصائص الضريبة:

- 1- **الضريبة تمثل اقتطاع نقدي:** أي أنها تفرض ويتم تحصيلها بصورة نقدية في الغالب، وبالذات في الوقت الحاضر،³ والأصل في هذا الاقتطاع أن يكون في صورة نقدية فالقاعدة العامة تجبي الضرائب وتحصل في شكل نقود،⁴ وخاصة بعد تطور الاقتصاد النقدي خاصة مجال التعاملات النقدية أصبحت ضرورة اقتصادية وذلك لأن الضرائب تعبر عن تسرب نقدي خارج دائرة الإنتاج أي أن الضريبة تعبر عن أداة للسياسة المالية؛
- 2- **الضريبة تدفع جبرا:** هذا يعني أن المكلف بالضريبة يدفع الضريبة ليس حرا في دفعها وإنما يخضع في ذلك لسلطة الدولة لما لها من حق السيادة على مواطنيها، إلا أن هذا لا يعني أن

¹ محمد محرزى عباس، المدخل إلى الجباية والضرائب، الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارات للنشر، 2010، ص5.

² محمد عبد الله الفلاح، مرجع سبق ذكره، ص126.

³ فليخ خلف، مرجع سبق ذكره، ص171.

⁴ محمد عبد الله الفلاح، مرجع سبق ذكره، ص126.

تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة لفرضها، فلا يمكن فرضها أو تعديلها أو إلغائها إلا بالقانون، إلا أن عنصر الإكراه أو الجبر يمكن أن يتجسد في استغلال الدولة وهيئاتها بوضع الحكم القانوني للضريبة؛¹

3- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** هذه الخاصية تعني أن الفرد في دفعه للضريبة لا يكون له الحق في استرداد قيمتها من الدولة أو المطالبة بفوائد عنها، ذلك لأن الضريبة تجبى من المكلف من قبل الدولة بصفة نهائية دون أن تلتزم الدولة بردها إلى المكلف وبهذا اختلفت الضريبة عن القرض العام الذي يدفع جبرا فبالرغم من توفر عنصر الجبرية إلا أن الدولة هنا تلتزم برده إلى دافعه مع الفوائد المترتبة عليه؛²

4- **الضريبة تفرض من قبل الدولة بدون مقابل:** إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون وإن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزما للدولة كما هي ملزمة للأفراد، وأن للأفراد اللجوء إلى القضاء حينما يشعرون بالتعسف في تطبيق جباية الضريبة، كما إن الضريبة تدفع بدون مقابل أو أن دافع الضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة به؛³

5- **هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:** إن الهدف من جباية الضرائب هو تحقيق منفعة عامة، وقد صدرت بهذا الشأن قوانين عديدة من مختلف دول العالم على تأكيد منع استخدام الضرائب في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك والأمراء،⁴ وهنا نصل إلى أساس هذا المطلب وهو

¹ تركي كاظم عبيس، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، مجلة بابل، العراق، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 3، 2011، ص 245.

² المرجع نفسه، ص 246.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁴ جمام محمود، محاضرات في مقياس الجباية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013، ص 5.

استخدام الضرائب في تمويل الإنفاق العمومي، وخاصة بعد تراجع حصيلة أملاك الدولة (الدومين) في معظم الاقتصاديات، توجه الأنظار إلى أسلم وأنجع الطرق وتمويل الميزانية العامة، دون أن يترتب عن ذلك أي آثار اقتصادية غير مرغوبة؛

ثالثاً: أسس وأهداف الضريبة

1- أسس الضريبة: اتفق الكتاب على أن هناك أربعة أسس للضرائب، تهدف إلى التوفيق بين مصلحة الخزنة والمواطنين، وهذه القواعد التقليدية والأسس هي العدالة ويقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي العام على أفراد المجتمع، كل حسب قدرته، اليقين ويعني بذلك أن تحددها بقانون يوضح قيمة الضريبة، وأسس احتسابها، والواقعة المنشئة للضريبة والمصروفات الواجب خصمها، ومعيار السداد الملائم في التحصيل بمعنى أن يتلاءم ميعاد التحصيل مع ميعاد تحقق الإيراد الفعلي.¹ الاقتصاد في نفقات التحصيل يقضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ما يمكن.²

2- أهداف الضريبة: تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة لتحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي باعتبارها مصدراً هاماً للإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وقد تطورت بتطور دور الدولة.³ وفي نظرنا واعتماداً على بحثنا أن الهدف الرئيسي للضرائب هو تمويل الإنفاق العمومي رغم أن

¹ ع-ل، دروس في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012-2013، ص21.

² ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، العدد3، 2013، ص71.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص91.

بعض الاقتصاديين عدد هذه الأهداف حسب مجال القطاع، ولكننا نركز على أهم الأهداف

فقط:¹

- توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي؛
- تكون بمثابة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة؛
- إعادة توزيع الدخل على أساس مقبول اجتماعيا.

وفي آخر هذا المطلب نقول أن الضرائب تعد من أهم طرق تمويل الإنفاق العمومي نظرا للمعرفة المسبقة بحصيلتها وكثرتها مما يسهل عملية إعداد الميزانية العامة، إضافة لقلّة الآثار الاقتصادية التي تنجم عن الاعتماد عليها، بل أن معظم الدول تعتمد على الضرائب في تمويل النفقات الضرورية (الصحة، التعليم، الرواتب، ...) وهذه الأخيرة تعد من أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: التمويل بالقروض

تعتمد الدول من أجل تغطية نفقاتها على عدد من المصادر المالية، ومن بينهم القروض العامة، وتحسب من المصادر الاستثنائية لتمويل الميزانية، وقد استخدمته الدول النامية بعد رواج مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، في صورة قروض أو ديون خارجية من أجل تغطية أو دفع عملية التنمية الاقتصادية، ونحن في هذا المطلب نركز على الخطوط العريضة المتعلقة بالقروض العامة.

أولاً: تعريف القروض العامة

هناك العديد من التعاريف نختار منها:

¹فليج خلف، مرجع سبق ذكره، ص171.

- "هو عقد دين تستلّف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد"¹

- "عقدا تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده، عند حلول موعد السداد وذلك لإذن يصدر من السلطة المختصة"²

- "القرض العام مبلغ نقدي تقترضه الحكومة من الجهات الأخرى، أفراد، بنوك، مؤسسات مالية، هيئات محلية أو دولية مع التعهد بسداد المبلغ الذي يتم اقتراضه مع فائدته وفق الشروط التي يتضمنها القرض".³

مما سبق نستنتج أن القروض العامة هي اضطرار الحكومة إلى اللجوء للمديونية من أجل تغطية ميزانيتها أو لتمويل برامجها الإنمائية.

ثانيا: موقف الاقتصاديين من القروض العامة

تعتبر قروض العامة سلاح ذو حدين حيث يعتبر الحل الأمثل في ظل العجز المالي المزمّن لميزانية الدولة خاصة في الدول النامية، ولكن هناك الكثير من الاقتصاديين مما يرد الأزمات المالية الاقتصادية في البلدان المالية إلى القروض العامة. وكانت آراءهم حسب توجههم الفكري كالتالي:⁴

¹ صونيا عابد، محاضرات في المالية العامة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013-2014، ص36.

² عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص271.

³ فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص240.

⁴ ع-ل، دروس في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012-2013، ص24.

1- **موقف التقليديين (الكلاسيك) من القروض العامة:** كان موقف معظم التقليديين معارض لفكرة القروض العامة لأنهم يؤمنون بأن دور الدولة لا بد وأن يقتصر على الأمن والعدالة والدفاع وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص، بل دورها هو توفير الإمكانات اللازمة للقطاع الخاص لإدارة النشاط الاقتصادي ومن ثم لا يوجد حاجة لأخذ الدولة لقروض عامة؛

2- **موقف "كينز" والفكر المالي المعاصر:** عارض كينز الفكر التقليدي المؤمن بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وأكد أنه يمكن التوازن عند أي مستوى مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية والنقدية للتأثير على الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي مما يعني ضرورة استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية.

ثالثاً: أسباب القروض العامة

تعددت أسباب لجوء الحكومات إلى القروض العامة، وبالذات الدول النامية عديدة ومتنوعة ومنها:¹

- العجز المستمر الدائم (المزمن) في ميزانيات معظم هذه الدول إن لم يكن جميعها تقريباً، والناجم عن زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة؛
- الحاجة للاقتراض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية، وبالذات ما يتيح الاقتراض العام من موارد مالية يمكن أن تستخدم في إقامة المشروعات الاستثمارية؛
- الحاجة للاقتراض العام من أجل توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية؛
- أن تلجأ للاقتراض في حالات الكساد حيث يقل الاستخدام والنشاط والإنتاج؛

¹ فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 243، 244، بتصرف.

- يمكن أن تلجأ الدولة إلى الاقتراض في حالة وجود قوة شرائية تتمثل بوجود طلب كلي يفوق العرض الكلي.

إن مشكلة الدول النامية هي ليست في تعدد دوافع وأسباب الاقتراض بل في شروط الاقتراض، هي تفرض الجهات المقرضة شروط تعسفية في حق الدول المدينة، تكون أحد أسباب عرقلة التنمية الاقتصادية وحتى التسبب لها في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهنا تفضل هاته الدول المصادر الأخرى للاستدانة.

رابعاً: أنواع القروض العامة

هناك ثلاث معايير نعتمد عليها دائماً في تقسيم القروض العامة هي كالتالي:

1- من حيث النطاق المكاني لمصدرها:¹

- القروض الداخلية: وتسمى القروض الوطنية ويكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيمين داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته، وغالباً ما توجه هذه القروض لتغطية نفقات حرب أو تمويل مشاريع التعمير والبناء نتيجة ما دمرته الكوارث الطبيعية أو الوفاء بدين خارجي على الدولة وفي هذه الحالات غالباً ما تكون نسبة الفوائد التي تقدمها الدولة بسيطة أو منعدمة؛
- القروض الخارجية: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية خارج الدولة (رعايا أجنب، منظمات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي).

¹ سمير لعسوف، المالية العامة في الجزائر، محاضرات في المالية العامة، 2015، ص30.

2- من حيث فترة السداد: وتنقسم إلى ثلاث أقسام:¹

- قروض قصيرة السداد: لا تتعدى فترة سدادها سنة واحدة؛
- قروض متوسطة السداد: تنحصر فترة سدادها بين 2-7 سنوات؛
- قروض طويلة السداد: تكون فترة تسديدها من 7 سنوات إلى 100 سنة.

3- من حيث حرية المكتب في المساهمة: إن أصل القرض أن يكون اختياريا، لكن هذا لا يمنع

أن يكون قرضا إجباريا، فقد تلجأ الدولة في حالات معينة إلى القروض الإجبارية وترجع أساسا في حالة عدم الثقة في الدولة من الأفراد، لإقراضها كما تتمثل في ظروف التضخم وهذا لانخفاض قيمة النقود وعادة ما تكون هذه القروض الإجبارية من دون فائدة، ولذلك نجد تفضيل الإصدار النقدي الجديد عن القروض الإجبارية.² رغم أن الدول لها إمكانية الاقتراض الداخلي أو الخارجي إلى معظمها تفضل طرقا أخرى غير الاقتراض كالإصدار النقدي وهذا لما للدين العام من آثار اقتصادية سلبية.

خامسا: طرق إصدار القروض العامة

يقصد بعملية إصدار القروض العامة تلك العملية التي تحصل الدولة عن طريقها على المبالغ المكتتب بها سندات القرض، وهناك ثلاث طرق يمكن ان تلجأ إليها في إصدار القرض العام هي: الاكتتاب العام، البيع في البنوك، والبيع في البورصة.³

¹ خباية عبد الله، أساسيات في الاقتصاد العام، محاضرات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص151.

² جمام محمود، محاضرات في مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص63.

³ صونيا عابد، مرجع سبق ذكره، ص38.

في الجزء من بحثنا تطرقنا إلى مصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، لا تفضله الدول النامية خاصة إذا كان خارجي، ولقد عانت كثير من الدول جراء هذا المصدر حيث في نهاية القرن الماضي ظهرت أزمة المديونية التي أدخلت معظم الدول النامية جدولة ديونها ورفع من فوائد القروض أي مواصلة الاستعمار الاقتصادي من باب الديون، ورغم أنه مصدر مضمون إلا أن مخوف بالمخاطر.

المطلب الثالث: التمويل بالإصدار النقدي

إن التمويل بالعجز والذي يطلق عليه التمويل التضخمي يتم اللجوء إليه في حالات ليست بالقليلة، وبالذات في الدول النامية حيث يتم استخدامه بشكل واسع من قبل معظم هذه الدول، وذلك نتيجة حاجتها الواسعة والمتزايدة للإنفاق العام،¹ ومع ضعف المصادر الأخرى وتأثرها بالعوامل الخارجية خاصة الدول البترولية تجد نفسها مجبرة على الإصدار النقدي، دون مراعاة العواقب الاقتصادية، بل هدفها الأول تغطية الإنفاق العمومي فقط، أي دفع الاضطرابات العاجلة أو القريبة.

أولاً: تعريف الإصدار النقدي

هناك عدد من التعاريف نختار منها التالي:

- "هي عملية زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق سك العملة المعدنية وطباعة النقود الورقية".²

¹ فليخ خلف، مرجع سبق ذكره، ص254.

² DELAPLACE Marie, « Monnaie et financement de l'économie », DUNOD, 2^e édition, Paris, 2006, P62

- "يقصد بعملية الإصدار قدرة المؤسسة النقدية على فتح الأصول (حقيقية، نقدية، شبه نقدية) إلى وحدات نقد أي أدوات تداول".¹

- "يتمثل الإصدار النقدي في طبع كمية من النقود الورقية لا تقابلها أية زيادة في الناتج".²

أي أن البنك المركزي يقوم بعملية إصدار النقود من أجل تغطية النفقات العامة، في ظل عجز الموارد الأخرى.

ثانياً: الحد الأقصى للإصدار

في ظل هذا النظام يضع المشرع حداً أقصى للنقود المصدرة دون إلزام بوجود أي غطاء ذهبي لهذه النقود والعيب هنا في احتمال عدم تناسب الكمية المصدرة من النقود وفقاً لهذا الحد من مستوى النشاط الاقتصادي السائد، ولا يمكن زيادتها إلا بتغيير القانون.³ أي أن حدود إصدار النقود تعتمد على حجم سوق السلع والخدمات، حيث يلتزم البنك المركزي قبل عملية الإصدار بتحديد الكمية المطبوعة بما يسمح فقط بتغطية نفقات التسيير أي تسيير أمور الدولة دون أن يكون هناك آثار اقتصادية غير مرغوبة.

¹ يوسف حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص30.

² عبد الحميد بوعبدلي، أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فارس يحي، المدينة، 2014-2015، ص51.

³ حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص134.

ثالثاً: حالات الإصدار النقدي الآمنة

إن عملية الإصدار النقدي خاصة المتعلقة بالتمويل بالعجز أي الإصدار غير المغطى تكون آخر الحلول لما لها من عواقب سلبية خاصة إذا كانت هناك ضغوط تضخمية، لذا حدد مختصون في المالية العامة مجموعة من النفقات العامة أو الحالات التي تستدعي الإصدار النقدي في حالة عجز المصادر الأخرى على التمويل وتكون آمنة نوعاً ما وهي كالتالي:¹

- إذا كانت النفقات موجهة للاستثمار فانه سوف تجد هذه الزيادة في الكتلة النقدية مقابلاً في الإنتاج، وبذلك لا تحدث أي آثار تضخمية لأن العرض يمكن أن يستجيب لزيادة الطلب. فهذا التمويل بالإصدار النقدي مرغوب فيه؛
 - إذا كانت هذه الكتلة النقدية الإضافية تكتنز أو تدخر، فهنا لا تكون آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب؛
 - إذا وزعت الكتلة النقدية في شكل ارتفاع المداخيل، مما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار وبذلك حدوث صدمة تضخمية.
- على العموم تعتبر الحالات السابقة أهم الأوجه التي لا يتعرض فيها الاقتصاد لردود سلبية، حيث أن الإصدار غير مغطى لنقود يكون في حالات محدودة، ويعتبر هذا المصدر من أخطر مصادر التمويل للإنفاق العمومي، لأن الكتلة النقدية الزائدة عن حجم إنتاج السلع والخدمات، المستمرة هي تعبير عن تدهور العملة الوطنية، ولذا يجب دراسة مختلف المتغيرات الكلية قبل التمويل بالإصدار النقدي لتغطية الإنفاق العمومي.

¹ عبد الحميد بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للتمويل بالإصدار النقدي

أي أن زيادة في عرض النقد لتمويل النفقات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى التضخم وإذا تعاون البنك المركزي مع السلطات الحكومية وذلك بزيادة القاعدة النقدية استجابة إلى متطلبات الاعتمادات الحكومية فإنه سينجم عن ذلك أيضاً التضخم، فالزيادة في القاعدة النقدية من قبل البنك المركزي هي مساوية ومعادلة لطبع النقود،¹ إذا استمرت حالة الارتفاع في الأسعار وكان الدخل النقدي ثابتاً فإن الدخل الحقيقي سيعاني من حالة التناقص المستمر.² ولا بد على الحكومات عندما تقرر طبع النقود، أن تحذر مما يترتب على الإصدار خاصة على المقدرة الشرائية ومنه الجانب الاجتماعي، حيث أن عملية الإصدار النقدي المتواصل تقود إلى انخفاض مستمر في سعر صرف العملة وبالتالي انهيار النظام المصرفي ومنه اقتصاد البلد.

وفي الأخير تعرفنا في هذا المبحث إلى أهم مصادر التمويل كيفية التمويل من هذه المصادر، حيث أن أي زيادة غير طبيعية تخلق آثار سلبية على الحياة الاقتصادية، وإضافة إلى ذلك مراعاة الطاقة الضريبية فيما يخص التمويل بالضرائب للمكلفين، أما التمويل بالقروض فهو يعتمد أساساً على قوة المنظومة البنكية وإلا ومدى استقلالية البنك المركزي في نجاح عملية التمويل البنكي للنفقات العامة، وفي الأخير التمويل بالإصدار النقدي الذي يعد الملاذ الأخير للدول المتعثرة اقتصادياً وهذا

¹ غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص56.

² رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص73.

لكون له آثار وخيمة على الدورة الاقتصادية من خلال خلق فجوة بين الإنتاج الكلي والكتلة النقدية وهذا ما يضعف القدرة الشرائية.

خاتمة الفصل الثاني:

أخيرا نقول أن الإنفاق العمومي هو عبارة عن مبالغ نقدية تتفقها الدولة بهدف تحقيق النفع العام ظاهريا، ولكن الإنفاق العمومي يتجاوز اصطلاحه العلمي، بل هو أحد أدوات السياسة المالية الهامة التي تسهم في حل الأزمات الاقتصادية، ولكن وبالرجوع إلى مصادر تمويل الإنفاق العمومي نجدها محدودة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وبالوقوف على الهدف الأخير للنفقات العامة نجده يحقق النفع العام الذي يعد من أول أهداف التنمية الاقتصادية وانطلاقا من هذا الهدف المشترك نستطيع القول أن الإنفاق العمومي هو مركبة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي

مقدمة الفصل الثالث:

إذا كان الدور الظاهري للإنفاق العمومي هو معالجة اختلالات الهيكلية بهدف إيصال النشاط الاقتصادي للاستقرار، إلى أن للإنفاق العمومي أدوار كامنة تتجاوز الجانب المالي فقط بل يعد الإنفاق العمومي المحرك الأول لعجلة التنمية الاقتصادية ولكن السؤال هنا إلى أي مدى تبقى أهمية ودور الإنفاق العمومي في التنمية الاقتصادية، أي بتعبير آخر هل الإنفاق العمومي يتوقف أثره عندما تنطلق عملية التنمية الاقتصادية أو لابد أن يلزمها لتحقيق كل أهدافها، ولذا نقدم في هذا الفصل شرح الأثر الاقتصادي للإنفاق العمومي من وجهتين الوجهة الأولى اقتصادية نركز فيها على تحليل الأثر الاقتصادي المباشر والوجهة الثانية نحدد الأثر على الجانب الاجتماعي تنطلق أساساً من الأثر الاقتصادي للإنفاق في صورة غير مباشرة أي دور الإنفاق العمومي في التنمية الاقتصادية من الجانب النظري وهذا في طيات المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل الأثر الاقتصادي للإنفاق العمومي؛

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العمومي؛

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العمومي.

المبحث الأول: تحليل الأثر الاقتصادي للإنفاق العمومي

مع تزايد طرق وأساليب تدخل الدول في النشاط الاقتصادي بغض النظر على توجهها الإيديولوجي، نجدا من أساليب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الإنفاق العمومي حيث يعد من أبرز المظاهر الحديثة لتدخل الدولة ولما له من دور على الاقتصاد، ارتئينا في هذا المبحث تقديم دور الإنفاق العمومي في النشاط الاقتصادي وحدود هذا الدور وشروطه، إضافة إلى إنتاجية خاصة على مكونات الاقتصاد الكلي وبضبط على الموازين الداخلية والخارجية لمؤشرات الاقتصاد الكلي مع تحديد فاعليته.

المطلب الأول: الإنفاق العمومي والنشاط الاقتصادي

لقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلا كبيرا في أوساط الاقتصاديين وأصحاب القرار الاقتصادي،¹ والذي نقصد بهم حكومات الدول ولكن هذا الصراع الفكري سرعان ما قلت حدته بعد أزمة الكساد 1929، بعد تدخل الاقتصادي "كينز" في حل هذه الأزمة الاقتصادية عن طريق الإنفاق غير المغطى، ومن ذلك التاريخ عد الإنفاق العمومي أهم متغير اقتصادي في الطلب الكلي تتدخل به الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يجحد الأثر الاقتصادي للإنفاق العمومي على النشاط الاقتصادي خصوصا وعلى التنمية الاقتصادية عموما.

أولاً: دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي

يؤدي القطاع الحكومي دورا مهما في النشاط الاقتصادي حيث يؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر من خلال قناتين أساسيتين هما: الإنفاق الحكومي والضرائب، حيث يمكن للحكومة أن

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مطبعة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 51.

تزيد مستوى الإنفاق الكلي عن طريق زيادة ما ترضه من النفقات الحكومية العامة أو عن طريق تخفيض الضرائب المختلفة التي تقوم بجبايتها من دخول الأفراد أو إنفاقهم على السلع والخدمات،¹ في أن الحكومات خاصة في الدول النامية ولقلة وسائل تدخلها في النشاط الاقتصادي تستخدم الإنفاق العمومي لتحريك سوق السلع والخدمات من خلال الطلب الفعال، وهذا ما يحتاجه النمو الاقتصادي في الأمد قصير الأجل وتحتاجه التنمية الاقتصادية في الأمد طويل الأجل رغم أهمية هذا المتغير الاقتصادي إلا أنه يبقى مرهون بمصادر تمويله.

ثانياً: كيفية زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العمومي

تؤدي الحكومات دوراً مهماً في زيادة النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الكلي وذلك عن طريق ما يلي:²

- زيادة إنفاقها الاستهلاكي العام على السلع والخدمات التي تضيفها إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري؛
- خفض الضرائب على دخول الأفراد الخاضعة للضريبة والتي بدورها تزيد من القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويقع هذا الإجراء ضمن السياسة التوسعية التي تنتهجها لمعالجة الركود الاقتصادي عند انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من حين لآخر؛

¹ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص142.

² جهاد احمد أبو سندس، عبد الناصر طالب نزال الزبيد، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص151-152.

- خفض الحكومة من الإنفاق الكلي عن طريق تخفيض إنفاقها الاستهلاكي على السلع والخدمات أو عن طريق زيادة الضرائب على الأفراد لتقليل القدرة الشرائية للأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري؛
- وكنتيجة لما سبق نستطيع القول أن الحكومة تستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدامها في الإنفاق العمومي والذي يعتبر أحد أدوات السياسة المالية.

ثالثاً: شروط تحقيق الإنفاق العمومي لآثار على النشاط الاقتصادي

لابد من توفر مجموعة من الشروط في عملية الإنفاق العمومي لتحقيقه الآثار الإيجابية المرجوة منه، وهذه الشروط تتعلق بعملية الإنفاق نفسها ومنها خارجي ما يتعلق بالمحيط الاقتصادي نذكرها في النقاط التالية:¹

- حجم النفقات العامة حيث تزداد آثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها، وارتباطا بحالة الاقتصاد؛
- الكيفية التي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها حيث تزداد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة، وعندما يتم تحقق تخصيص كفؤ لاستخدام النفقات العامة في المجالات المختلفة؛
- الكيفية التي به تستخدم النفقات العامة في المجالات التي يتم تخصيصها للإنفاق عليها حيث تزداد الآثار التي يمكن أن تتحقق نتيجة للنفقات العامة عندما يتم هذا الاستخدام لها بشكل كفؤ؛
- الكيفية التي يتم بموجبها تمويل النفقات العامة، أي الطريقة التي يتم بموجبها تحصيل الإيرادات العامة، وبحيث تتحقق آثار إيجابية بدون آثار سلبية تذكر؛

¹فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص133.

- حالة الاقتصاد أي مستوى النشاطات الاقتصادية وتتحقق آثار تضخمية في الاقتصاد نتيجة النفقات العامة عندما يكون الاقتصاد فيما بعد حالة الاستخدام الكامل، وتتحقق آثار توسعية في الحالة التي يكون عندها الاقتصاد دون الاستخدام الكامل، وبافتراض وجود جهاز إنتاجي قادر ويتسم بالتنوع والمرونة.

وهنا نستطيع القول لتحقيق الإنفاق العمومي الأهداف المرجوة أو الآثار المنتظرة منه لابد أن تلتزم الحكومات بمجموعة من الشروط أهمها دراسة واستشراف النشاط الاقتصادي قبل استعمال الإنفاق العمومي، واختيار التوقيت المناسب، إضافة إلى الانتباه إلى مصادر تمويل الإنفاق العمومي، بحيث لا يوجد هناك تناقض أو آثار سلبية جراء عملية تمويل الإنفاق.

المطلب الثاني: فاعلية الإنفاق العمومي وإنتاجيته

ينتظر من الإنفاق العمومي الكثير من النتائج، خاصة في البلدان النامية لما يحمله للتنمية الاقتصادية من أثر بليغ، فيكتسب دورا هاما في رفع معدل النمو الاقتصادي ويسرع في الدورة الاقتصادية بغية معرفة أسباب فاعلية الإنفاق العمومي لدى الدول النامية، وإدراك أهدافه وإنتاجيته نخرج على النقاط التالية:

أولا: أسباب فاعلية الإنفاق العمومي في الدول النامية

تمتلك الدول النامية سياسة اقتصادية واحدة فقط لها أثر بليغ على النشاط الاقتصادي، ونقصد السياسة المالية (الإنفاق العمومي، الضرائب) ودوما تكون هذه السياسة ناجعة وفاعلة في توجيه النشاط الاقتصادي، ومن أهم أسباب فاعلية الإنفاق العمومي الأسباب التالية:¹

- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخل في الدول النامية؛

¹ حمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص143.

- ضالة الإنفاق الاستثماري الخاص في تلك الدول، نتيجة للمشاكل الكثيرة التي تواجهه والتي تؤدي إلى إعاقة حركته ونموه؛
 - إتباع معظم الدول النامية للنموذج الاقتصادي الكينزي البسيط؛
 - تخلف النظم المصرفية وعدم مسايرتها لشروط اتفاقيات بازل، مما يحد من فاعلية السياسة الاقتصادية النقدية؛
 - انعدام سوق مالية متطورة تساهم في تعويق السياسة المالية؛
 - اعتماد الحكومات على الإنفاق العمومي في رسم توجهاتهم السياسية؛
 - توفر التسهيلات خاصة الخارجية في شكل ديون طويلة الأجل؛
- رغم أهمية الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يستوجب استخدامه كدعامة للتنمية الاقتصادية أكثر منه كحل من حلول الأزمات الاقتصادية.

ثانيا: إنتاجية الإنفاق العمومي

لا بد أن نشير إلى أن للإنفاق العمومي إنتاجية كمية وكيفية، تنطلق من فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لكونها المسؤولة على النمو والتنمية الاقتصادية، ولتفصيل الأمر تقسم إنتاجية الإنفاق العمومي إلى النقاط التالية:¹

- 1- **استثمارات البنية التحتية:** إن المدن التي تساهم في تحقيقه فيما أن تكون طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الاثنين معا، ويعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه مجموع

¹ محمد كريم قروف، تقدير فعاليات سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2011-2012)، مداخلة للملتقى الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11 و12 مارس 2013، ص ص8-9، بتصرف.

الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة.

- 2- **الإنفاق الاستهلاكي:** حيث الاستهلاك العام في رفع الإنتاجية وذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والخاص، فذلك يجعل الاستهلاك العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية لا يكون له أي أثر على إنتاجية الاقتصاد، ومن ثم فإن إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والخاص؛
- 3- **الإنفاق العسكري:** يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تبذيرا، إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثم دخول جديدة دائمة في الاقتصاد، كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة وطمأنينة مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترفع دائما.

ولا نستطيع حصر إنتاجية الإنفاق العمومي فيما سبق فقط بل تعددت إنتاجية الإنفاق في عديد المجالات والقطاعات، حيث أنه يحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة المرتبطة بالتنمية البشرية، ونحن نعلم أن الإنتاجية متعلقة مباشرة بإنتاجية العامل أو الفرد وكلما تحسنت ظروفه زادت مردوبيته.

ثالثا: الأهداف المرجوة من الإنفاق العمومي

الهدف الأول للإنفاق العمومي هو تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن هناك أهداف متنوعة تكمن داخله، تشمل أمور اقتصادية واجتماعية، وكأنها حلقات مترابطة بين النشاط الاقتصادي والوضع

الاجتماعي وحتى المسار السياسي، كلها تصب تقريبا في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذه الأهداف نختصرها في النقاط التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تقليص حجم البطالة؛
- المحافظة على مستوى أسعار مقبول؛
- تحقيق التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات؛
- تحقيق الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن).

إن المتأمل للأهداف الأربع الأولى يدرك أننا نتحدث عن المربع السحري "لكالدور"، الذي حددها كأحد أهداف السياسة الاقتصادية، وبما أن الإنفاق العمومي هو أحد أدوات السياسة المالية، وهذه الأخيرة أحد مركبات السياسة الاقتصادية، لذا نرى أنه بعد الهدف الأول للإنفاق العمومي خاصة في الدول النامية الباحثة عن التنمية الاقتصادية تتجلى أهداف أخرى. أما الأهداف الاجتماعية للإنفاق العمومي تتضح في عملية توزيع الدخل الوطني في صورة خدمات عامة وتستفيد منها كل الطبقات الاجتماعية.

رابعا: أهم طرق الزيادة في الإنفاق العمومي

هناك أربعة طرق رئيسية يمكن أن يتم عن طريقها زيادة القطاعات المختلفة وهي:¹

- 1- يستطيع القطاع الإنتاجي زيادة استثماراته عن طريق اقتراض ادخارات الأفراد؛

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص187.

2- يستطيع القطاع الحكومي زيادة إنفاقه باقتراض الادخارات من القطاعات الأخرى عن طريق بيع سندات الحكومة أو حوالات الخزينة؛

3- يستطيع القطاع الإنتاجي زيادة استثماراته عن طريق جذب ادخارات الأفراد بإشراكهم لمنظمين في المشروع أو بيعهم أسهما جديدة وغيرها؛

4- يستطيع القطاعان الحكومي والإنتاجي زيادة الإنفاق عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي (المصارف الجارية، والسلطة النقدية المركزية).

إن تطرقنا إلى معرفة فاعلية الإنفاق العمومي وكذلك أهدافه وإنتاجيته، جرننا لمعرفة طرق زيادة الإنفاق العمومي وذلك بهدف تحديد الآثار السلبية في حالة زيادة حجم الإنفاق العمومي، حيث لاحظنا أنه إذا اعتمدت الحكومة في عملية الإنفاق على ادخاراتها الفردية أو حتى اللجوء إلى البنوك التجارية فإن فاعلية الإنفاق تظل قائمة حتى يحقق أهدافه، ولكن في حالة الضغط على المقدرة التكلفة في حال الاعتماد على الجباية العادية أو اللجوء إلى الإصدار النقدي، تبرز بوادر أزمة على اقتصاد البلد.

وخلاصة لما سبق، نستطيع القول إن الإنفاق العمومي يكون أثره إيجابيا وفاعلا فقط إذا اختيرت مصادر تمويله ووقت استخدامه بدراسة سابقة للمتغيرات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العمومي

إن من الآثار الاقتصادية المباشرة التي تناولناها، للإنفاق العمومي الأثر على الإنتاج الوطني إضافة إلى بعض المكونات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار ووضعنا هذا الترتيب طبعا لقوة الأثر خاصة في الدول النامية دون أن نهمل أيضا الأثر على مستوى الأسعار والتشغيل، وهذا طبعا بوجه تعتمد أساسا على نمذجة الاقتصاد أي في إطار الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: الأثر على الإنتاج الوطني

يؤثر الإنفاق العمومي بصورة مباشرة وسريعة في الإنتاج الوطني، باعتباره في الأدبيات الاقتصادية الكلية، الجهة المقابلة للعرض الكلي، حيث يعد الإنفاق العمومي من أهم مكونات الطلب الكلي أو معادلة الطلب الكلي، حيث يشكل حجم كبير من طلبات حجم الإنتاج الوطني، وهذا يجعل للإنفاق العمومي أثرا سريعا ومباشرا على الإنتاج الوطني، ونقوم بشرح هذه العلاقة في النقاط التالية:

أولا: أثر الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع

يؤدي الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد وفقا لما يتوفر عليه من عوامل إنتاجية والمتمثلة في الأيدي العاملة ورأس مال الموارد الطبيعية والفن الإنتاجي،¹ حيث انه بزيادة الإنفاق العمومي يرتفع حجم الطلب على المنتجات الوطنية وهذا يرفع في حجم الطلب على المنتجات الوطنية ومنه يزيد الطلب في اليد العاملة ورؤوس الأموال وحتى زيادة المنافسة بين المنتجات مما يحقق زيادة في المقدرة الإنتاجية للمجتمع قاطبة.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص136.

ثانيا: أثر الإنفاق العمومي في انتقال عناصر الإنتاج

تؤدي النفقات العامة إلى تحويل في استخدام الموارد الاقتصادية بتأثيرها في عناصر الإنتاج فتجعلها تتحول من فرع إنتاجي إلى آخر ومن مكان إلى آخر والأمثلة على ذلك كثيرة، فالإنفاق العسكري مثلا يحول عناصر الإنتاج من قطاع الزراعة والصناعة إلى ميدان الإنتاج الحربي وكذا الإنفاق في مجالات الوظائف التقليدية الأخرى للدولة، وتؤدي إلى توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك الوظائف والاستخدامات،¹ وهذا من جانب القطاعات الاقتصادية، وهناك تحول جغرافي لعناصر الإنتاج حيث بخلق مناطق صناعية في أماكن جديدة يصحب هذا إنشاء أحياء ومدن جديدة وبالتالي انتقال عناصر الإنتاج من مكان لآخر، ودوما يكون لهذا الانتقال الأثر الإيجابي على الإنتاج وعناصره.

ثالثا: أثر الإنفاق العمومي على الإنتاج الوطني

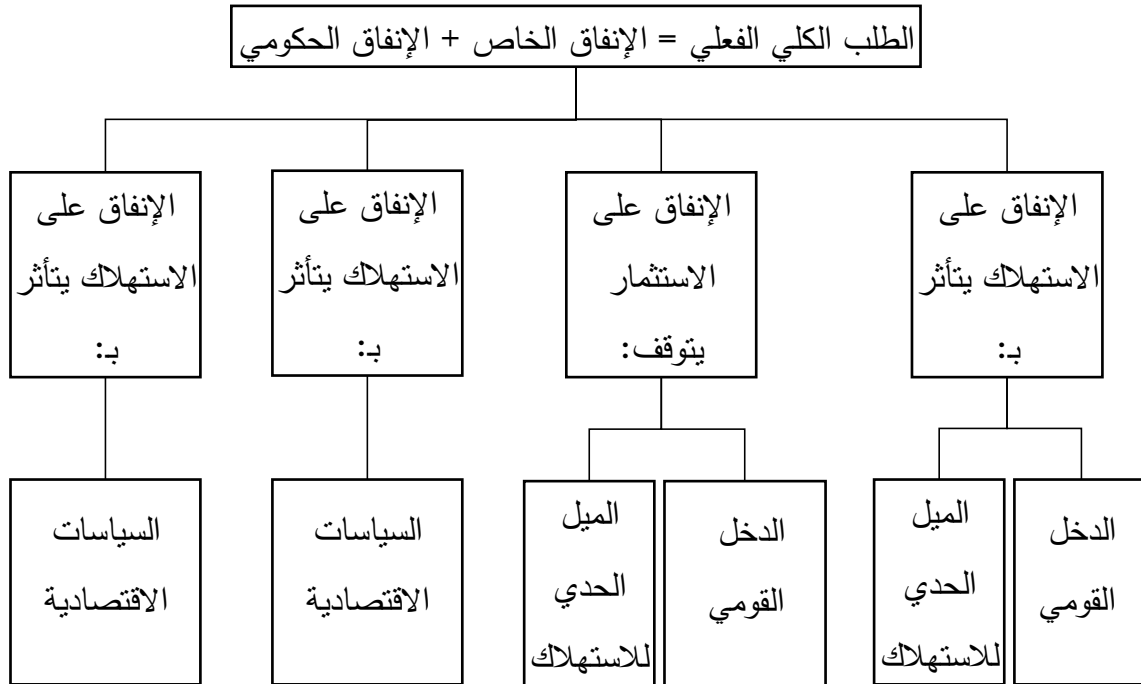
ونميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار في المدى الطويل، بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عبر دورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق، فالإنفاق على الوظائف التقليدية يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة من خلال توفير الأمن وأساس جلب المستثمرين.²

¹ لامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص123، بتصرف.

وبغية شرح كيفية التأثير على زيادة الطلب الكلي خاصة في الأمد القصير، يوضح هذا في

الشكل الموالي:



شكل رقم (02): أثر زيادة الطلب الكلي على الاقتصاد

المصدر: محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص62.

إن هذا الشكل يشرح لنا الطرق غير المباشرة التي تؤثر في الإنتاج الوطني، انطلاقاً من الإنفاق العمومي، حيث أن الطلب الكلي يؤثر في العديد من المتغيرات الكلية، التي بدورها يكون لها تأثير مباشر على نوع وحجم الإنتاج الوطني.

يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين وهما:¹

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل غير الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته؛

¹ مقارني حميد، مرجع سبق ذكره، ص22.

- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها.

وهنا نستطيع القول بأن للإنفاق العام دور فعال خاصة على الإنتاج الوطني، حيث الزيادة في عملية الإنفاق خاصة في حالة التشغيل الناقص، تصبح سياسة مجدية لتحريك الاقتصاد حتى وصوله لنقطة التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: الأثر في الاستهلاك، الادخار والاستثمار

إذا كانت للنفقات العامة أثر كما بينا في السابق بالنسبة للإنتاج الوطني، فإنها تؤثر أيضا في الاستهلاك الوطني بصورة مباشرة، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام.¹ بما أن الاستهلاك والادخار هما متغيران تابعين لبعضهما البعض، لأنهما يعتمدان على الدخل مستوَاهم، ولهذا اخترنا أن نجعل في هذا المطلب أثر الإنفاق على الاستهلاك والادخار معا، إضافة إلى الاستثمار، وكما وضعنا في الشكل رقم (02) أن الاستثمار يعتمد على الادخار في حجمه، ونشرح هذا الأثر في النقاط التالية:

أولا: الأثر على الاستهلاك

تسهم النفقات العامة في زيادة الطلب على الاستهلاك، ويكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فالنفقات تتجه إلى طلب السلع الاستهلاكية، تسهم بشكل مباشر في زيادة الطلب على

¹ لامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الاستهلاك،¹ وهذا في صورتين الأولى عندما تتدخل الدولة في شراء السلع والخدمات وهذا من أجل تحقيق النفع العام وتتمثل في صورة المشاريع العامة، أما الصورة الثانية هي الرواتب والأجور التي تقدمها الحكومة لموظفيها في القطاع العام وهذا يدفع لزيادة الاستهلاك الخاص وبالتالي يؤثر الإنفاق العمومي في زيادة الاستهلاك العام والخاص.

ويتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك:²

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي: وهذا عن طريق:

- شراء الحكومة سلعاً وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية؛
- دفع أجور ومرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات.

2- زيادة الإنفاق الاستثماري: وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

ثانياً: أثر الإنفاق العمومي على الادخار والاستثمار

بصورة عامة تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتقانى ويبذل في العمل هذه النفقات تسمح في زيادة ادخاراتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للادخار من هذه الدخول. كما تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في رغبة الأفراد على الاستثمار، أما إذا كانت هذه النفقات حافزاً قوياً للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم، لأنهم بقوا على بكل تفاؤل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بنفع

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص303.

² مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص23.

مادي مباشر كحصولهم على الإعانات أو المساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالة الأزمة مثلاً.¹

إضافة إلى ذلك هناك آثار مباشرة للإنفاق العمومي على الاستثمار هي:²

- أن النفقات العامة التي تتم على توفير مرافق البنية التحتية تحفز على التوسع في الاستثمار من خلال ما تتيحه خدمات هذه المرافق من أساس يتم الاستناد إليه في إقامة المشروعات الاستثمارية؛
- أن النفقات العامة للدولة على نشاطاتها الجارية، وأشغالها العامة والإعانات التي تقدمها وغيرها تقود إلى زيادة الدخل للجهات التي توفر خدمات لقيام الدولة بالنشاطات والأشغال هذه، كمقابل وثمان لهذه الخدمات، وزيادة الدخل الناجمة عن ذلك تؤدي إلى توفير زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يحفز على زيادة الاستثمارات التي تنتج السلع والخدمات والتي تلبي الزيادة في الطلب؛
- أن النفقات العامة التي تتم بتقديم إعانات للمستثمرين، وكذلك التي تقدم للمنتجين والمصدرين تحفز المشروعات الاستثمارية للمنتجين، وتدفع على تشجيع التوسع فيما هو قائم منها، وهو الأمر الذي يتحقق من خلاله زيادة الاستثمار.

في النهاية نقول أن الإنفاق العمومي له دور وأثر كبير على الاستهلاك والادخار والاستثمار خاصة في الدول النامية، وذلك لكون القطاع الخاص أو بتعبير آخر الاستهلاك الخاص منخفض

¹ بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2008-2009، ص49.

² فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص144.

جدا، إضافة إلى كثرة حواجز التجارة الدولية وقوة تنافسية الدول الأخرى، كل هذا يزيد من أثر الإنفاق العمومي خاصة على الاستثمار.

المطلب الثالث: الأثر على مستوى الأسعار والتشغيل

إن الدارس لأهم مظاهر الأزمات الاقتصادية في العالم وحتى الأزمات التي تصيب الدول النامية، يجدها تتمحور حول التشغيل والأسعار، وبتعبير أدق البطالة والمستوى العام للأسعار حيث يعدان مؤشران عن حالة اقتصاد البلد، فإن كان معدل البطالة مرتفع والمستوى العام للأسعار غير مقبول (غالي-بخس) مؤشر عن أزمة في الاقتصاد، وبغية المرور على أهم الآثار التي يتركها الإنفاق العمومي على الاقتصاد ارتأينا إدخال أثر الأسعار والتشغيل في هذا المطلب.

أولاً: الأثر على مستوى الأسعار

إن أسعار البضائع المختلفة في السوق لا تتحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط بل تتحدد في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر، وقد أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد حالياً بشكل منظم، ويحدث إما نتيجة للمطالبة بتدخل الدولة،¹ وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية، ويترتب على الإنفاق في المشاريع الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار.² حيث أن الإنفاق العمومي يكون سلاحاً ذو حدين في حالات يكون سبب ارتفاع الأسعار وفي حالات يكون سبباً في تخفيضها. أن توجيه واختيار نوع الإنفاق العمومي إضافة إلى المقدرة الإنتاجية للاقتصاد

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 305.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الوطني يكون لها دور كبير في رسم الإنفاق العمومي على المستوى العام للأسعار، فإذا وجه الإنفاق العمومي نحو اختبار نفقات استهلاكية (غير منتجة)، زائد محدودية الجهاز الإنتاجي الوطني واعتمادا على قانون العرض والطلب هذا يقودنا مباشرة إلى ارتفاع الأسعار، أما إذا كان الإنفاق العمومي موجه لنفقات التجهيز أو نفقات لها مردود إنتاجي ننتظر بعدها انخفاض الأسعار.

يتحقق أثر الإنفاق العمومي على الأسعار من خلال:¹

- الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع المزارعين على الاستمرار في إنتاجهم وتوسيعه من ناحية، وبيعها للمستهلكين بأسعار تكون مناسبة لهم من ناحية أخرى؛
- تقديم إعانات للمنتجين ضمن الإنفاق العام لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأسعار أقل، وبالذات للمنتجين الذين يمارسون نشاطهم في مجال إنتاج السلع الضرورية، والتي يتم استخدام معظم دخول الفئات الأقل دخلا عليها وهو ما يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات الأقل دخلا؛
- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة وحتى لا ينعكس الارتفاع على الأسعار العالمية على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبالذات بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة، وكذلك حتى لا ينعكس الارتفاع في الأسعار العالمية على المنتجين والمستثمرين بشكل ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستورد؛

¹ فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة بالشكل الذي يجعل أسعار التصدير هذه أقل، وهو الأمر الذي ينجم عنه زيادة قدرة المصدرين على التنافس في السوق الدولية، وبما يؤدي إلى زيادة الصادرات، وتشجيع إنتاج السلع والخدمات التصديرية نتيجة لذلك؛

- تقليص النفقات العامة وبالذات في الحالات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلبيًا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة وبالذات ما يتصل بما هو ضروري في ذلك.

وبالمختصر نقول أن اثر الإنفاق العمومي على الأسعار يعتمد على نوع النفقات وقدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية طلبات الإنفاق العمومي.

ثانياً: الأثر على التشغيل

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد، ولمحاربة مشكلة البطالة، فـلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام، كالطرق العامة والمباني والإنشاءات الحكومية، وغيرها وتقوم الدولة باللجوء إلى القروض، لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للمتطلين عن العمل.¹

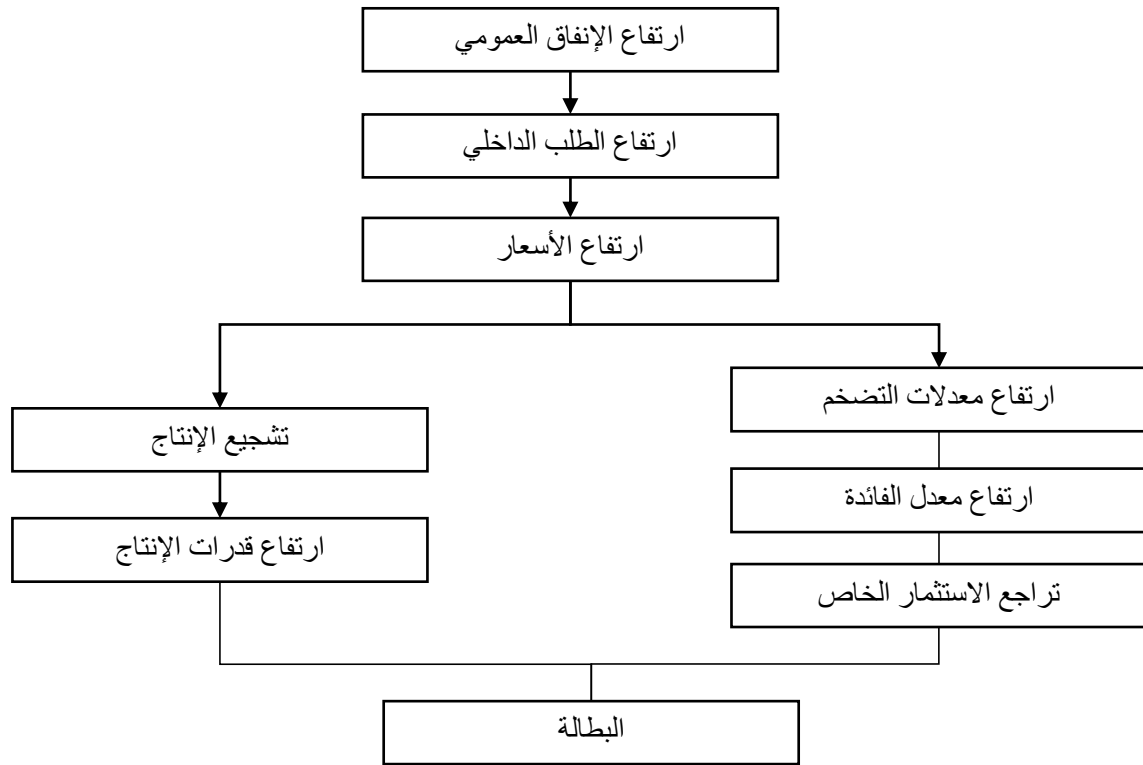
¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص306.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزء من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها.¹

هناك نقطة مهمة لا بد أن ننتبه لها وهي درجة الإنفاق العمومي على التشغيل من دولة لأخرى ففي الدول النامية يكون كبير أما الدول المتقدمة يكون الأثر فيها أقل لأن هذه الأخيرة تدخلها في الاقتصاد محدود وإنفاقها العام يقتصر دوماً على الوظائف التقليدية، أما الدول النامية فهي مسؤولة تقريبا على كل الوظائف في البلاد، حتى إنتاج السلع وخاصة منها واسعة الاستهلاك، أما النقطة الثانية وهي دور القطاع الخاص في مجال التشغيل فهو يختلف بين البلدان المتقدمة والنامية، نجده محدود جدا في الدول النامية أما في المتقدمة فيمتص الجزء الأكبر من البطالة.

وللشرح الاقتصادي لأثر الإنفاق العمومي على التشغيل نقدم الشكل الموالي:

¹ مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص27.



شكل رقم (03): أثر الإنفاق العمومي على معدل البطالة

المصدر: مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص81.

وهذا الشكل يختصر لنا ما ذكرناه في هذا المطلب من خلال أثر الإنفاق العمومي على مستوى

الأسعار والتشغيل حيث أن ارتفاع حجم الإنفاق العمومي يكون له أثار جانبية ومختلفة على الاقتصاد،

ولكن يعد أثر الإنفاق في البلد التي تمتلك جهاز إنتاجي قوي ومنافس إيجابي ويخدم الاقتصاد.

المبحث الثالث: الآثار غير المباشرة للإنفاق العمومي

الإنفاق العمومي هو أحد المتغيرات الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، ولما له من أثر هام فعال على الدخل الوطني حيث دوما تربطه علاقة طردية في حالة زيادة الإنفاق العمومي، تؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج وهذا شرط ارتباط عملية الإنفاق بالجانب الاستثماري كما يسمى في أدبيات المالية العامة الاستثمار العمومي، إضافة إلى الآثار غير المباشرة الأثر الاجتماعي للإنفاق العمومي سواء في إعادة توزيع الدخل أو على التعليم والصحة والسكن وغيرها وكل هذا نطلع عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العمومي من خلال المضاعف والمعجل

تطرقنا سابقا للآثار المباشرة التي تترتب على الإنفاق العمومي في النشاط الاقتصادي، وفي هذا المطلب نتحدث على الآثار غير المباشرة التي يتركها الإنفاق العمومي باستخدام المضاعف والمعجل أي نقوم بدراستهم.

أولاً: أثر المضاعف

المضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق أو النقص فيه بالنسبة للدخل الوطني، أو هو بعبارة أخرى المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك.¹ ومن أجل الشرح الرياضي أو العددي لأثر الإنفاق

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص86.

العمومي من خلال المضاعف وفي افتراض اقتصاد مفتوح نساوي بين العرض الكلي (OG) والطلب الكلي (DG) في سوق السلع والخدمات لكشف أثر المضاعف كالتالي:¹

$$OG=DG=C+I+G+(X-M)$$

وهو شرط التوازن، ونعلم أن الإنتاج الكلي أو العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي نرمز

$$OG=DG=Y=C+I+G+(X-M) \dots (1) \text{ له بالرمز } Y \text{ وعليه إذن لدينا}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} C=C_0+cY_d \\ Y_d=Y-Tx_0-ty+Tr_0 \\ Tx=Tx_0+ty \\ Tr=Tr_0 \\ I=I_0 \\ G=G_0 \\ X=X_0 \\ M=M_0+my \end{array} \right.$$

حيث:

Y_d : الدخل المتاح / C_0 : الاستهلاك المستقل / Tr_0 : التحويلات المستقلة / I_0 : الاستثمار

المستقل / t : معدل الضريبة / Tx_0 : الضرائب المستقلة / X : الصادرات / X_0 : الصادرات المستقلة / M :

الواردات / M_0 : الواردات المستقلة / m : الميل الحدي للاستيراد / C : الميل الحدي للاستهلاك.

نعوض المعادلات السلوكية في المعادلة رقم (1) ونتحصل على:

$$Y=C_0+cY_d+I_0+G_0+(X_0-M_0-mY)$$

$$Y=C_0+c(Y-Tx_0-tY+Tr_0)+I_0+G_0+X_0-M_0-mY$$

$$Y(1-C+cT+m)=C_0-cTx_0+cTr_0+I_0+G_0+X_0-M_0$$

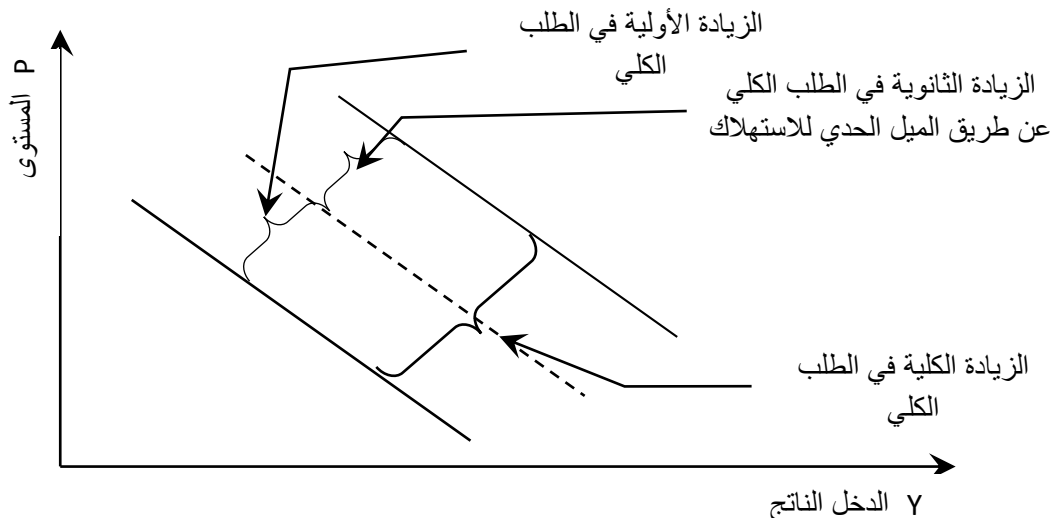
$$Y = \frac{C_0+I_0+G_0-cTx_0+cTr_0+X_0-M_0}{(1-c+ct+m)}$$

¹ أسماء ناوسيس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014، ص30.

ومنه أي زيادة في الإنفاق العام والحكومي (G) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني وهذا كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-c+cT+m} = \Delta Y = \frac{1}{1-c+cT+m} \Delta G \quad / 0 < c < 1 / 0 < m < 1$$

ولتوضيح المعادلات السابقة ارتأينا تقديم الشكل البياني الآتي:



الشكل رقم (04): أثر المضاعف على الطلب الكلي

المصدر: معاشي سفيان، أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016، ص 98.

يظهر هذا الشكل قدر الزيادة أو الأثر غير المباشر للإنفاق العمومي من خلال المضاعف في زيادة ورفع الدخل أو الناتج، حيث يكشف لنا أنه هناك علاقة طردية بين الإنفاق العمومي ومستوى الدخل.

ثانياً: أثر المعجل

بعد أن يبدأ تأثير المضاعف في الاستهلاك تبدأ تأثيرات أخرى في الاستثمار تسمى بأثر المعجل والاستثمار المولد وهو مشتق من الطلب على أموال الاستهلاك،¹ إذن يتبين لنا أثر المعجل العلاقة البيئية التي تربط الطلب على المنتجات والنشاط الاستثماري، ونظراً لأنه يعجل من آثاره على زيادة الاستثمار سمي كذلك.²

1- حدود التفاعل بين المضاعف والمعجل: هناك حدود لآلية التفاعل بين المضاعف والمعجل

وذلك راجع إلى استمرار الارتفاع في الدخل والاستثمار له حدود من جهتين:³

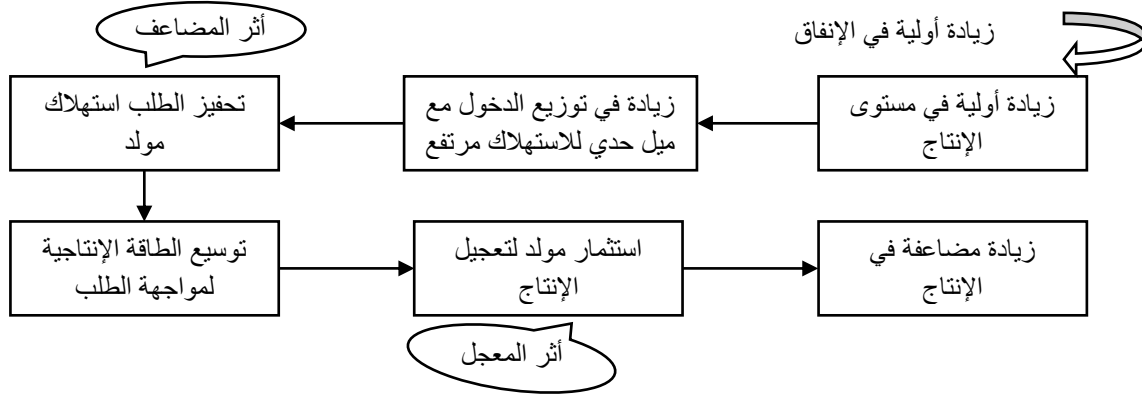
- أ- أن ارتفاع معدل نمو الاستهلاك ينخفض منه مرور الوقت، وذلك بسبب الميل الحدي للدخار والضرائب التي تعتبر في مجملها تسربات تخرج عن دائرة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى استقرار الاستهلاك وبالتالي انعدام حافز من حوافز زيادة الاستثمار.
- ب- أن الارتفاع الأولي في الاستثمار يؤدي إلى إلغاء نفسه، لأن نمو مخزون رأس المال مع مرور الوقت يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال بشكل يجعل من أي زيادة في الاستثمار غير مربحة، وهذا ما يحد من استمرار التفاعل بين المضاعف والمعجل.

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² عبد الحميد بوعبدلي، أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فارس يحي، المدية، 2014-2015، ص 43.

³ معاشي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 100.

ومن أجل شرح حدود هذا التفاعل نقدم الشكل الموالي:



الشكل رقم (05): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية،

بيروت، لبنان، 2010، ص 149.

2- درجة أثر المضاعف والمعجل بين الدول المتقدمة والنامية: بالرغم من أن الدول النامية

تتفق مبالغ طائلة على الخطط والبرامج التنموية فإنه يلاحظ إن هذا الإنفاق لم ينعكس إيجاباً

على نمو الناتج الوطني الإجمالي ولم تحدث تغييرات كبيرة في الناتج القومي بالرغم من أن

الميل الحدي للاستهلاك مرتفع وبالتالي فهذا يؤثر على مضاعف الاستثمار وكذلك مضاعف

الإنفاق لابد وأن يكون مرتفعاً ولكن واقع الحال يشير وبشكل مؤكد أن كلا المضاعفين

متدنيان في الدول النامية ويعود ذلك إلى العوامل التالية:¹

- وجود بطالة مقنعة؛
- عدم توفر آلية السوق؛
- وجود طاقات إنتاجية عاطلة؛
- عدم مرونة رأس المال التشغيلي.

¹محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

نعم المضاعف والمعدل أكثر تأثيراً في البلدان المتقدمة وهذا يرجع في أساسه إلى القوة الاقتصادية عموماً، ومرونة الجهاز الإنتاجي خصوصاً، إضافة إلى حرية المنافسة والسوق، كل هذه الظروف تفقدها الدول النامية، ولكن هذا لا يعني عدم وجود أثر للمضاعف والمعدل ولكن بدرجة أقل فقط.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي في إعادة توزيع الدخل

ويقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها.¹ إن آثار الإنفاق العام في توزيع الدخل تبرز عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات هذا الإنفاق التي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع.² إن عملية إعادة التوزيع تتم من خلال السياسة المالية وأهمها الإنفاق العمومي حيث أن توزيعه لا يكون مباشر ولكن في صورة خدمات عامة على العموم ويغلب فيه الجانب الاجتماعي ومن أجل تفسير هذا الأثر نخرج على النقاط التالية:

أولاً: صور توزيع الدخل

هناك نوعين من التوزيع هما:³

1- التوزيع الأولي: أو توزيع الدخل بين المنتجين أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية، في

صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وريح وريع؛

¹ مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² هيثم لعبيبي إسماعيل، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 123.

³ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

2- إعادة توزيع الدخل القومي أو توزيعه ثانية وهو إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ونقصد به الدولة ونظرا لعدم عدالة التوزيع الأولي للدخل تتحقق العدالة الاجتماعية أو تتحقق أهداف اقتصادية برفع الطلب الفعلي.

ثانيا: أثر الإنفاق العمومي على إعادة التوزيع

تأثير النفقات العامة على التوزيع الثانوي للدخل من خلال إسهام الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الذي تحقق أصلا عن طريق التوزيع الأولي للدخل من خلال آلية السوق، وبالذات في الدول الرأسمالية، والتي يمكن أن يحصل تفاوت حاد فيه، وهو الأمر الذي يفرض على الدولة ضرورة العمل من خلال نفقاتها العامة على إعادة توزيع الدخل وتقليل حدة التفاوت في توزيعه الأولي وبالذات من خلال الإعانات التي تقدم للفئات منخفضة الدخل، والخدمات التي يتم توفيرها عن طريق النفقات العامة لهذه الفئات بأسعار رمزية تقل عن تكاليف إنتاجها، أو بصورة مجانية من أجل رفع مستويات حياتها ومعيشتها.¹

ثالثا: النفقات العامة التي تهدف إلى التوزيع المتساوي

وتشمل هذه النفقات:²

- الإعانات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفقيرة من المجتمع كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية؛

¹ فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص148.

² جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي والوضعي والنظام المالي الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص190.

- الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتحقيق غلاء الأسعار؛
- النفقات العامة على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة؛
- النفقات العامة التي تهدف إلى توسيع النشاط العام.

وكنهاية لما سبق نقول إن قضية إعادة توزيع الدخل هي من القضايا الشائكة في دواليب اقتصاديات الدول، مهما كانت درجة تقدمها، وبعبير آخر التوزيع الأمثل لموارد البلد، حيث تظهر هناك فوارق اجتماعية (طبقات) حتى تتعدى الطبقة الوسطى في المجتمع (فقر مدقع-غنى فاحش)، ولا يتوقف هذا الأمر هنا بل يمتد ليشمل المناطق والجهات الجغرافية ورغم أن الإنفاق العمومي يساهم في إعادة توزيع الدخل من خلال المشروعات العامة إلا أنه لا يستطيع وحده القيام بعملية تقسيم الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للإنفاق العمومي

إن دور الإنفاق العمومي على الجانب الاجتماعي لا نستطيع إهماله أو جحده، بل أن تدخل الحكومة الوحيد في الجانب الاجتماعي كون عن طريق الإنفاق العمومي، ولتحديد هذا الدور نركز على مؤشرات التنمية البشرية أو عناصرها، حيث نركز على التعليم والصحة، والسكن بالإضافة إلى خط أو درجة الفقر في البلد، وقصد إلمام وشرح هذه العناصر بغية تدارك أهمية وآثار الإنفاق العمومي على الجانب الاجتماعي.

أولاً: أنواع الآثار الاجتماعية للإنفاق العمومي (الآثار غير المباشرة)

تتمثل الآثار غير المباشرة للنفقة العامة في حال قيام الدولة في توجيه نفقاتها في الاستثمارات العامة التي تهدف لنشر التعليم والصحة ومكافحة البطالة والتأمين ضد العجز والشيخوخة في زيادة

القدرات الذهنية والجسمية للعاملين، ويضاف لذلك تحقيق التوازن المجتمعي والعدالة الاجتماعية بالمفاهيم النسبية وليس المطلقة¹، أي أن للإنفاق العمومي ردود أخرى تعود على الإنسان في حياته اليوم لا نستطيع تجاهلها خاصة إذا كانت عملية الإنفاق تعتمد على سياسة اتفاقية توسعية. ويمكن حصر هذه الآثار الاجتماعية كالتالي:²

- 1- **آثار النفقات العامة على التعليم:** يعتبر التعليم مهما جدا في العملية الإنتاجية التي من مقوماتها أن يكون الفرد على قدر كبير من المهارة والخبرة والتدريب، حيث يرفع التعليم ثقافة الفرد ويزيد في درجة كفاءته ويوسع من معارفه وقدراته العقلية.
- 2- **آثار النفقات العامة على الصحة:** تعتبر الرعاية الصحية حقا رئيسيا من حقوق الأفراد كون الإنسان مصدر العمل والإنتاج وهو العامل الأول في الاقتصاد، وتشمل الرعاية الصحية الوقاية من المرض، نشر الوعي الصحي، تصحيح البيئة ومحاربة ما يفسدها، توفير الغذاء والماء الصحيين، التصدي للأوبئة والأمراض... إلخ، وعليه على الدولة توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة فعالة ذات أهداف واضحة بتخطيط مسبقا.
- 3- **آثار النفقات العامة على الإسكان:** فالإسكان يمثل حاجة أساسية من حاجات الإنسان هناك صلة وثيقة بين المسكن المناسب وبين ارتفاع الكفاية الإنتاجية، فكلما كان المسكن مناسباً وصحياً ومتوفراً على وسائل الراحة والعيش الضروري الرغيد، كلما قلت الإصابات بالأمراض وزادت قدرة الأفراد على العمل والاهتمام به.
- 4- **آثار النفقات العامة على الفقر:** وتتجلى آثار النفقات الحكومية عند محاربة الفقر في مختلف السياسات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة من خلال استهداف الفقر بصفة مباشرة من خلال:

¹ نبيل جمال سليم عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص93.

² عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2013-2014، ص ص41-42، بتصرف.

توظيف العاطلين، الإعانات والمنح للمحتاجين والمسنين والبطالين، وتدعيم الشباب عن طريق مختلف برامج التشغيل.

5- آثار النفقات العامة على البنية التحتية: أدى الاستثمار في الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق وسكك الحديد والاتصالات دورا أساسيا في النمو المسجل في البلدان النامية، ويعود سبب النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية.¹

إن الأثر غير المباشر للإنفاق العمومي أو الآثار الاجتماعية للإنفاق هي تلك الأموال التي تصرف في المشاريع العامة، التي لها علاقة مباشرة بالإنسان، حيث تشمل المشاريع المتعلقة بالتعليم على شقيه التعليم الأساسي والتعليم العالي ولكي لا نحصر النفقات فقط على إنشاء المدارس والجامعات، فالتكوين والدعم للجانب البيداغوجي من تكوين للمعلمين والأساتذة يشمل أيضا الإنفاق في الجانب التعليمي، والكلام نفسه ينطبق على الميدان الصحي، أما قضية السكن وهنا تشمل كل الجهود التي تبذلها الدولة في تشيد السكنات بمختلف الصيغ حتى ذاتية البناء، إضافة لكل ما سبق هناك الإنفاق للقضاء على الفقر الذي يعتبر المشكل الأول للدول النامية، وهذا عن طريق أنجع السبل وهي القضاء على البطالة، من خلال الإنفاق العمومي وذلك عن طريق المشروعات العامة التي تمتص البطالة كحل ظرفي، أو عن طريق تقديم مساعدات عينية أو مالية. وفي الأخير لا بد من الوقوف عند الأثر الأخير غير المباشر للإنفاق العمومي، وهو البنية التحتية التي تعد صلب موضوعنا، حيث أن الاستثمارات العمومية في مجال الكهرباء الطرق والاتصالات وغيره من البنى التحتية تعتبر هي الدافع الأساسي لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

¹ هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس. سطيف1، 2014-2015، ص70.

ثانيا: شكل الإنفاق العمومي المتعلق بالآثار الاجتماعية

تأخذ هذه النفقات شكل نفقات تحويلية سواء كانت نقدية أم عينية بصورة سلع وخدمات، وفي كلتا الحالتين فإنهما تؤثران في الإنتاج المحلي، فالنفقات التحويلية النقدية تتمثل في نقل جزء من القوة الشرائية من فئات ذوي الدخل المرتفعة إلى فئات الدخل المنخفضة في صورة إعانات البطالة، ومساعدات الضمان الاجتماعي، وغيرها.¹ وبغية التحديد الأمثل لمختلف النفقات العامة التي لها أثر واضح على الجانب الاجتماعي، حيث اقتبسنا من تقسيمات الإنفاق العمومي المذكورة في الفصل الثاني كالتالية:

- نفقات الخدمات العامة للدولة: وتنحصر هذه النفقات في تلك النفقات التي تصرفها الدولة على أنشطتها الأساسية مثل الأمن (الإنفاق العسكري)، العدالة، المرافق العامة... إلخ؛
 - النفقات الاستثنائية: وهي مختلف النفقات التي تضطر الدولة لتحملها عند وقوع أحداث غير متوقعة إما ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو طبيعية وغيرها؛
 - النفقات التحويلية الاجتماعية: وهنا نحن بصدد الحديث عن المعونات والمساعدات المباشرة التي تقدمها الدولة لمستحقيها.
 - نفقات الاستثمارية العمومية: وهي مختلف الاعتمادات المخصصة للمشاريع العامة والتي تكون في العادة ضمن برامج ومخططات إنمائية؛
 - نفقات ترقية المناطق والأقاليم: وهي مختلف النفقات العمومية التي تهدف لترقية المناطق والأقاليم الفقيرة وتكون في شكل إعادة توزيع الدخل الوطني.
- رغم تنوع هذه الأوجه الإنفاقية إلا أنها تصب كلها في مجال تحسين ظروف حياة الإنسان، أي ترقية مكاسب التنمية الاقتصادية، وقد تشترك هذه النفقات في المضمون الإنفاقي لبعض النفقات وهذا راجع للتداخل الوظيفي بين مختلف أوجه الإنفاق العمومي.

¹ معاشي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ثالثاً: الدوافع الاجتماعية للإنفاق العمومي

إن زيادة عدد السكان بالإضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي وتعدد حاجات سكان المدن يؤدي بالدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها،¹ وهنا نحن نتحدث عن المسؤولية الأخلاقية للحكومة، في تقديمها حقوق الأفراد من تعليم وصحة ومسكن وحد الكفاف، وهذا ما نصت عليه معظم منظمات حقوق الإنسان، أي بغض النظر عن الجانب الاقتصادي للإنفاق العمومي هناك جانب منير له، يبرز في الدور الاجتماعي أو الآثار الاجتماعية التي تتركها النفقات العامة على أفراد المجتمع. ولابد أن نقول إن الإنفاق العمومي هو مسؤولية اجتماعية قبل أن يكون أحد أدوات السياسة المالية.

وفي نهاية هذا المبحث نقول أن الآثار غير المباشرة للإنفاق العمومي هي شاملة لجانبين هامين في التنمية الاقتصادية، أي الجانب الاقتصادي وهناك الجانب الاجتماعي، أما الجانب الأول فهو ينطوي على أحد أهم محركات الناتج الوطني وهما المضاعف والمعجل، ويستعملان إما لتحقيق سياسة توسعية تهدف لبلوغ نقطة التوازن أو سياسة انكماشية تهدف لتقليص الرواج الذي يؤدي للآزمة، أما المركب الآخر في الجانب الاقتصادي وهو توزيع الدخل، بطريقة غير مباشرة يقوم الإنفاق العمومي بالعدالة نحو إعطاء كل جهة أو فرد نصيبه من الدخل ولكن في صورة المنافع العامة. وأخيراً نصل إلى الآثار الاجتماعية للإنفاق العمومي التي تعتبر أحد أهم أجزاء بحثنا لأن معظم آثار الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية تأخذ صورة الآثار الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن وغيره، ولهذا نقول في الختام أن الجانب النظري لأثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادي موجود.

¹ براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الابداع، العدد 7، 2017، ص 115.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال ما تم عرضه يتبين لنا أن للإنفاق العمومي أثر على النشاط الاقتصادي سواء كان هذا الأثر مباشرا يستخدم فيه التحليل الاقتصادي الكلي المضاعف أو المعجل، أو كان هذا الأثر غير مباشر يمس الجانب الاجتماعي عموما حيث يعود على الفرد والمجتمع وحتى الدولة بنفع، وهنا يمكن القول أن الإنفاق العمومي له أثر على النشاط الاقتصادي عموما وتختلف قوة هذا الأثر من تابع لآخر ولكن المتفق عليه أنه يحرك الجانب التنموي للوصول لأهدافه، غير أن هذا الأثر يختلف من بلد لآخر، وخاصة في الدول النامية، حيث يعتمد كثيرا على الدولة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق العمومي، غير أن استعمال الإنفاق العمومي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول قد يجرها إلى حدوث تشنجات واضرابات في اقتصادية.

الفصل الرابع:

الإنفاق العمومي ودوره في تفعيل

التممية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة الفصل الرابع:

عرفت الجزائر منذ 2001 مجموعة من البرامج الإنفاقية كلفت الدولة أموال ضخمة مست معظم القطاعات، وهذا في إطار سياسة إنفاقية توسعية وهذا ما يسمى في أدبيات الاقتصاد الكلي بالإنعاش الاقتصادي، بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد ما عرفت السنوات التي قبلها تدهورا في كل المجالات والمؤشرات وهذا طبعا اعتمادا على الربيع البترولي، ومن الأهداف المضمرة لهذه البرامج بعث التنمية الاقتصادية، ولمعرفة العلاقة أو الأثر بين الإنفاق العمومي والتنمية الاقتصادية خاصة في فترة البرامج الإنفاقية، قدمنا في هذا الفصل التطبيقي المباحث متسلسلة حيث تطرقنا في الأول لبرامج الإنفاق العمومي في الجزائر وحجم اعتماداتها وأهم القطاعات المعنية بهذه الاعتمادات دون أن نهمل تطور الإنفاق العمومي الكلي في الجزائر. ثم معرفة الأثر غير المباشر على التنمية في صورة مؤشرات اجتماعية، وفي الأخير قمنا بتحليل الأثر المباشر للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر وللشرح الأكثر لهذا الموضوع قسمنا هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: برامج الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؛

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العمومي وأثاره غير مباشرة على التنمية في الجزائر؛

المبحث الثالث: الآثار المباشرة للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر.

المبحث الأول: برامج الإنفاق العمومي في الجزائر (2001-2019)

شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد أزمة 1986، التي دفعتها للاستدانة من صندوق النقد الدولي مقابل فرضه مجموعة من الإصلاحات على الاقتصاد الوطني في صورة اتفاقيات الاستعداد الائتماني إلى غاية آخر اتفاق شهر ماي 1995 أو ما يعرف بالتصحيح الهيكلي ولكن دون جدوى، لأن الاقتصاد كان عاجزا ولا يملك طاقة إنتاجية، وهذا ما دفع الدولة لتبني مجموعة من البرامج الإنفاقية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، انطلقت من سنة 2001، وهذا طبعا اعتمادا على مداخل البترول التي ارتفعت أسعاره تدريجيا.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي بأنها "من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد في حالة الركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب".¹

1- دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من أهم أسباب تبني سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي هو الركود الاقتصادي التي مرت به الجزائر، خاصة بعد أزمة انهيار رأس البترول 1986 ومن مظاهر هذا الركود هو ارتفاع معدلات البطالة جراء إفلاس معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية، إضافة إلى تدني وتراجع معدل النمو الاقتصادي، رغم أن الجزائر اعتمدت برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998 الذي كان يهدف

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص148.

لتحقيق معدلات نمو متزايدة وخلق مناصب شغل وغيره من رفع المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية لهذه المؤشرات ولكن لم يحقق هذه الأهداف.

2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية، تم الإعلان عنه رسمياً في 26 أفريل 2001 عن طريق خطاب رئيس الجمهورية وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي).¹

وتصب هذه الاعتمادات في دعم الأنشطة الإنتاجية والفلاحية إضافة لدعم المؤسسات الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية ونقصد هنا الجانب التنموي.

3- أهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تهدف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية الناتج عن الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء خلال فترة التسعينات هذا من جهة، والتقليل من حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جديد من جهة أخرى، ومن أهم الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي:²

- المساهمة في توفير مناصب الشغل لاسيما قطاع الأشغال العمومية والبناء والسكن.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول.

¹ سليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الانعاش الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، 2015، ص 35.

² عتو الشارف، حدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 4، 2016، ص 194.

- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.

- معالجة أشكال الفقر والعوز والتهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد تم توجيه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقويم الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، الهياكل القاعدية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية،¹ ومن أجل توضيح مضمون هذا البرنامج نقدم جدول مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كالتالي:

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 291.

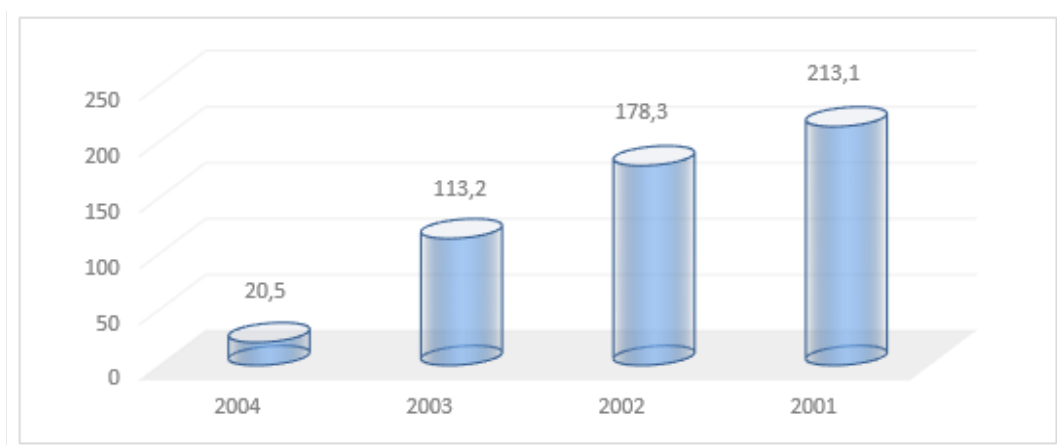
الجدول رقم (01): توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية

النسبة المئوية %	المجموع (مبالغ مليار دج)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.10	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.80	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.40	65.3	12	22.4	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.60	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي 2001-2004.

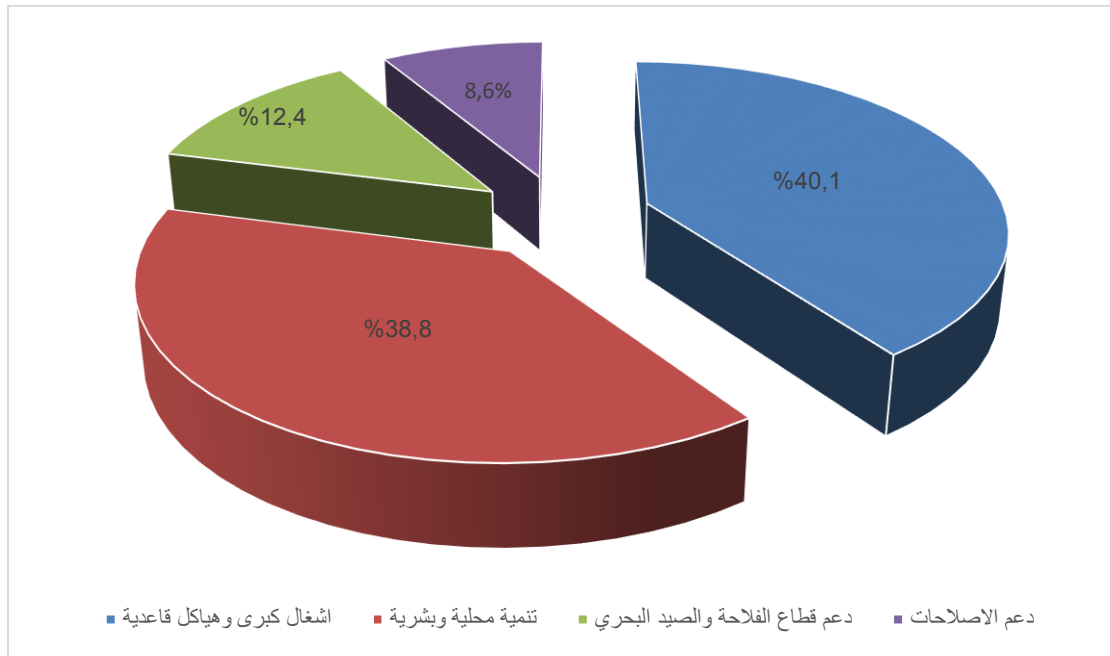
وانطلاقا من معطيات الجدول السابق نحول هذه المعطيات إلى أشكال بيان إحصائي من أجل

تحليل توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.



الشكل رقم (06): التوزيع السنوي للاعتماد المالية الخاصة بالبرنامج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.



الشكل رقم (07): مخصصات كل قطاع من خلال مدة البرنامج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد ركز علة التنمية والأشغال الكبرى حيث تجاوزت نسبته 78% من القيمة الإجمالية للبرنامج، وهذا يرجع في الأساس إلى الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر، إضافة لتحسين المستوى المعيشي للموظف، وقد خصص نسبة لا بأس بها من أجل القطاع الفلاحي وهذا من أجل تنويع الصادرات والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، كما خصص البرنامج جزء للإصلاحات الاقتصادية، وهذا طبعا من أجل التحول من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

انطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر من النتائج المحققة جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لذا رأت الحكومة مواصلة السياسة الاقتصادية المتبعة (سياسة مالية إنفاقية) من خلال تبنيها برنامج تكميلي لما سبق، وقد دعم ذلك ارتفاع أسعار المحروقات.

1- دوافع تطبيق برنامج دعم النمو:

إن دوافع تطبيق برنامج دعم النمو كانت متنوعة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أما الجانب الاقتصادي هي النتائج المحققة في أعوام برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (ارتفاع معدل النمو، انخفاض نسبة البطالة، تحقيق فوائض في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، تقليص حجم المديونية...)، إضافة لارتفاع أسعار البترول، أما الجانب السياسي هو تحقيق الأمن من خلال الوثام المدني، كل هذه الأسباب كافية لمواصلة سياسة الإنعاش الاقتصادي كأحد السياسات المالية الناجحة لتحقيق التوازنات الاقتصادية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

تتدرج سياسة دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامج المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي قدمها فخامة رئيس الجمهورية عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 08/04/2004، حيث ركزت هذه السياسة على المحاور الأساسية للنمو والتنمية¹، حيث كان أساس هذا البرنامج هو تحسين ظروف الحياة إضافة لدفع الاقتصاد الوطني من خلال الكم الهائل من الاستثمارات.

¹ عتو الشارف، حدو محمد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

3- أهداف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لقد جاء هذا البرنامج لتحقيق أهداف جديدة إضافة لمواصلة تحقيق أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي ومن أهم أهدافه نجد ما يلي:¹

- تحسين ظروف معيشة السكان ومنها: توفير السكنات والاهتمام بالجامعة والتربية الوطنية والصحة العمومية والثقافة، وإيصال الغاز والكهرباء والمياه وتنمية المناطق الجنوبية والهضاب وتهيئة الإقليم.
- تطوير المنشآت القاعدية ومنها: قطاع النقل والأشغال العمومية، وقطاع تهيئة الإقليم، وكذا إنشاء السدود والتحويلات.
- دعم التنمية الاقتصادية ومنها: دعم الفلاحة والتنمية الريفية الصناعية والصيد البحري، ترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا تنمية السياحة.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة، الداخلية، المالية، التجارة والبريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة.

4- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8.705 ملايين دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار دينار، ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه

¹ ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 138.

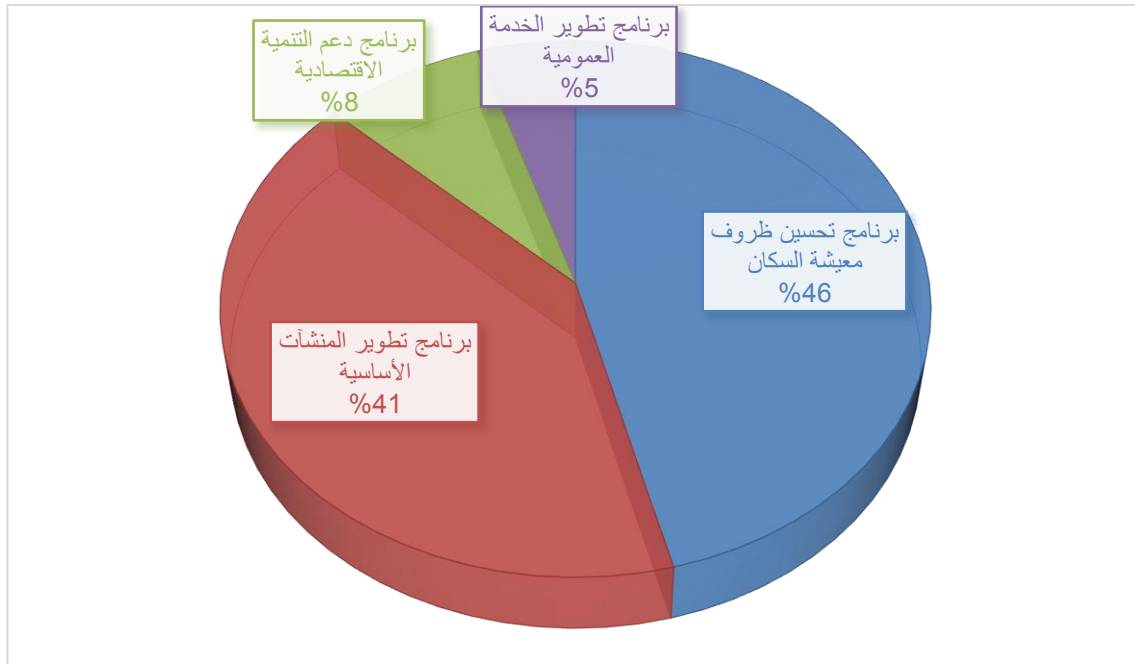
لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2008 فقد قدر بـ: 9680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافية عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التحويلات الإضافية الأخرى، في ظل مسار الإنعاش الاقتصادي¹، وتنمية المعرفة الدقيقة لتوزيع الاعتمادات نقدم الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

النسبة %	المبالغ المخصصة (مليار دج)	البرنامج
45%	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بالماء... الخ
40.5%	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، قطاع تهيئة الإقليم.
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية استثمار السياحة... الخ.
4.8%	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
1.1%	50	برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100%	4202.7	المجموع

Source : www.premier-ministre.gov.dz 04/06/2018

¹ بوجمعة بلال: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2014، ص 38.



الشكل رقم (08): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

إن المتأمل في الجدول السابق يلاحظ أن لهذا المخطط أعلى أو ركز كثيرا على جانبيين، أولهما تحسين ظروف الحياة أي مستوى المعيشة للمواطن حيث خصص تقريبا شطر اعتمادات هذا البرنامج لتحسين ظروف المعيشة، خاصة بعد الطفرة التي عرفتتها عوائد البترول، أما الجانب الثاني هو المنشآت الأساسية ونقصد هنا البنية التحتية التي خصص لها 40% من إجمالي اعتمادات البرنامج، وهذا طبعا لدفع الاستثمار من خلال الطلب الكلي (الإنفاق العمومي)، ولقد حظيت التنمية الاقتصادية بنسبة 8% من إجمالي الاعتمادات، وهنا لابد من لفت الانتباه لشيء مهم، هو أن تعريف التنمية الاقتصادية من خلال البرنامج كان قاصرا لأنه حصر التنمية الاقتصادية في الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة، ولكن اعتماد التعريف الأكاديمي للتنمية الاقتصادية فإن تحسين

ظروف معيشة السكان هو جزء هام وأساسي في عملية التنمية، وهنا نستطيع القول أن أكثر من 50% من هذا البرنامج خصص للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

في إطار مواصلة سياسة الإنعاش الاقتصادي ومن أجل مواصلة انجازات البرنامج السابق، جاء برنامج توظيف النمو الاقتصادي، هو أي تكملة لكل ما سبق خاصة وأن برنامج تطوير المنشأة الأساسية الذي يعتبر جزء هاما من البرنامج السابق لم يتم إنجاز جزء كبير منه (طريق سير، سدود، سكن، ... الخ)، ولكن ما ميز هذا البرنامج هو التحول من الربيع للقيمة المضافة.

1- دوافع تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

لا تختلف دوافع أو أسباب تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي عن سابقه من المخططات والبرامج خاصة وأنها تصب في سياسة الإنعاش الاقتصادي ولكن اللافت هنا هو أن سياسة توظيف النمو أو ما يعرف بـ "من الربيع إلى القيمة المضافة" هي محاولة هذا البرنامج التخلص تدريجيا من التبعية الكاملة لقطاع المحروقات من خلال قيمة مضافة عن طريق الاستثمارات العمومية، إضافة إلى ذلك المحافظة على ديناميكية عملية التنمية الاقتصادية التي بدأت عام 2001.

2- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة.¹ ولكن الملاحظ أن هذا البرنامج جاء لتغطية فجوة المشاريع الناجمة أساسا لحجم الاستثمارات الكبير، الذي ولد ارتفاعا في المواد الأساسية لبناء المنشآت وعدم قدرة مكاتب الدراسة ومقاولات الانجاز على تلبية هذا الكم الهائل من الاستثمارات العمومية.

¹ فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 307.

3- أهداف تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

ركزت أهداف هذا البرنامج على الجانب التنموي خاصة التنمية البشرية، وكل ما تعلق من قبل بالتنمية الاقتصادية وهذا ما يعتبر إضافة لما تحقق من قبل وبغية تدارك ما فات، وبالتالي يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بصفة رئيسية إلى تحقيق:¹

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

4- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية مقسما بدورها لعدة قطاعات، فكان البرنامج الفرعي الأول يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان وبلغت نسبة حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 54.42% ويتعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير هياكل الدولة،² إضافة إلى البرنامج الخاص بدعم التنمية الاقتصادية، وهنا لابد أن نقول أنه لم يحدث تغيير كبير عن البرامج السابقة خاصة في قضية دعم التنمية الاقتصادية ومن أجل معرفة تقسيم اعتمادات هذا البرنامج نقدم الجدول الموالي:

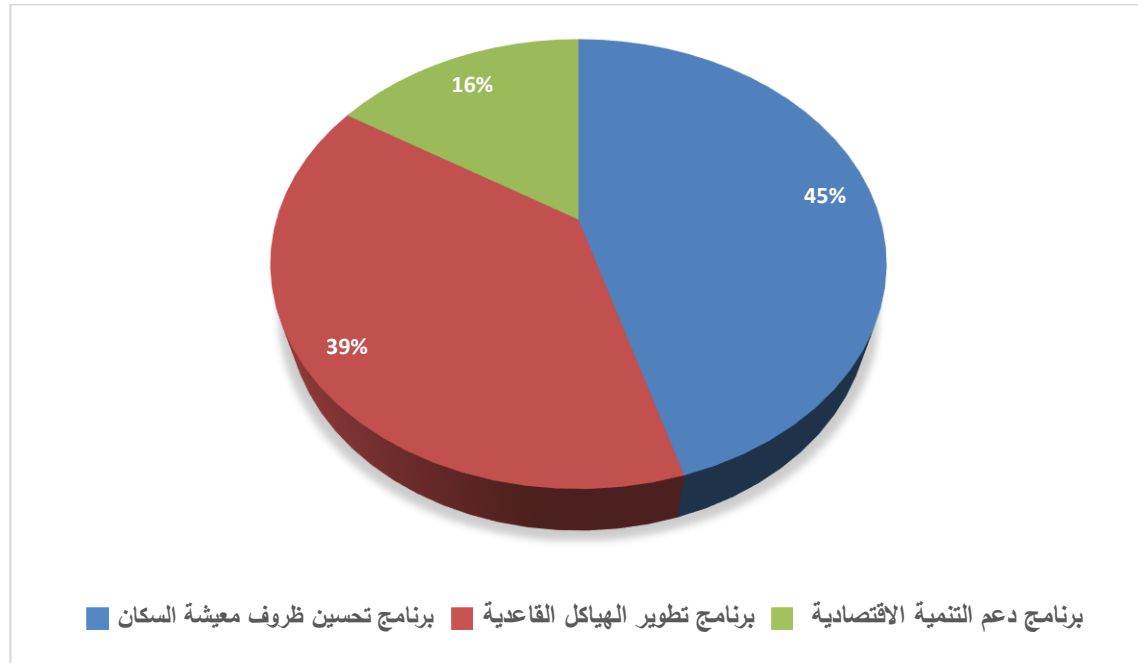
¹ بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² سليمان محمد، بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجدول رقم (03): توزيع مخصصات برنامج توظيف النمو (2010-2014)

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن، التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، تحسين وسائل خدمات الإدارات العمومية.	9903	45.42%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية لقطاع الأشغال العمومية، قطاع المياه قطاع التهيئة العمرانية.	8400	38.52%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05%
المجموع	21803	100 %

Source : www.premier-ministre.gov 15/06/2018



الشكل رقم (09): مخصصات برنامج توظيف النمو

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

إن الجدول أعلاه يظهر رغبة الحكومة المتواصلة في تحسين ظروف المعيشة للسكان حيث خصص أكثر من 9903 مليار دينار لهذا البرنامج إضافة إلى ما تحقق سابقا، وقد حظي أيضا برنامج تطور الهياكل القاعدية بجزء هام من اعتمادات هذا البرنامج حيث تجاوز نسبة 38% من هذه المخصصات، وهذا يعكس بلا شك أهمية المنشآت القاعدية في دفع الاستثمارات، حيث من شعار هذا البرنامج خلق القيمة المضافة، والملفت للانتباه هو ارتفاع مخصصات التنمية الاقتصادية، وكما أظهرنا سابقا أن برنامج تحسين المعيشة هو جزء من التنمية الاقتصادية (التنمية البشرية) وبهذا نستطيع القول أن الحكومة خصصت أموالا ضخمة لاستكمال عملية التنمية الاقتصادية في برنامج توظيف النمو 2010-2014.

المطلب الرابع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

من أجل مواصلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وحفاظا على المكتسبات من نتائج البرامج السابقة، جاء برنامج توظيف النمو الاقتصادي، وينتظر منه تغطية النقائص التي خلفت في البرامج لأولى، ولهذا نتطرق في هذا المطلب لأهم محاور برنامج توظيف النمو الاقتصادي الثاني.

1- دوافع تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

لا يوجد اختلاف عن دوافع تطبيق البرامج السابقة وخاصة البرنامج الذي قبله حيث يعتبر تكملة لمسيرته التنموية، حيث جاء هذا البرنامج كسابقه من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، واستكمال برامج الإصلاح التي أطلقت بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى التركيز على التنمية البشرية، خاصة بعد الأحداث السياسية التي مر بها الوطن العربي بعد سنة 2010، والتي أيضا تعتبر دافعا آخر مهم ينطوي في هدف تحسين ظروف معيشة المواطن، وكخلاصة

لأسباب ودوافع هذا البرنامج نقول أنها دوافع لا تختلف كثيرا عن الدوافع السابقة وذلك لأن المالية العامة للدولة لم تتغير أي التركيز على بناء تنمية وطنية شاملة.

2- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

إن برنامج توظيف النمو الاقتصادي، على "الحكومة بالنسبة للفترة الخماسية القادمة (2015-2019)، ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي والتي تتوخى خصوصا، تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها، 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطن.¹ أي أن برنامج توظيف النمو الاقتصادي هو برنامج تكميلي للبرامج الإنمائية السابقة ولكن يركز على التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية.

3- أهداف تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي

يهدف برنامج توظيف النمو الاقتصادي إلى الحفاظ وتحقيق أهداف البرامج السابقة، إضافة إلى تحقيق أهداف جديدة متعلقة أصلا بالحالة الاقتصادية للبلد خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والخارجية، ونستطيع أن نعدد أهداف هذا البرنامج انطلاقا من تلخيص مخطط عمل الحكومة 2014 كالتالي:

- مواصلة جهود الحكومة في تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية؛
- تحقيق نسبة نمو طيلة فترة البرنامج (خمس سنوات) تقدر بـ 7% وذلك من أجل التقليل من حجم البطالة وتحسين ظروف المواطن؛
- التنويع الاقتصادي من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات خصوصا وللخارج عموما؛
- وضع برنامج للتنمية خاص لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مايو 2014، ص11.

4- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي

لقد اعتمد برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له حوالي 21000 مليار دينار، أساسا لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، التي عرفت برامج إنفاقية ضخمة والتي كلفت الدولة أكثر من 400 مليار دولار، وإن برنامج توطيد النمو الاقتصادي بعد انهيار أسعار البترول، عرفت مخصصاته المالية تناقصا وتراجعا ملحوظا،¹ فقد شهدت رخصة برنامج الاستثمار المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة، حالات انخفاض متتابة، حيث انخفضت من قرابة 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى قرابة 1900 مليار دينار سنة 2016 وقرابة 1400 مليار دينار سنة 2017¹، أي أن برنامج النمو الاقتصادي 2015-2019 تعرضت مخصصاته المالية إلى تراجع وتغير إجباري ناجم عن تدهور أسعار البترول.

وفي الأخير نقول أن الجزائر مرت خلال العشرين سنة الأخيرة على مجموعة من البرامج الاتفاقية الضخمة التي كلفتها أكثر من 600 مليار دولار، كانت نتائجها واضحة خاصة على جانب التنمية الاقتصادية، وهنا نقصد كل المنشآت الاقتصادية والاجتماعية التي ستفيد المواطن، ورغم حدوث تأخر في بعض المشاريع خاصة في البرامج الأولى وظهور ضغوط على المواد الأولية أدت لارتفاع أسعارها، إلا أنه على العموم لقد تقدمت الجزائر بخطوات كبيرة في المجال التنموي، وتحسنت مختلف مؤشراتها الاقتصادية الكلية الداخلية أو الخارجية، ولكن لم تستطع أن تخلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات رغم ضخامة الأموال التي صرفت في هذه البرامج، وهنا لا يسعنا أن نقول أن هذه البرامج لم تصل إلى كامل الأهداف المرجوة.

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص20.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العمومي وأثاره غير المباشرة على التنمية في الجزائر (2001-2017)

إن الإنفاق العمومي له نتائج مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد عموما وعلى التنمية الاقتصادية خصوصا وهذا ما سوف نتطرق إليه في مبحثنا هذا حيث نقوم أولا بعرض أهم الإحصائيات التي تعطي لنا تطور الإنفاق العمومي وأهم مركباته أي هيكل الإنفاق، ثم نستعرض أهم الآثار غير المباشرة والتي تمس الجانب الاجتماعي وهذا فقط الخطة المالية.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العمومي

من الضروري معرفة تطور الإنفاق العمومي في الجزائر بغية الوصول إلى نتائج دقيقة حول أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية، رغم أن الموازنة العامة في الجزائر شهدت إصلاحات عديدة، انطلاقا من سنة 1992.

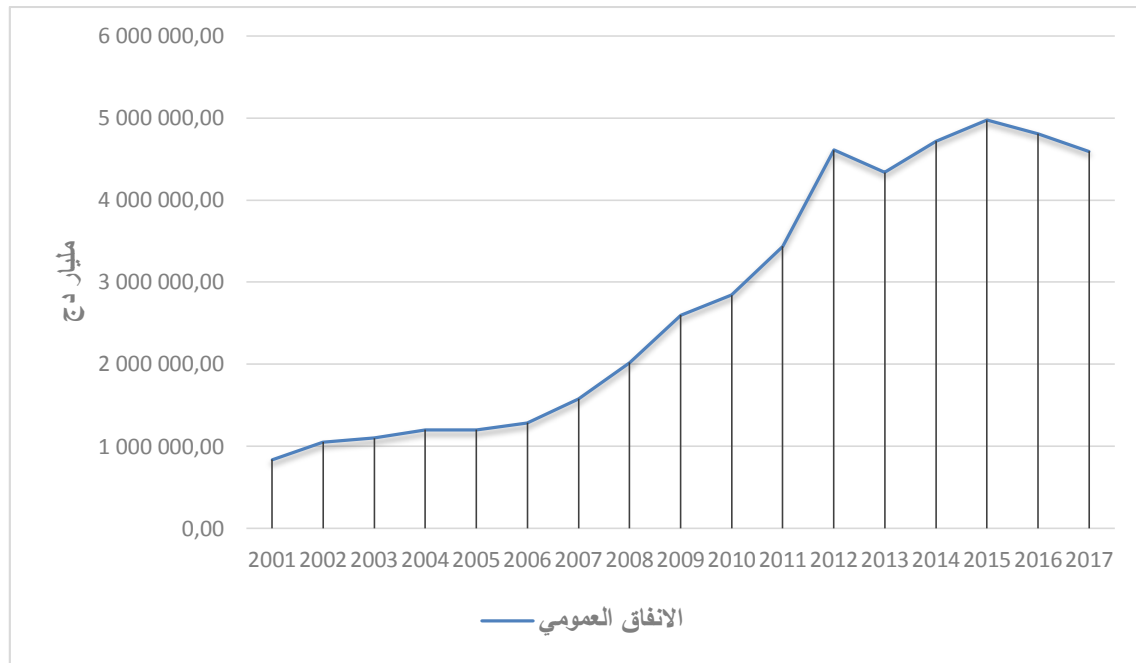
1- التطور الإجمالي للإنفاق العمومي (2001-2017)

لقد شهدت الجزائر جملة من البرامج الإنفاقية المتتالية والتي كلفت الكثير من الأموال وهذا ما يترجمه الجدول المالي:

الجدول رقم (04): التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

السنة	الإنفاق العمومي (الوحدة مليون دج)	نسبة النمو (%)	السنة	الإنفاق العمومي (الوحدة مليون دج)	نسبة النمو (%)
2001	836.709.676	-	2010	2.841.331.775	9.4
2002	1.050.675.845	25.5	2011	3.436.782.121	20.9
2003	1.097.999.624	4.5	2012	4.611.100.329	34.1
2004	1.200.572.657	9.3	2013	4.337.855.007	5.9-
2005	1.200.543.994	0.002-	2014	4.717.196.683	8.7
2006	1.285.823.845	7.1	2015	4.976.358.620	5.4
2007	1.576.421.028	22.6	2016	4.809.226.204	3.3-
2008	2.019.901.236	28.1	2017	4.593.228.634	1.03-
2009	2.596.529.919	28.5			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المذكورة، انظر الملحق رقم (03)



الشكل رقم (10): التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

إن المتأمل لجدول وشكل التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر يلاحظ على العموم تزايداً مستمراً من عام لآخر ابتداء من 2001 إلى غاية عام 2017، حيث بلغ الإنفاق العمومي أكثر من خمس أضعاف كان سنة 2001 حوالي 836.709.676 مليون دج ليصل سنة 2017 إلى 4.593.228.634 مليون دج، وهذا يرجع أساساً إلى تبني برامج إنفاقية عديدة لإضافة إلى الزيادة في مختلف النفقات بكل أشكالها، وخاصة نفقات التشغيل بعدما ارتفع بشكل مضاعف المنشأة القاعدية للجزائر، وبغية الشرح والتحليل الجيد لابد من تقسيم تحليلنا وفق تقسيمات برامج الإنفاق العمومي، حيث لاحظنا في الفترة الممتدة من 2001-2004 تزايداً في الإنفاق العمومي ولكنه بطيء، كان معدل نمو الإنفاق العمومي ينمو بتراجع نجد نسبته سنة 2002 حوالي 25.5% ليصل سنة 2004 إلى نسبة 9.3% يعود هذا التدني في نمو النفقات إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري لتحمل نفقات أكثر مما وصلت إليه سنة 2002 وخاصة في مجال الإنفاق الاستثماري العمومي وهذا لعدم قدرة المؤسسات والشركات الجزائرية المتخصصة في البناء والتشييد أكثر مما هي عليه، وخاصة أن هذه المرحلة صاحبة برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كانت من أهدافه الرئيسية دعم التنمية المحلية، أما المرحلة الثانية 2005-2009 فشهدت طفرة في حجم الإنفاق العمومي حيث تزايد أكثر من خمس أضعاف ليصل أوجه سنة 2009 بمبلغ قدره 2.596.529.919 مليون دج، لأن هذه الفترة كانت ضمن البرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي والذي خصص له أكثر من 4202.7 مليار دج وهذا ما يفسر هذه الزيادة الملحوظة في إجمالي الإنفاق العمومي وشهدت هذه الفترة أعلى نسبة نمو للنفقات العمومية في هذه المرحلة 28.5% سنة 2009، وهذه الفترة عرفت تزايد الشركات والمؤسسات الأجنبية المختصة في البناء والتعمير، إضافة إلى ذلك شهدت أسعار البترول أرقام تاريخية لتبلغ سنة 2008 حوالي 99.06 دولار أمريكي للبرميل وهذه سابقة في أسعار البترول لم تشهدها الأسواق الدولية، أما المرحلة

الثالثة والتي تشغل سنوات 2010-2014 أي فترة برنامج التنمية الخماسي الثاني، نجد الإنفاق العمومي حافظ على تزايد عموماً لتشهد هذه الفترة أعلى نسبة نمو في الإنفاق خلال كل سنوات الدراسة تجاوزت نسبة 41.1% سنة 2011 ولكن أخذت تتراجع بعد السنتين المواليين لها بشكل غير طبيعي أي سلبياً، وهذا طبعاً يرجع لمخلفات الأزمة المالية العالمية 2008، وما ميز هذه المرحلة تشييد الكثير من المنشآت القاعدية وفي المرحلة الأخيرة 2015-2017 لاحظنا تراجعاً ملحوظاً عموماً في الإنفاق العمومي وهذا نتيجة تدهور أسعار البترول خاصة سنة 2016 لتصل إلى حوالي 33 دولار أمريكي للبرميل، وهذا ما دفع الحكومة لتبني سياسة تقشفية اتجاه عملية الإنفاق العمومي نتج عنه إلغاء وتجميد كثير من النفقات خاصة ما تعلق بالإنفاق في الاستثمار العمومي (المشاريع العامة)، وذلك للعجز الكبير في الموازنة العامة بعد تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات.

الملاحظات العامة عن تطور إجمالي الإنفاق العمومي (2001-2017)

- نمو الإنفاق العمومي لأكثر من نسبة 81.7% خلال فترة الدراسة؛
- تأثير أسعار البترول على نمو الإنفاق العمومي؛
- النمو الكبير لحجم الإنفاق العمومي سنة 2011 لا يعود لأسباب اقتصادية بل لأسباب سياسية؛
- تراجع ملحوظ لحجم الإنفاق العمومي في السنتين الأخيرتين؛
- عدم صرف كل الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الإنفاق خلال فترات الدراسة وفق التقسيم الزمني لفترات الدراسة.

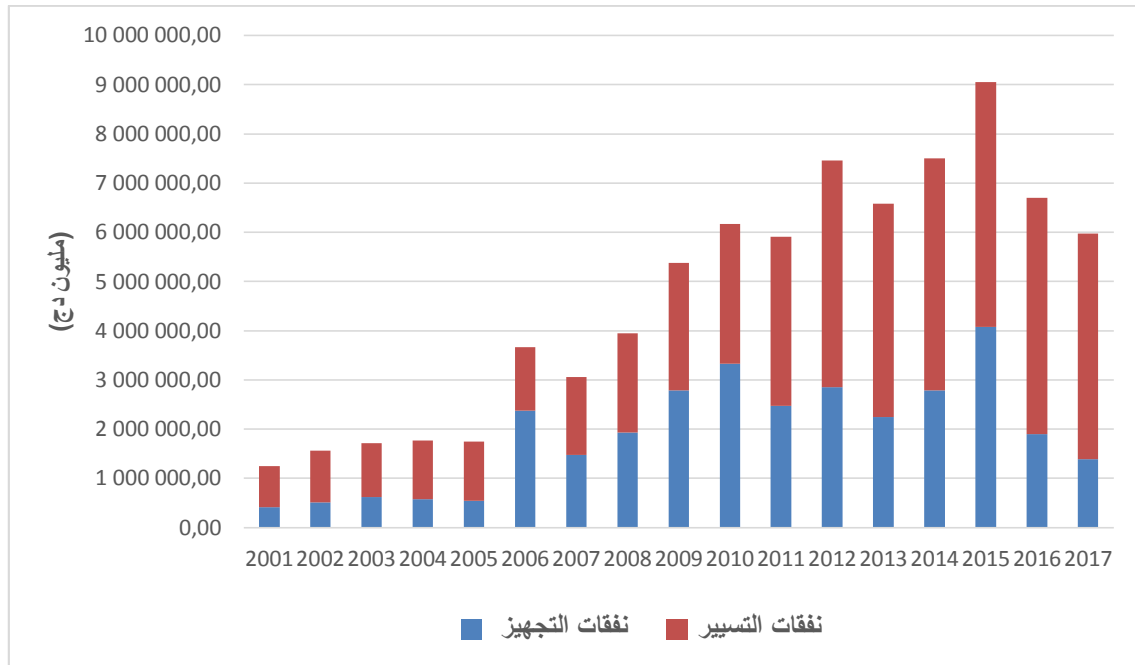
2- تطور هيكل الإنفاق العمومي (2001-2017)

إن هيكل الإنفاق العمومي في الجزائر يقسم وفق المجال الوظيفي للنفقة، حيث يعتمد في الموازنة العامة نوعين من النفقات وهما نفقات التجهيز ونفقات التسيير، والجدول الموالي يوضح كيفية تطور هيكل الإنفاق العمومي في الجزائري.

الجدول رقم (05): تطور هيكل الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	نفقات التجهيز (مليون دج)	النسبة لأجمالي النفقات	نفقات التسيير (مليون دج)	النسبة لإجمالي النفقات
2001	415.500	27.1	836.294.176	72.9
2002	509.678	29.2	1.050.166.167	70.8
2003	613.724	31.5	1.097.385.900	68.5
2004	572.657	33.8	1.200.000.000	66.2
2005	543.994	39.3	1.200.000.000	60.6
2006	2.376.868	41.4	1.283.446.977	58.6
2007	1.477.667	46.2	1.574.943.361	53.8
2008	1.932.040	47	2.017.969.196	53
2009	2.788.434	45.8	2.593.741.485	54.2
2010	3.331.952	40.5	2.837.999.823	59.5
2011	2.475.487	33.8	3.434.306.634	66.2
2012	2.849.854	33.5	4.608.250.475	66.5
2013	2.240.159	37.4	4.335.614.848	62.6
2014	2.744.317	36.5	4.714.452.366	63.5
2015	4.079.671	38.1	4.972.278.949	61.9
2016	1.894.204	34.9	4.807.332.000	65.1
2017	1.386.673	33.2	4.591.841.961	66.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المذكورة، انظر الملحق رقم (03)



الشكل رقم (11): التطور الإجمالي لهيكل الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

نلاحظ أن هناك اختلاف بين مخصصات الإنفاق العمومي لكل قسم من النفقات، أي هناك فرق هيكلي واضح بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث خلال فترة الدراسة شكل إجمالي نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة 37% والباقي كله نفقات التسيير، وهذا يدل على وجود اختلالات هيكلية على مستوى الميزانية العامة، ولكن الأمر المشترك بين النفقات هو تزايدهم من عام لآخر حيث بلغت نسبة نمو نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة ذروتها سنة 2015، إضافة لذلك لم تشكل نسبة نفقات تجهيز النفقات العامة جزءا هاما إلا سنة 2007 حيث قاربت 47%، وهذا طبعا يرجع لموجة الاستثمارات العمومية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة (الطريق السيار، السكن، السود، ... إلخ)، والشيء المهم أنها حافظت على تزايدها رغم تراجع طفيف في سنتي 2016 و2017، أما نفقات التسيير فقد عرفت تزايدا ملحوظا ولم تقل نسبتها من إجمالي النفقات عن 50% طول فترة

الدراسة، وهذا يدل على حجم الأعباء التي تتحملها الحكومة في تسيير أمورها، وقد شهدت نفقات التسيير في الأخيرة ارتفاعا محسوسا جدا وهذا راجع للزيادة في أجور ورواتب العمال والمتقاعدين وزيادة عدد المرافق العامة خاصة بعد قضية التقاعد النسبي الذي دفع الدولة لخلق المزيد من المناصب المالية بغية تدارك العجز خاصة في القطاعات الأساسية (التعليم، الصحة) رغم السياسية التقشفية التي عرفت الجزائر منذ تدهور أسعار البترول في 2016.

ونتيجة لما سبق نستطيع القول أن هناك خلل في هيكل الإنفاق العمومي تغلب فيه نفقات التسيير على نفقات التجهيز وهذا ما يسبب مشاكل مالية للحكومة في حالة تدهور أسعار البترول، ولكن الشيء الإيجابي هو الارتفاع المحسوس للنفقات خاصة نفقات التجهيز التي تعتبر عموما نفقات منتجة عكس نفقات التسيير ولذا لابد من تصحيح هيكل في مخصصات الإنفاق من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي على التعليم والصحة

يعد التعليم من المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تعبر عن مستوى الرقي وازدهار المجتمع، خاصة وأن الجانب الاجتماعي والثقافي يشغل الدول كافة خاصة منها النامية وهو في الوقت نفسه مؤشر فعلي يقيس مدى تقدمها، والجزائر كغيرها من الدول بذلت شوطا كبيرا في هذا الجانب منذ الاستقلال، ولقد خصص لقطاع التعليم (التعليم الأساسي والتعليم العالي) جزء هام من الإنفاق العمومي خاصة في البرامج الإنمائية التي مرت بها الجزائر منذ 2001.

1- تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة:

ومن أجل معرفة أثر الإنفاق العمومي على الجانب التعليمي، وبالضبط تطور عدد التلاميذ

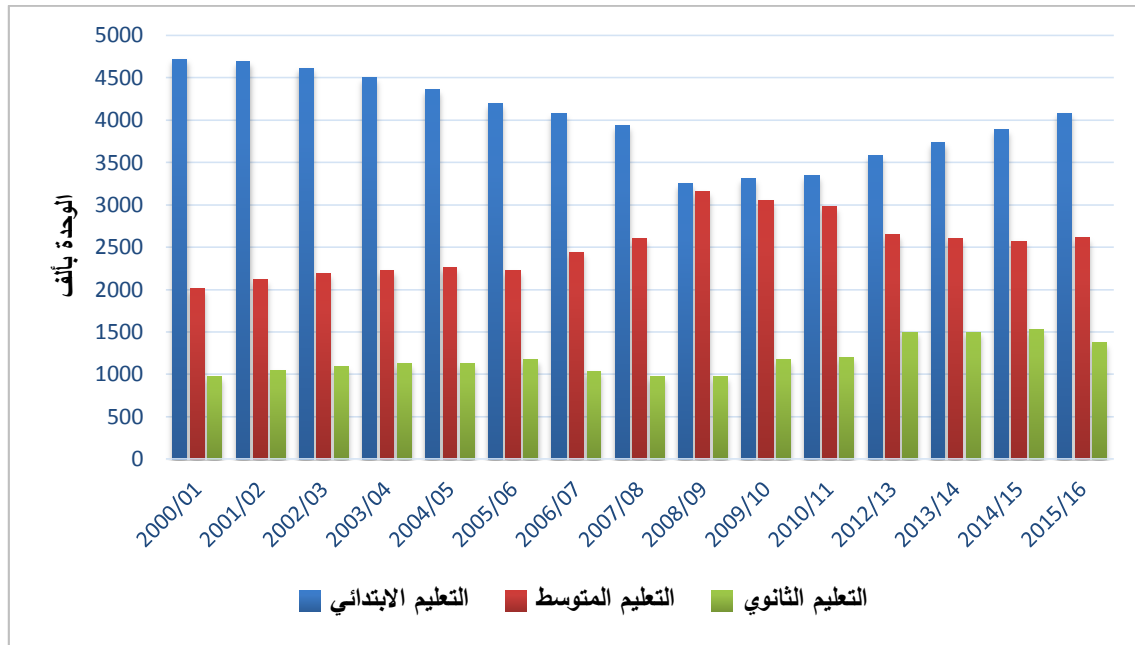
في المراحل الثلاثة سوف نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة (2001-2016)
الوحدة بآلف

التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	
4721	2015	976	2001/2000
4692	2116	1041	2002/2001
4613	2186	1096	2003/2002
4508	2222	1122	2004/2003
4362	2256	1123	2005/2004
4197	2221	1176	2006/2005
4079	2443	1036	2007/2006
3932	2596	975	2008/2007
3247	3158	975	2009/2008
3308	3053	1171	2010/2009
3346	2980	1199	2011/2010
3580	2647	1497	2013/2012
3730	2605	1499	2014/2013
3886	2575	1526	2015/2014
4081	2614	1378	2016/2015

Source : www.ons.dz 28/06/2018

انظر الملحق رقم (02)



الشكل رقم (12): تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة (2001-2016)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

ما يلاحظ على المعطيات السابقة أن عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي والمتوسط لم يتطور بشكل ملحوظ، بل زيادة كانت طفيفة جدا عكس عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي فقد وصل إلى الضعف تقريبا، خاصة بعد بداية الإصلاحات على المنظومة التربوية سنة 2008 والتي تعتبر أحد أسباب هذا الارتفاع إضافة لزيادة عدد الثانويات والقضاء على التسرب المدرسي عن طريق تحسين ورفع مستوى الأساتذة من خلال دورات التكوين والرسكلة، أما عدم حدوث زيادة واضحة في عدد تلاميذ الابتدائي والمتوسط، فيرجع أصله إلى نسبة عدد السكان، لأننا ندرك أن التعليم الابتدائي هو حق كل بلغ السن القانوني للدراسة، وهنا معدل السكان حافظ تقريبا على مستواه من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016، لذا نقول أن الزيادة المتواصلة في إجمالي عدد التلاميذ تدل دلالة واضحة على اهتمام الحكومة الكبير بالتعليم من خلال تخصيص اعتمادات ضخمة ومتواصلة

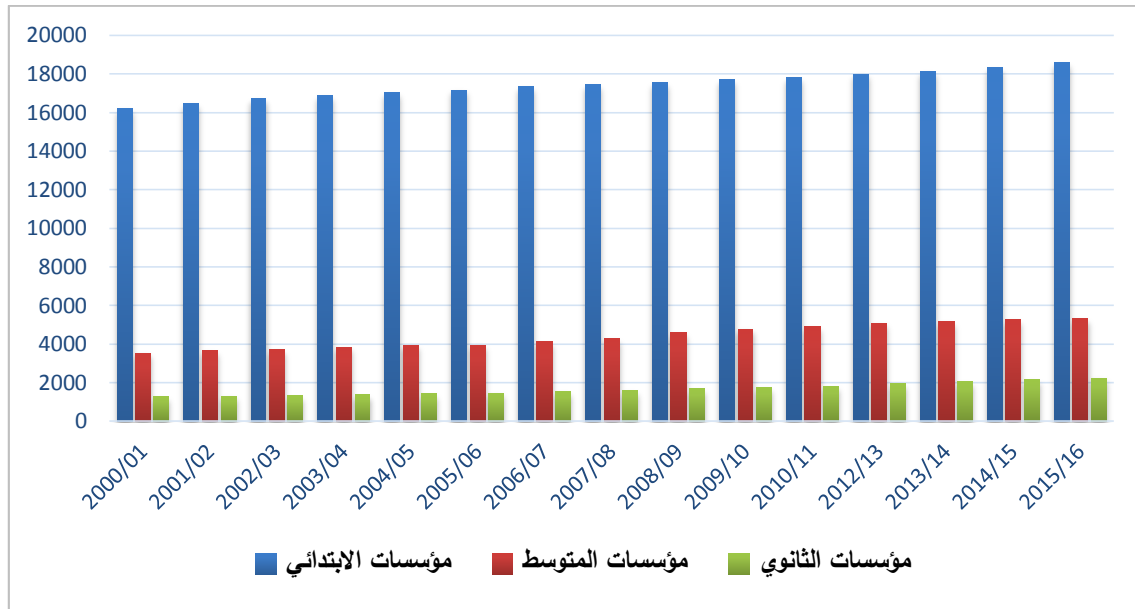
في مختلف مراحل التعليم، لأن المورد البشري هو المركبة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية حيث الاهتمام بالتعليم في كل مراحله هو اهتمام بالتنمية الاقتصادية.

2- تطور المنشآت القاعدية للتعليم العام:

إن تطور عدد المنشآت القاعدية الخاصة بقطاع التعليم العام، هو مؤشر هام يعطي الأهمية التي توليها الحكومات في الجانب التعليمي وخاصة ما تعلق بالتنمية البشرية، ونحن في الجدول الموالي سوف نعرض تطور مؤسسات التعليم في الجزائر بغية معرفة أثر الإنفاق العمومي في هذا القطاع.

الجدول رقم (07): تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العام (2001-2016)

مؤسسات الابتدائي	مؤسسات المتوسط	مؤسسات الثانوي	
16186	3532	1259	2001/2000
16482	3654	1289	2002/2001
16714	3743	1330	2003/2002
16899	3847	1377	2004/2003
17041	3958	1423	2005/2004
17163	3958	1473	2006/2005
17357	4116	1538	2007/2006
17429	4284	1591	2008/2007
17552	4582	1685	2009/2008
17680	4784	1745	2010/2009
17790	4901	1813	2011/2010
17995	5086	1956	2013/2012
18143	5159	2043	2014/2013
18333	5239	2141	2015/2014
18588	5339	2251	2016/2015



الشكل رقم (13): تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العام (2001-2016)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

لقد كان إجمالي المؤسسات التعليمية للسنة الدراسية 2001/2000، 20977 مؤسسة تعليمية لمختلف المراحل، لينتقل إلى 26178 في السنة الدراسية 2016/2015 بزيادة قدرة نسبتها بـ: 24%، وبالتدقيق في الإحصائيات نجد أن المنشآت التعليمية خاصة الثانوي تضاعف عددها بـ: 992 ثانوية، وقد شهدت مرحلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 أكبر نسبة زيادة وهذا يرجع أساسا للتأخر في الانجاز باسم البرامج السابقة حيث تم تسليمها في هذه الفترة، أما المنشآت المتعلقة بالتعليم المتوسط فقد ارتفع بأكثر من 1807 متوسطة من سنة 2001/2000 الى غاية 2016/2015، أما الابتدائيات فلم تكن الزيادة في العدد بقدر زيادة المنشآت الأخرى أي لم تتجاوز الزيادة نسبة 14% وذلك يرجع لتشبع المدارس الابتدائية، إن الزيادة الملحوظة خاصة في الثانويات والمتوسطات يرجع أساسا إلى أهداف برامج الإنفاق السابقة التي من أهدافها الأولى تحسين مستوى التعليم من خلال فتح اعتمادات كثيرة في الاستثمار العمومي الذي له علاقة بالجانب التعليمي إضافة إلى سياسة

التوازن الجهوي الذي تبنته الحكومة من خلال توزيع المشاريع المتعلقة بالمؤسسات التعليمية في مختلف بلديات الوطن.

3- تطور عدد الطلبة ومنشآت التعليم العالي:

نقصد بالتعليم العالي "كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو المدارس العليا أو المعاهد التكوينية المعترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".¹ ويعد التعليم العالي مؤشرا هاما يوضح درجة التنمية التي يحظى بها الإنسان، ومن بين طرق قياس هذا المجال عدد الطلبة والهيئة المدرسة وعدد الجامعات وهو ما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد الطلبة والمنشآت القاعدية في قطاع التعليم العالي

التعيين	2014/2013	2015/2014	2016/2015
المسجلون في التدرج	1119515	1165040	1315744
المسجلون في ما بعد التدرج	70734	76510	76961
الأساتذة الدائمون	51299	53622	56061
الجامعات	47	48	50
المراكز الجامعية	10	10	13
المدرسة العليا للأساتذة	4	6	10
المدرسة العليا للتعليم التقني	1	1	1
المدرسة الوطنية العليا	17	20	20
المدرسة التحضيرية	9	12	12

Source : www.ons.dz 07/07/2018 - (02) أنظر الملحق رقم

¹ DEVELAY M. De l'apprentissage à l'enseignement, Ed. E.S.F, Paris, 1992, p83.

التحليل:

مما سبق نقول أن قطاع التعليم العالي في الجزائر شهد قفزة كمية كبيرة في عدد الطلبة والمنشآت القاعدية للتعليم العالي، حيث وصل عدد الطلبة في نهاية الفترة إلى حدود مليون ونصف طالب تقريبا بالموازاة مع عدد الأساتذة حيث بلغ 56061 أي بمعدل 23 طالب لكل أستاذ، بغض النظر عن طلبة ما بعد التدرج، أما من حيث الهياكل القاعدية للتعليم العالي خاصة جانبها البيداغوجي (دون حساب: الإقامات، المطاعم المركزية، النقل، المنح، ...)، شهدت الجزائر تطورا في عدد الجامعات والمدارس بشكل ملفت، حيث تجاوز عدد المؤسسات التعليمية الجامعية 100 مؤسسة، وهذا يعود في المقام الأول لبرامج الإنفاق العمومي "البرامج التنموية" حيث تتضمن هذه البرامج مخصصات مالية ضخمة لقطاع التعليم العالي، وهنا نستطيع القول بأن الإنفاق العمومي ساهم في رفع عدد الطلبة من خلال زيادة المنشآت الجامعية (مؤسسات بيداغوجية، خدمات جامعية)، ومنه وبطريقة غير مباشرة ساهم الإنفاق العمومي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

4- تطور التغطية الصحية

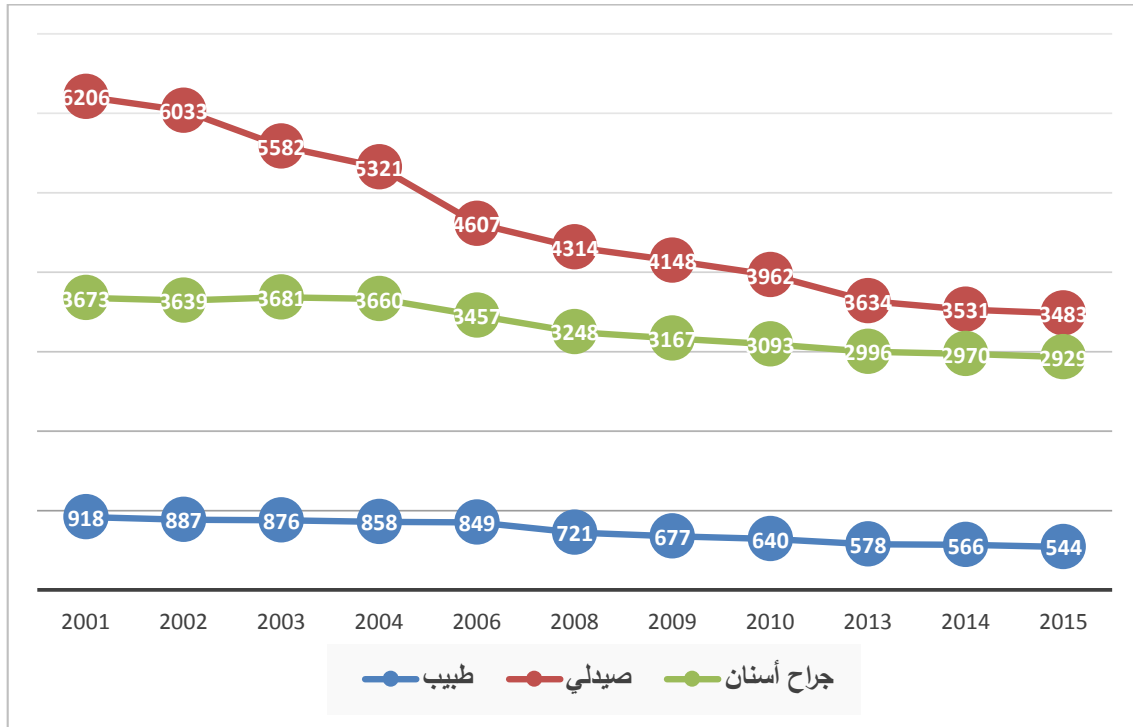
تكلمة للمعايير الاجتماعية المهمة نجد معيار الصحة، الذي يعد مقياسا للتقدم الصحي للمجتمع والدولة عموما، ويعتمد هذا المعيار على مجموعة من المتغيرات أهمها نسبة الإنفاق الصحي من إجمالي النفقات، عدد الأطباء إلى عدد السكان، المنشآت الصحية انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها. وسوف نعرض في هذا الجزء من بحثنا على أهم المتغيرات والإحصائيات المتوفرة في هذا المعيار. وعرفت المنظمة العالمية للصحة على أنها "حالة من الرفاهية التامة البدنية، الذهنية، والاجتماعية وليس مجرد غياب الأمراض والعلل"¹.

¹ Matthias Flatscher, Torsten Liem, What is health? what is disease? thoughts on a complex issue, The AAO Journal, Vol.21, Issue 4 2011 pp27-30

الجدول رقم (09): تطور التغطية الصحية (2001-2015)

عدد السكان لكل	طبيب	صيدلي	جراح أسنان
2001	918	6206	3673
2002	887	6033	3639
2003	876	5582	3681
2004	858	5321	3660
2006	849	4607	3457
2008	721	4314	3248
2009	677	4148	3167
2010	640	3962	3093
2013	578	3634	2996
2014	566	3531	2970
2015	544	3483	2929

Source : www.ons.dz 11/07/2018 - (02) أنظر الملحق رقم



الشكل رقم (14): تطور التغطية الصحية (2001-2015)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

مما تقدم نجزم أن التغطية الصحية في الجزائر قطعت شوطا كبيرا، حيث أنه في بداية فترة الدراسة كانت التغطية الصحية لا ترقى إلى مستوى العالمي المحدد، نجد انه طبيب لكل 918 مواطن ويقابله 6206 و 3673 مواطن لكل صيدلي وجراح أسنان على التوالي في بداية الدراسة سنة 2001 ثم أخذت هذه الأرقام تتراجع تدريجيا حتى نهاية 2015، حيث ارتفع نصيب كل مواطن في تغطية الصحية الخاصة بالصيادلة لأكثر من 43% حيث كان سنة 2001 لكل 6206 مواطن لكل صيدلي ليتراجع إلى 3483 مواطن لكل صيدلي، أما تغطية الأطباء فزادت بنسبة 37.4% وكذلك زيادة التغطية الصحية لجراحي الأسنان بـ: 20%، وتعزى زيادة التغطية الصحية في الجزائر أولا لارتفاع عدد الجامعات وعدد لمقاعد البيداغوجية في الاختصاصات الطبية والصيدلانية وحتى معاهد تكوين شبه الطبي، وهو ما يقابله تخصيص جزء هام من اعتمادات البرامج الإنمائية لتدعيم التغطية الصحية، لأن هذه الأخيرة من المؤشرات الهامة لقياس التنمية الاقتصادية وبالضبط مؤشر التنمية البشرية، ولذا نقول أن الإنفاق العمومي كان له دور فعال في زيادة التغطية الصحية في الجزائر.

الجدول رقم (10): المنشآت القاعدية الصحية

التعيين	2001	2004	2008	2009	2010	2013	2014	2015
مؤسسة استشفائية عامة	-	-	190	192	194	194	196	200
مراكز استشفائية جامعية	13	13	13	13	13	14	14	15
مؤسسة استشفائية جامعية	-	-	01	01	01	01	01	01
مؤسسة استشفائية متخصصة	32	32	57	61	64	68	71	75
عيادات متعددة الخدمات	504	513	478	-	-	1615	1637	1659
قاعات علاج	4100	4545	5077	5258	5350	5634	5726	5762
دور الولادة العمومية	403	429	419	427	431	412	416	627

التحليل:

قبل أن نقوم بالتعليق والتحليل على الإحصائيات والمعطيات السابقة، لابد أن نشير أن هناك تعديل في هيكله المؤسسات الصحية في الجزائر، وهو ما يفسر زيادة وزوال بعض المؤسسات مع ظهورها بعد سنة 2008 (بداية التعديل الهيكلي في قطاع الصحة).

نلاحظ أن المنشآت الصحية في الجزائر تطور عددها بشكل واضح، حيث أنه سنة 2001 كان مجمل المؤسسات الاستشفائية الصحية في الجزائر 5052 مؤسسة (المؤسسات الاستشفائية المدنية)، لتصل في نهاية الفترة إلى 8339 مؤسسة، بنسبة نمو تجاوزت 39%، ويتمعن في نوع المؤسسات نجد أن العيادات متعددة الخدمات بلغت 1659 وهو ما يتجاوز عدد البلديات في الجزائر 1541 بلدية، وهذا النوع من المؤسسات هو الذي أخذ الجزء الأكبر من الزيادة بنسبة قاربت 70%، إضافة إلى الزيادة في عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة ليتضاعف أكثر عددها سنة 2001، وتفسير هذه الزيادة في المنشآت القاعدية يرجع أصله لاهتمام الجزائر بالجانب الصحي وتترجم هذا الاهتمام بالمبالغ المالية الضخمة التي خصصت للاستثمار العمومي في القطاع الصحي، ولا يتوقف الإنفاق العمومي هنا بل حتى في نفقات التشغيل يحتل قطاع الصحة المراتب الأولى من حيث مخصصات الميزانية العامة للدولة لكل قوانين المالية لفترة الدراسة.

لقد أعطت الجزائر أهمية بالغة جدا لقطاع التعليم والصحة انطلاقا من سنة 2001، ترجم هذا الاهتمام من خلال الأموال الضخمة التي خصصتها للمنشآت القاعدية الاجتماعية، تضمنتها البرامج الإنمائية الأربعة التي شهدتها الجزائر، وتعتبر مختلف الإحصائيات السابقة عن الزيادة في حجم هذه المنشآت، وتعتبر بطريقة أو بأخرى عن أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية وخاصة التنمية البشرية في الجزائر اعتمادا على المجال التعليمي والصحي للمواطن.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات التنمية البشرية والسكن

تعتمد كثير من المنظمات الدولية مؤشر التنمية البشرية كأحد أنجع المعايير والمؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن ظروف المعيشة أو حالة التنمية لكل بلد، إضافة إلى ذلك تشكل قضية السكن أهم العقبات التي تواجهها الدول النامية، بل تعد شرطاً من شروط الحياة الكريمة، ونحن في هذا المطلب نستعرض أهم الإحصائيات في هذا المجال.

1- أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات التنمية البشرية:

تعرف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع اختيارات الفرد. أهمها هو أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، وأن يتعلم، وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق. وتشمل الخيارات الإضافية الحرية السياسية وحقوق الإنسان المضمونة واحترام الذات"، وبالتالي، فإن مؤشر التنمية البشرية نفسه هو مقياس اختزالي، يشتمل فقط على مجموعة فرعية من الخيارات البشرية الممكنة. وفي الواقع، فإن المقياس، الذي يشمل متوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية، وسنوات التعليم، ومقياس الدخل المعدل، موجه نحو الاختيارات التي أشرنا إليها باسم "الأكثر أهمية" سابقاً¹. أي أن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر ظهر في سنوات التسعينات من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يسمح بإجراء مقارنات دولية لا تقتصر على الثروات المادية، وإنما تركز على ثلاث عناصر أساسية للتنمية البشرية: هي مأمول العمر، جودة التعليم والمستوى المعيشي².

¹ Gustav Ranis, Frances Stewart and Emma Samman, "Human Development: beyond the HDI", Center Discussion Paper NO. 916, ECONOMIC GROWTH CENTER, YALE UNIVERSITY, June 21, 2005.

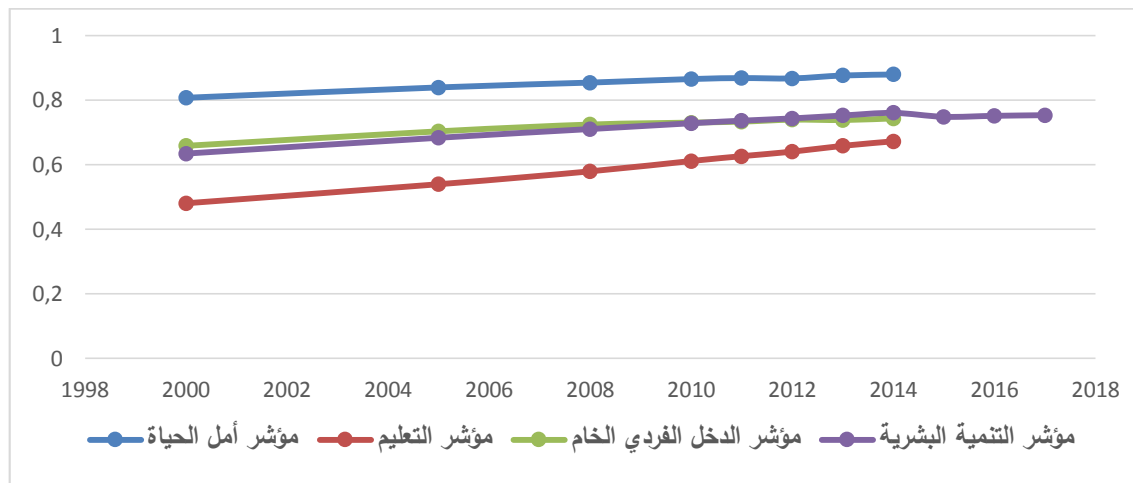
² Adjilane ABDYOU, Le developpement humain dans les PVD, Oujda – Maroc, 2006, p7.

الجدول رقم (11): تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)

السنوات	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أمل الحياة	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880	-	-	-
مؤشر التعليم	0.481	0.540	0.580	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673	-	-	-
مؤشر الدخل الفردي	0.659	0.704	0.725	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744	-	-	-
الخام											
مؤشر التنمية البشرية	0.635	0.684	0.711	0.729	0.737	0.744	0.753	0.761	0.749	0.752	0.754

Source : Rapport National sur le développement humain, CNES, 2015. www.aps.dz

أنظر الملحق رقم (01)



الشكل رقم (15): تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

نلاحظ مما تقدم أن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا في مؤشر التنمية البشرية، الذي بدوره يتضمن ثلاث مؤشرات أساسية هي مركباته (مؤشر أمل الحياة، مؤشر التعليم، مؤشر الدخل الفردي الخام)، حيث انتقل مؤشر التنمية البشرية سنة 2000 إلى سنة 2008 بشكل ملحوظ أي من معدل 0.635 إلى 0.711، وهذا يرجع في أصله إلى تحسن المؤشرات المركبة له خاصة مؤشر الدخل الفردي الخام ومؤشر التعليم، حيث انتقل مؤشر الدخل الفردي الخام من 0.659 إلى 0.725، وهذا

الارتفاع يعزى لارتفاع أسعار البترول، سنة 2001 كان سعر البرميل الواحد للبترول حوالي 24.9 دولار ليتضاعف سنة 2008 ليصل إلى سعر 99.06 دولار، أما تحسن مؤشر التعليم يعود إلى زيادة منشآت التعليم وتحسن مستوى التدريس فيها، حيث كان عدد إجمالي المؤسسات التعليمية سنة 2001 حوالي 20977 لينتقل سنة 2008 إلى 23819. أما مؤشر أمل الحياة فتحسن ولكن بنسبة أقل مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وهذا كله يفسر الارتفاع الواضح لمؤشر التنمية الاقتصادية خاصة في الفترة 2000-2008 أما بعد هذه الفترة خاصة في السنوات الأخيرة للدراسة 2015-2016-2017 فكانت نسبة نمو مؤشر التنمية البشرية ضئيلة إلا أنها موجبة، ويرجع سبب ذلك إلى تذبذب مؤشر الدخل الفردي الخام المرتبط أساسا بأسعار البترول التي شهدت تراجعاً ملحوظاً، أما باقي المؤشرات فعرفت ارتفاعاً واضحاً وهذا يرجع طبعاً للبرامج الإنمائية في الجزائر التي اعتمدت على موجة من الاستثمارات العمومية أي الإنفاق العمومي كان سبب في تحسين ورفع مؤشر التعليم ومؤشر أمل الحياة ومنه في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

2- أثر الإنفاق العمومي على السكن:

إن السكن هو المقياس الأمثل للحياة الكريمة، حيث أن الإنسان أو العائلة التي لا تتوفر على سكن لائق تعد من مظاهر الفقر والتخلف، ويعرف السكن أنه "المأوى الذي يلجأ إليه الإنسان مع أسرته للعيش فيه، كما أنه يستخدم هذا المكان لقضاء حاجاته اليومية ويستخدمه للحفاظ على نفسه وعلى أسرته من عوامل وظروف الطبيعة المتغيرة".¹ سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية لإعطاء أهمية كبيرة لقطاع السكن وهذا ما سوف نعرفه في الجدول التالي:

¹ HAUMONT Nicole, Habitat et modèles culturels, Revue française de sociologie, 1968, p126.

الجدول رقم (12): السكنات المنجزة للفترة (2004-2015)

السنة	السكن العمومي الايجاري	السكن التساهمي	البيع بالإيجار	السكن الترقوي	البناء الذاتي	البناء الريفي	المجموع
2004	72 850	25 028	49 115	38 068	--	49 607	234 668
2005	112 053	84 184	--	3 837	--	132 765	332 839
2006	38 689	57 538	2 696	5 558	39 160	137 017	280 658
2007	35 145	32 288	8 941	5 588	28 647	78 852	189 461
2008	67 053	43 736	837	7 956	26 637	79 595	225 814
2009	130 240	23 607	--	10 808	33 739	70 853	269 247
2010	61 316	28 889	7 777	8 159	27 262	52 878	190 873
2011	74 317	28 114	6 816	11 040	32 010	--	212 665
2012	66 259	24 732	2 422	12 439	32 479	213 740	352 071
2013	--	--	--	--	--	--	256 616
2014	--	--	--	--	--	--	334 127
2015	--	--	--	--	--	--	310 267

ملاحظة: الثلاث سنوات الأخيرة مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات لأن إحصائيات وزارة السكن تتوقف في سنة 2012.

المصدر: وزارة السكن والعمران، على الموقع: www.mhuv.gov.dz/fichier_stat/36.pdf تاريخ الاطلاع 2018/07/18.

التحليل

إن الإحصائيات التي بين أيدينا للفترة 2004-2015 فقط تشير إلى أرقام ضخمة في عدد السكنات المنجزة والموزعة، على امتداد 12 سنة، حيث تجاوزت ثلاث ملايين سكن وبالتحديد 3.189.306 سكن فتعددت صيغ السكن من البناء الريفي الذي أخذ أكبر حصة من مجموع السكن المنجز ويليه بعد ذلك السكن العمومي الايجاري، نلاحظ من الإحصائيات أنه منذ بداية 2005 تقريبا

أخذت السكنات المنجزة تتراجع تدريجيا حيث كانت سنة 2005 تقدر بـ332.839 سكن موزع بمختلف الصيغ ليصل إلى 189461 سنة 2007 وبعدها أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا يرجع لعدة عوامل كالتأخر في الانجاز وقلة المقاولات وغيره من الأسباب، ولكن أهم سبب هو أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، لم تخصص ضمنهم مخصصات مالية ضخمة للسكن بغض النظر عن البناء الريفي، عكس برنامج توطيد النمو 2010-2014 والذي شهد أكبر نسبة نمو لإنجاز وتوزيع السكنات على امتداد كل فترة الدراسة، حيث تجاوزت السكنات المنجزة والموزعة 1.5 مليون سكن، ولقد حافظت الحكومة بعد سنة 2014 على نفس حجم السكنات المنجزة والموزعة تقريبا، أما الجانب التفصيلي لنوع السكنات فنلاحظ أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للسكن حيث في المناطق الحضرية نوعت صيغ السكن، خاصة منها السكن العمومي الإيجاري، ولقد عمدت الحكومة على فتح مدن جديدة في الولايات الكبرى وهذا لندرة العقار ولدواعي تنظيمه تدخل في إطار التقسيم الإداري الجديد، والشيء الملحوظ هو أن الريف أخذ حصة كبيرة من السكنات في إطار البناء الريفي، وهذا يدل على إعطاء أهمية كبرى للتنمية الريفية، ومنه نستطيع القول أن الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في مجال السكن رغم وجود أزمة فيه، إلا أنه لا يستطاع جدد أن هناك زيادة كبيرة في عدد السكنات المنجزة والموزعة، تعكس تحسين ظروف حياة المواطن ومنه تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

هناك تطور كبير للنفقات العمومية في الجزائر، ابتداء من مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تضاعفت مرات عديدة وهذا يدل على الحجم الضخم للمشاريع التنموية التي اعتمدتها الجزائر في برامجها، وقد ظهر هذا جليا، في مجال التعليم، الصحة ومؤشر التنمية البشرية إضافة للسكن، وهو ما يبرز الدور الفعال للإنفاق العمومي في الجزائر على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الآثار المباشرة للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر (2001-2017)

إن الأثر المباشر للإنفاق العمومي على الاقتصاد والتنمية، يصب في تلك المؤشرات الداخلية المتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية، ولها علاقة مباشرة بعملية التنمية الاقتصادية، حيث يكون الفرد هو منطلقها، وقد اخترنا مجموعة من المتغيرات أهمها الناتج المحلي الخام والذي يعطي إنتاجية الاقتصاد عموما والفرد خصوصا، إضافة للاستهلاك العائلي والذي بدوره يعبر عن رفاهية وميل الاستهلاك لدى المجتمع، دون أن نهمل متغير الاستثمار ومعدل النمو والبطالة ولذلك نعرضها كالتالي:

المطلب الأول: أثر الإنفاق العمومي على الناتج المحلي والاستهلاك العائلي

يعد الناتج المحلي الخام والاستهلاك العائلي من الدلائل الكافية التي تسمح لنا بمعرفة مدى تحسن الاقتصاد والتنمية وحتى استقراره، ولذا نجد أن الدخل الفردي الذي يعتمد على الناتج المحلي الخام إضافة للاستهلاك العائلي معيارين لتحديد نوعية الحياة.

1- الناتج المحلي الخام:

حيث يعتبر من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، "هو المؤشر الدولي الأكثر استعمالا لقياس نسبة نمو بلد ما، ويعبر عن مجموع قيم ما تم إنتاجه من سلع وخدمات، من مختلف القطاعات داخل البلد وفي مدة سنة. ويمكن قسمة الناتج المحلي الخام على عدد السكان للحصول على الناتج المحلي الخام الحقيقي الفردي الذي يعكس المستوى المعيشي للبلد".¹ وهناك أيضا من عرفه على النحو التالي: "إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد المحلي

¹Bernard Bret, le tiers monde : croissance, développement et inégalités, 2006, Ed Ellipses 3^{ème}, Paris, p9.

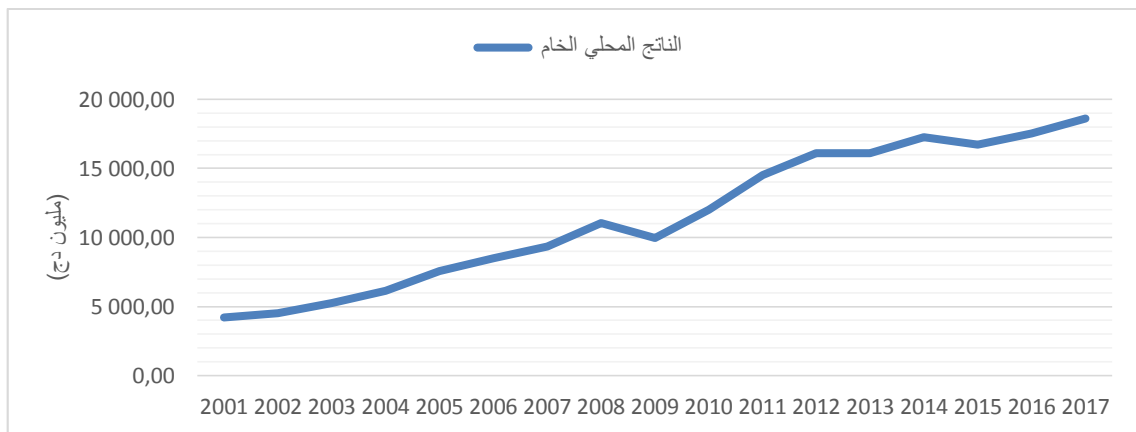
من خلال عوامل الإنتاج داخل منطقتها الجغرافية خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)¹.

ولذلك سنستعرض تطور الناتج المحلي الخام لفترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور الإنتاج المحلي الخام (2017-2001)

الناتج المحلي الخام (مليار دج)	البيان السنة	الناتج المحلي الخام (مليار دج)	البيان السنة
11.991,50	2010	4.227,10	2001
14.526,60	2011	4.522,80	2002
16.115,40	2012	5.252,30	2003
16.569,20	2013	6.149,10	2004
17.242,50	2014	7.561,90	2005
16.712,70	2015	8.501,60	2006
17.525,10	2016	9.352,80	2007
18.594,10	2017	11.043,70	2008
		9.968,10	2009

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على نشرية الديوان الوطني للإحصائيات و www.dgpp.mf.gov.dz تاريخ
الاطلاع 2018/07/22



الشكل رقم (16): تطور الإنتاج المحلي الخام (2017-2001)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

¹Ahmed B. Al-Bakr, Mohammed A. Al Salman, "A Descriptive StudyThe Concept of Gross Domestic Product", working paper No 16/3, February 2016, site: sama.gov.sa

التحليل:

يعبر الجدول أعلاه عن تطور الناتج المحلي الخام، حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الدلالات الاقتصادية التي تعبر عن الحالة الاقتصادية، إن الناتج المحلي الخام كان يقدر سنة 2001 بـ 42.271 مليون دج ليصل في آخر سنة من فترة الدراسة إلى 185.941 أي بنسبة زيادة قدرة بـ 78% أي تضاعف الناتج المحلي الخام أكثر من أربع مرات، ورغم أن الاقتصاد الجزائري شهد نشاطات خاصة بعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلا أن هذا النمو في الناتج المحلي الخام يرجع لسبب رئيس هو ارتفاع أسعار البترول. والملاحظ من الجدول أن ارتفاع الناتج المحلي شهد ارتفاعا حتى سنة 2009 تراجع بنسبة -9.7% عن السنة التي قبله، ويعود هذا تقهقر لسببين الأول الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والثاني تراجع أسعار البترول بعدما كانت سنة 2008 تقدر بـ 99.06 دولار للبرميل لينخفض بعد سنة إلى 61.6 دولار، وبعد ذلك أخذ الناتج المحلي الخام في الزيادة تدريجيا بصورة طردية حتى سنة 2014، حيث انخفض من جديد بنسبة -3.07% ويرجع السبب في ذلك أيضا لتدهور أسعار البترول مجددا بعدما كانت سنة 2014 تقدر بـ 99.68 دولار للبرميل لتصل سنة 2015 إلى 52.7 دولار، إن الشيء الملاحظ عموما أن الناتج المحلي الخام شهد تطورا منذ سنة 2001 إلى غاية 2017 وهذا يدعم زيادة الإنفاق العمومي لأن أهم مصدر من مصادر تمويل الإنفاق العمومي هو الجباية وبالضبط الجباية البترولية، وبزيادة الناتج المحلي الخام يقابلها زيادة في الاعتمادات المالية المخصصة لنفقات التشغيل والتجهيز في الجزائر.

2- الاستهلاك العائلي للفترة (2001-2014)

حيث تم تعريفه كالتالي "هو مؤشر وطني حيث يعبر الاستهلاك العائلي عن مجموع قيم السلع والخدمات التي تمولها العائلة من دخلها لإشباع حاجاتها".¹ ومنهم من يعرفه: "يمثل إنفاق الاستهلاك المنزلي الجزء الأكثر أهمية في إجمالي الطلب. ففي معظم البلدان يمثل نسبة كبيرة وهي بشكل عام تعبر عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فهي متغير أساسي للتحليل الاقتصادي للطلب الكلي".² وفي الجدول المالي أهم تطورات الاستهلاك العائلي.

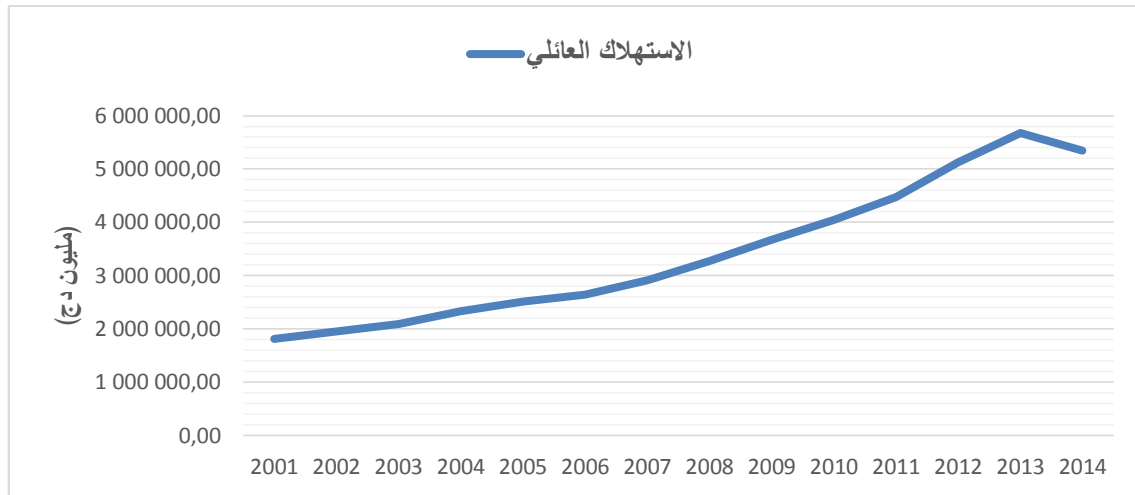
الجدول رقم (14): تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر (2001-2014)

السنة	الاستهلاك العائلي (مليون دج)	السنة	الاستهلاك العائلي (مليون دج)
2001	1.817.277,40	2008	3.274.309,90
2002	1.955.242,00	2009	3.677.560,60
2003	2.090.638,00	2010	4.043.142,10
2004	2.333.218,50	2011	4.470.710,10
2005	2.510.479,40	2012	5.125.492,20
2006	2.647.004,70	2013	5.675.936,10
2007	2.908.907,00	2014	5.345.167,12

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصائيات

¹ MINODIER C. *Projections de ménages à l'horizon 2030*, INSEE, (2006), p12.

² (Bonsu and Muzindutsi, "Macroeconomic Determinants of Household Consumption Expenditure in Ghana: A Multivariate Cointegration Approach", *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol. 7, no 4(2017), p. 737-745.)



الشكل رقم (17): تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر (2001-2014)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

عرف الاستهلاك العائلي في الجزائر زيادة متواصلة، حيث تضاعف الاستهلاك مرات عديدة مقارنة بالسنة الأولى الذي كان حجم الاستهلاك فيها يقدر بـ: 1817277.4 مليون دج ، وترجع أهم أسبابه إلى تحسين مستوى الدخل الفردي، الناجمة عن زيادة الناتج المحلي الخام، حيث يعد الاستهلاك العائلي المؤشر الاقتصادي الوحيد تقريبا الذي شهد نسبة زيادة متواصلة، وهو يعبر في الوقت نفسه على التحسن المتواصل لمستوى المعيشة للمواطنين بما أن نسبة نمو السكان لم تشهد زيادة موازية، وقد عرفت السنوات على التوالي 2011 و 2012 و 2013 زيادة فاقت 1.632.794 مليون دج في قيمة الاستهلاك ترجع أحداث 2011 التي دفعت الحكومة إلى مجموعة من الإجراءات الداعمة للاستهلاك العائلي (دعم محدودي الدخل، البطالين، تدعيم المواد الاستهلاكية واسعة الاستهلاك)، وفي الأخير نقول أن الاستهلاك العائلي عموما والميل الحدي للاستهلاك خصوصا في الجزائر شهد ارتفاعا والنمو الملحوظ نجم عن سياسة التدعيم والإنفاق العمومي.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العمومي على الاستثمار العمومي والهيكل القاعدية

إن الاستثمار العمومي والهيكل القاعدية هما المرآة العاكسة للمنافسة الفعلية بين القطاع الخاص والقطاع العام، التي تنجر عنها تحسن في مختلف الخدمات المقدمة للمجتمع، وكلما زاد الإنفاق العمومي على الاستثمار العمومي والهيكل القاعدية كلما زادت الخدمات المقدمة خاصة المتعلقة بالتنمية البشرية ونحن في هذا المطلب سوف نكتشف أثر الإنفاق العمومي الاستثمار والهيكل القاعدية في الجزائر.

1- أثر الإنفاق العمومي على الاستثمار العمومي

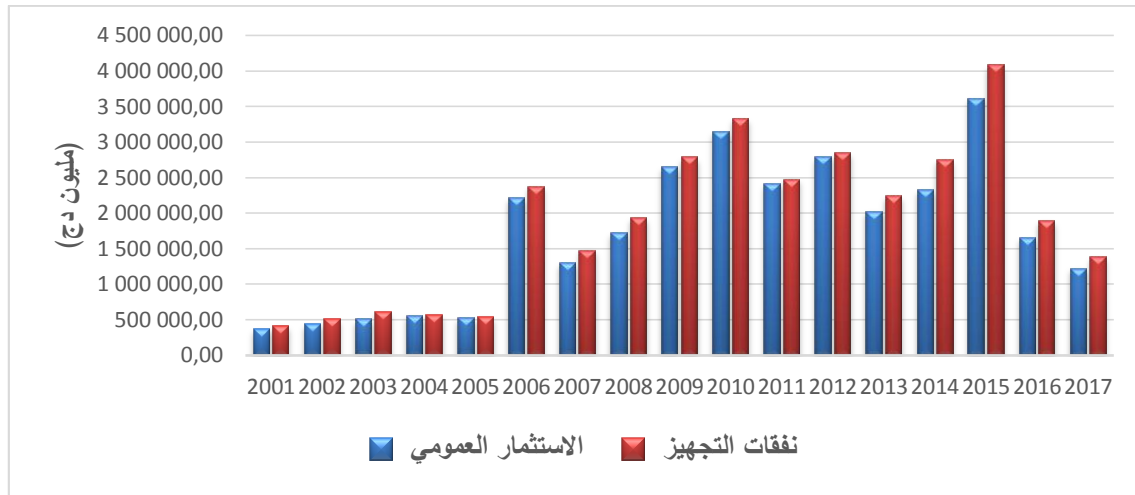
يمثل الاستثمار العمومي الإنفاق الحكومي الموجه إلى البنية التحتية الاقتصادية كالمطارات، الطرقات، الاتصالات وغيرها، والهيكل القاعدية الاجتماعية كالمدارس، المستشفيات وغيرها. كما يستعمل مصطلح الاستثمار العمومي من طرف الدولة بمفهوم واسع ليشمل النفقات الخاصة بالرأسمال البشري مثل نفقات التعليم والصحة.¹ ونحن سوف نعطي أهم الأرقام الخاصة بالاستثمار العمومي طول فترة الدراسة.

¹ Mark Miller et Shakira Mustapha, La gestion de l'investissement public, London, 2016, p8.

الجدول رقم (15): تطور الاستثمار العمومي بالنسبة لنفقات التجهيز للفترة (2001-2017)

السنة	الاستثمار العمومي (مليون دج)	نفقات التجهيز (مليون دج)
2001	369.290	415.500
2002	446.449	509.678
2003	507.264	613.724
2004	562.657	572.657
2005	533.994	543.994
2006	2.220.868	2.376.868
2007	1.297.667	1.477.667
2008	1.720.290	1.932.040
2009	2.648.434	2.788.434
2010	3.146.952	3.331.952
2011	2.415.487	2.475.487
2012	2.789.854	2.849.854
2013	2.025.159	2.240.159
2014	2.329.317	2.744.317
2015	3.615.071	4.079.671
2016	1.655.199	1.894.204
2017	1.221.323	1.386.673

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية لسنوات الدراسة، أنظر الملحق رقم (03)



الشكل رقم (18): تطور الاستثمار العمومي بالنسبة لنفقات التجهيز للفترة (2017-2001)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

نلاحظ مما سبق وبمقارنة بين مخصصات الاستثمار العمومي واعتمادات نفقات التجهيز، نجد أن الاستثمار العمومي يمثل الجزء الأكبر من نفقات التجهيز، مخصصات الاستثمار العمومي في الجزائر عرفت نموا مستمرا حتى سنة 2007 شهدت تراجعا ملحوظا ثم تواصلت الزيادة من جديد، لتصل إلى أرقام ضخمة خلال السنوات 2010-2014 أي خلال برنامج توظيف النمو الاقتصادي ويعتبر هذا البرنامج من أضخم برامج وخطط النمو التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ قدر بـ 21214 مليار دج، وهذا لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتوظيف النمو الاقتصادي ومواصلة ما أنجزته خلال البرامج السابقة، ولكن ابتداء من سنة 2016 تدهورت قيمة الاستثمارات العمومية في الجزائر، لتتخفص بنسبة أكبر من 54% بين سنتين 2015-2016 وهذا يرجع لانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، وواصل هذا التراجع حتى سنة 2017 حيث نخفض أكثر فأكثر ليصل إلى مبلغ 1.221.323 مليون دج، بعدما وصل سنة 2015 لأكثر اعتماد مخصص للاستثمار العمومي في الجزائر بـ 3.615.071 مليون دج، ولكن بشكل عام نقول أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار العمومي ونفقات التجهيز أي بتعبير آخر يساهم الإنفاق العمومي في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار العمومي الذي يعد جزءا من الإنفاق العمومي.

2- أثر الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية:

تعرف الهياكل القاعدية على أنها "مجموع المنشآت والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بمزاولة أنشطة إنتاجية في اقتصاد معين وبحماية وتطوير الرأسمال البشري (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية)¹. ومنهم من يعرفها على أنها: "مجموع المرافق المادية والمؤسسية والشخصية والبيانات المتاحة للوكلاء الاقتصاديين والتي تساهم في تحقيق تكافؤ أجور مدخلات قابلة للمقارنة في حالة تخصيص الموارد المناسب، وهو تكامل كامل والمستوى الأقصى للأنشطة الاقتصادية"²، والجدول التالي يبين مخصصات الهياكل القاعدية في الجزائر.

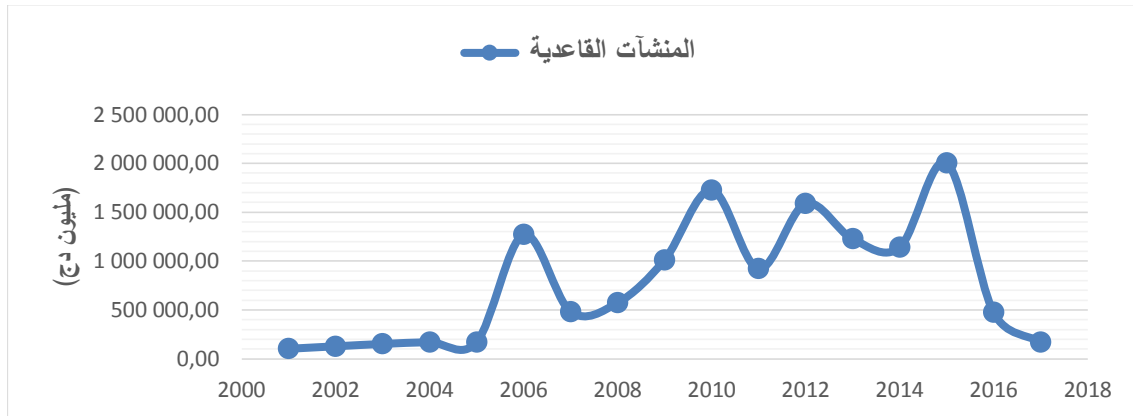
الجدول رقم (16): تطور مخصصات الهياكل القاعدية (2001-2017)

المنشآت القاعدية (مليون دج)	السنة	المنشآت القاعدية (مليون دج)	السنة
1.727.900	2010	102.727	2001
921.198	2011	128.215	2002
1.587.927	2012	152.008	2003
1.227.042	2013	170.452	2004
1.139.648	2014	170.746	2005
2.005.644	2015	1.270.021	2006
474.011	2016	482.836	2007
170635	2017	572.979	2008
		1.012.836	2009

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية لسنوات الدراسة، أنظر الملحق رقم (03)

¹ Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Edition Berti, Alger, 2009, p523.

² Walter Buhr, "What is Infrastructure?" Department of Economics, School of Economic Disciplines, University of Siegen. Siegen Discussion Paper No. 107-03, 2003.



الشكل رقم (19): تطور مخصصات الهياكل القاعدية (2017-2001)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

مما تقدم نستطيع القول أن الهياكل القاعدية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا، هناك تزايد في المخصصات غير العادية حيث تضاعفت بين 2001 و 2006 أكثر من 12 مرة، هذا يرجع للأهمية البالغة التي أعطتها الحكومة للبنى التحتية، خاصة في البرامج الإنمائية وبالأخص في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي يلفت للانتباه أنه بعد سنة 2006 تراجعت نسبة مخصصات الهياكل القاعدية، حيث تراجعت سنة 2007 بنسبة أكبر من 61% عن السنة التي قبلها، والشيء الذي يفسر هذا التدهور هو عدم تحمل المقاولات ومكاتب الدراسات الوطنية موجة الاستثمارات في القطاع العمومي ولهذا تضطر المصالح المركزية واللامركزية لعدم صرف كل المخصصات المتعلقة بالهياكل القاعدية " تأخير في انجاز المشاريع السابقة" واعتمادها على المؤسسات الأجنبية في انجاز وإتمام مضمون البرامج الإنمائية. والملاحظ هناك تراجع بين سنة 2016 نجد أن مخصصات الهياكل القاعدية تراجعت من مبلغ 2.005.644 سنة 2015 إلى 474.011 سنة 2016 أي بنسبة قدرها 76%، أما في آخر السنة من فترة الدراسة فعرفت ترجعا رهيبا مقارنة بسنة 2015 وصل إلى نسبة 91% وهنا يرجع السبب إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول في الأسواق الدولية، ومنه الاقتصاد الوطني والذي تتحكم في استقراره عوامل خارجية.

مما سبق نستطيع القول أن الدولة أعطت أهمية كبيرة للاستثمار العمومي والهياكل القاعدية من خلال تخصيص أغلفة مالية كبيرة في إطار البرامج الإنمائية الأربعة، وقد تترجم هذا في الزيادة السنوية المستمرة وتحسن مختلف مؤشراتها، بغض النظر على السنوات الأخيرة التي عرفت فيهم الجزائر تدهور في عوائدها البترولية.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العمومي على معدل النمو والبطالة

يعد معدل النمو الاقتصادي والبطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الأثر المباشر للإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية، حيث يعبر النمو الاقتصادي على مدى قدرة القطاعات الاقتصادية على المواصلة في تحقيق نتائج أحسن، والبطالة تشير إلى قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الظاهرة خاصة في القطاع العام من خلال الإنفاق العمومي.

1- معدل النمو الاقتصادي للفترة (2001-2017)

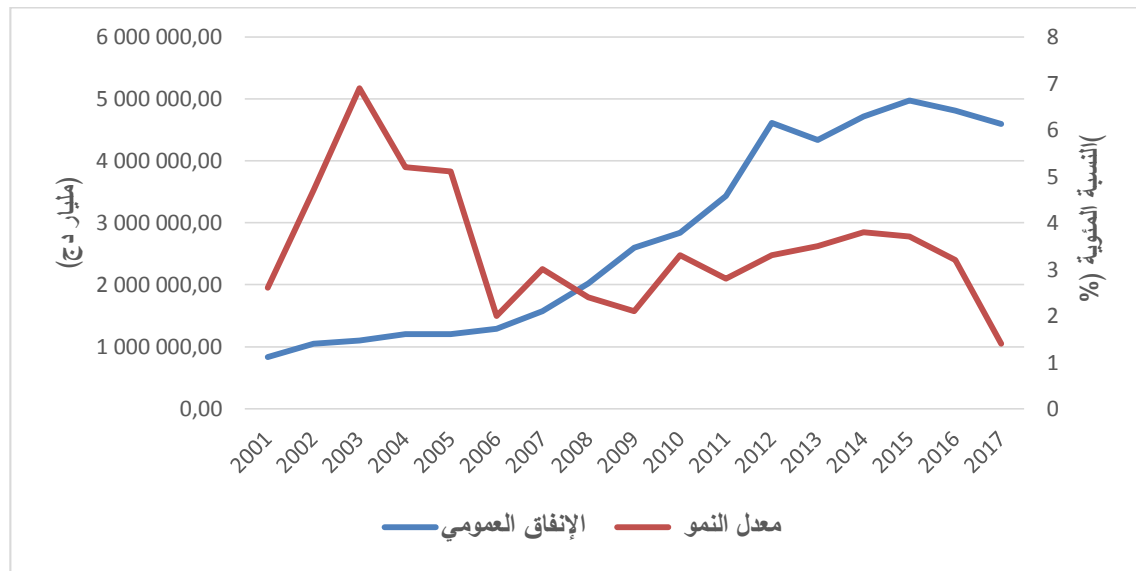
شغل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من اهتمام الدول النامية وذلك لأنه هو محرك التنمية الاقتصادية، حيث يمثل النمو الجانب الكمي في التنمية الاقتصادية ولقد عرف على النحو التالي: "مفهوم كمي بحت، يعكس الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل في اقتصاد ما، قابل للقياس عبر مؤشرات الإنتاج مثل الناتج المحلي الخام"¹، ونحن سوف نعرض تغيرات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

¹ MULLER.J, Manuel et application économique, Edition DUNOD, Paris, 1999, p34.

الجدول رقم (17): تطور معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنة	معدل النمو (%)	الإنفاق العمومي (مليون دج)	السنة	معدل النمو (%)	الإنفاق العمومي (مليون دج)
2001	2.6	836.709.676	2010	3.3	2.841.331.775
2002	4.7	1.050.675.845	2011	2.8	3.436.782.121
2003	6.9	1.097.999.624	2012	3.3	4.611.100.329
2004	5.2	1.200.572.657	2013	3.5	4.337.855.007
2005	5.1	1.200.543.994	2014	3.8	4.717.196.683
2006	2	1.285.823.845	2015	3.7	4.976.358.620
2007	3	1.576.421.028	2016	3.2	4.809.226.204
2008	2.4	2.019.901.236	2017	1.4	4.593.228.634
2009	2.1	2.596.529.919			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: بيانات البنك الدولي وتقرير بنك الجزائر وقوانين المالية لفترات الدراسة



الشكل رقم (20): تطور معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (2001-2017)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

شهد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا في كل فترات الدراسة، حيث عرفت مرحلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 تطور ملفت لمعدل النمو الاقتصادي وهذا طبعا يرجع للتشغيل الكامل لكل القطاعات الاقتصادية خاصة ما تعلق بالاستثمار العمومي (قطاع الانشغال العمومية)، وقد تزامن هذا الارتفاع مع تزايد في حجم الإنفاق العمومي، ولكن بعد سنة 2005 عرف معدل النمو الاقتصادي صعودا ونزولا حتى نهاية الفترة أي سنة 2017 عكس الإنفاق العمومي الذي ارتفع بشكل موجب ومستمر، حيث لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادي في الجزائر معدل 4% بعد 2005، وقبل أن نفسر هذه الظاهر لابد أن نعلم أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على الفرق السنوي للناتج الوطني، ويتكون هذا الأخير من مجموعة من القطاعات أهمها قطاع المحروقات، والذي عرفت أسعاره تذبذبا إضافة إلى تراجع قطاع الأشغال العمومية الذي كان يعتبر من المركبات المهمة في معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما أثر على معدل النمو الاقتصادي أما تحسن معدل النمو لسنوات 2013-2014 فيرجع للقطاع الفلاحي الذي عرف الإنتاج الوطني فيه قفزة نوعية، وفي الأخير نقول رغم أن في الظاهر لا يوجد أثر كبير للإنفاق العمومي على معدل النمو الاقتصادي إلا أنه هناك أثر على المدى الطويل.

2- أثر الإنفاق العمومي على البطالة

تعد مشكلة البطالة أهم توجه الدول بغض النظر عن مستوى تطورها، حيث تعاني معظم دول العالم من هذه المشكلة ولكن تختلف في نسبها وطرق حسابها، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة ولكن سعت جاهدة لتقليص معدل البطالة، من خلال مختلف الطرق والوسائل.

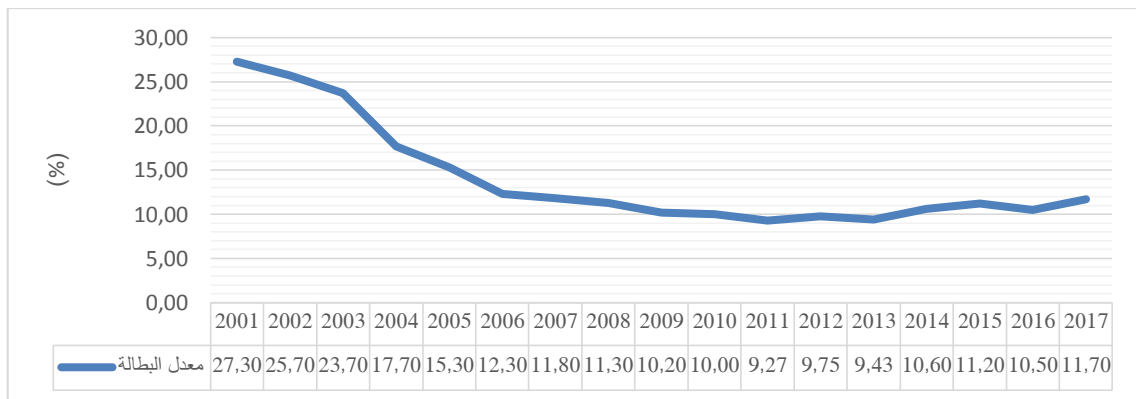
أولاً: معدل البطالة

إن البطالة تعتبر مؤشراً هاماً إن لم يكشف درجة التنمية فهو يكشف نقيض التنمية، ودلالات غيابها وهو الفقر والتخلف، حيث بارتفاع معدلات البطالة الدائمة تدل على أن عملية التنمية الاقتصادية جامدة ومتوقفة، ولقد عرفت البطالة على النحو التالي: "هي حالة العاطل عن العمل الذي ينتمي إلى الفئة النشيطة هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".¹

الجدول رقم (18): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنة	المعدل (%)	السنة	المعدل (%)	السنة	المعدل (%)
2001	27.3	2007	11.8	2013	9.43
2002	25.7	2008	11.3	2014	10.6
2003	23.7	2009	10.2	2015	11.2
2004	17.7	2010	10	2016	10.5
2005	15.3	2011	9.27	2017	11.7
2006	12.3	2012	9.75		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي



الشكل رقم (21): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق.

¹ Bruno Marcel, Jacques Taieb, Le chômage aujourd'hui : un phénomène pluriel, France, Ed Narthan, 1991, p29.

التحليل:

إن معدل البطالة في الجزائر شهد تراجع كبير منذ سنة 2001 حيث كان المعدل في بداية الفترة 27.3%، ليصل في نهاية الدراسة 2017 إلى 11.7%، إن المتأمل في معدل البطالة يلاحظ وصوله إلى أدنى قيمة خلال برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك راجع لضخامة الاستثمارات التي تبنتها الجزائر مما دفع لامتناس البطالة، ولكن أخذ معدل البطالة في الارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2014 وكنتيجة لما سبق نقول لقد لعب الإنفاق العمومي دورا مهما خاصة في شقه المتعلق بالاستثمار العمومي في تخفيض معدل البطالة، وهذا ما يقضي على ظاهر الفقر التي تعتبر أهم معوقات التنمية الاقتصادية .

ثانيا: أهم آليات الإنفاق العمومي للقضاء على البطالة في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة لتقليص البطالة من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة، لبناء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم المالي الذي كلف الخزينة أموالا كبيرة جدا، عبر ست هيئات تخصصت في تقديم التمويل لإنجاز المشاريع ولقد اخترنا أهم تلك الهيئات وذلك بناء على أنها أكبر ممول لهذه المشاريع وتوفرنا على إحصائيات لمدة أطول.

أ- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

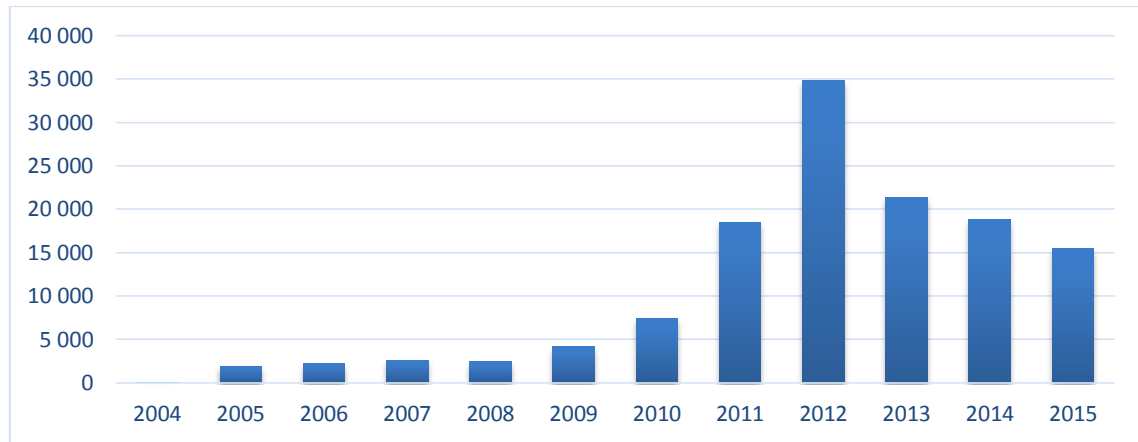
أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 188/94 المؤرخ في: جويلية 1994، "كهيئة للتأمين الاجتماعي، وأكلت له مهمة التخفيف من الآثار الاجتماعية لعمليات تسريح العمال الجماعي بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة والمساهمة في خلق أنشطة خاصة للبطالين الذين تتراوح

أعمارهم بين 35 و50 سنة. شهد الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة مراحل، تختص كل مرحلة بالمهام المكلفة للصندوق من طرف السلطات العمومية.¹

الجدول رقم (19): تطور المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الجزائر للفترة (2015-2004)

عدد المشاريع الممولة	السنوات	عدد المشاريع الممولة	السنوات	عدد المشاريع الممولة	السنوات
34801	2012	2429	2008	13	2004
21412	2013	4221	2009	1901	2005
18823	2014	7465	2010	2236	2006
15449	2015	18490	2011	2574	2007

Source : www.ons.dz 28/07/2018



الشكل رقم (22): تطور المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الجزائر للفترة (2015-2004)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

شهدت المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الجزائر، تطورا عظيما جدا بنسبة تجاوزت 99 % من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، وتعتبر هذه الإحصائية

¹ www.cnac.dz/présentation. Vu le: 28/07/2018.

الوحيدة تقريبا في الاقتصاد الجزائري التي عرفت هذا النمو، والملاحظ أن عدد المشاريع الممولة تضاعف خاصة منذ سنة 2011، وهذا يعود لأحداث 2011 والتي دفعت الحكومة لتسهيل إجراءات تمويل مشاريع صندوق الوطني للتأمين من البطالة، ولقد تحملت نفقات التجهيز هذه الاعتمادات، وهنا نقول أن الإنفاق العمومي ساهم بشكل فاعل في تمويل وتدعيم مشاريع التأمين من البطالة، والتخفيض من نسبة البطالة بطريقة أو بأخرى.

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

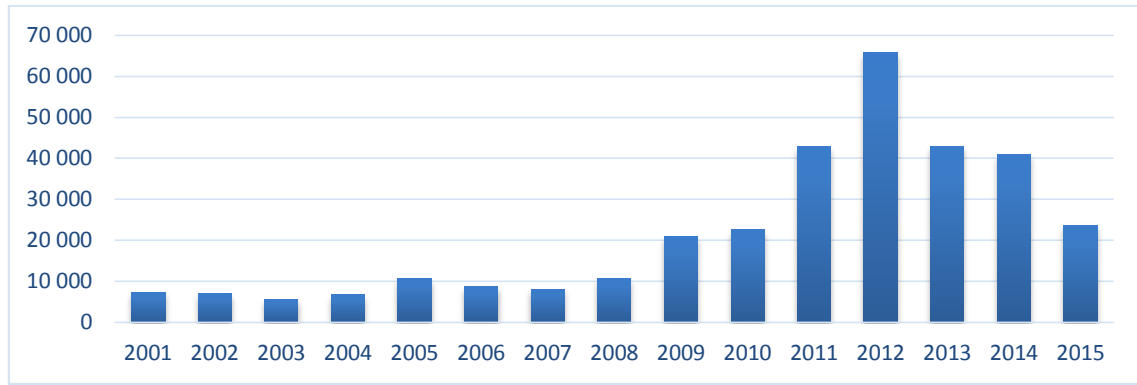
أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 234/96 المؤرخ في: 02 جويلية 1996، هيئة عمومية ذات الطابع الخاص، تمتلك الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت وصاية وزارة العمل. أوكلت لها مهمة تدعيم أصحاب المشاريع لخلق وتوسيع مؤسسات مصغرة.¹

الجدول رقم (20): تطور المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر للفترة (2001-2015)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	السنوات	عدد المشاريع الممولة
2001	7279	2009	20848
2002	7087	2010	22641
2003	5664	2011	42832
2004	6691	2012	65812
2005	10549	2013	43039
2006	8645	2014	40856
2007	8102	2015	23676
2008	10634		

Source : www.ons.dz 05/08/2018

¹ www.ansej.dz/présentation, vu le : 05/08/2018



الشكل رقم (23): تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر للفترة (2015-2004)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

تطور عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر بشكل واضح، حيث انتقل عدد المشاريع الممولة سنة 2001 من 7279 مشروع إلى 23676 مشروع سنة 2015، أي بنسبة نمو قدره 69%، لقد عرفت المشاريع الممولة تزايدا مستمرا شهد طفرة بعد سنة 2011، حيث تجاوز ضعف المشاريع عن السنة التي قبلها، وهذا أيضا يتعلق بالسياسة العامة للدولة تشجيع الشباب خاصة المؤسسات الصغيرة للقضاء على البطالة، ليصل عدد المشاريع الممولة سنة 2012 إلى لذروته بـ 65812 مشروع ممول، وبعدها أخذت في التراجع تدريجيا، وهذا يرجع طبعاً لتمويل كل المشاريع التي كانت ملفاتها على مستوى الوكالات، ومما سبق نقول أن الإنفاق العمومي ساهم في تقليص حجم البطالة من خلال تمويل كل مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حيث يعد مثل هذه المشاريع دافعا لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

في النهاية نستنتج أن الحكومة أدت دورا هاما من خلال صرف أموال ضخمة عن طريق الإنفاق العمومي أو بطرق أخرى من أجل تحسين معدل النمو الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة، وهذا يبين من خلال مجموعة الإحصائيات التي قمنا بعرضها ولهذا نقول أن للإنفاق العمومي الأثر الواضح خاصة على تقليص معدلات البطالة.

خاتمة الفصل الرابع:

اعتمدت الجزائر منذ 2001 أربع برامج إنمائية تحت تسميات مختلفة وأهداف مشتركة كانت مرحلية، كلفت الدولة أموالا ضخمة، انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، ووصولاً إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني، ولقد كان لهذه البرامج الإنفاقية الأثر الإيجابي من خلال تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً، وفي هذا يظهر أثر الإنفاق العمومي المباشر وغير المباشر، من خلال ما قمنا بعرضه من مختلف المعطيات في هذا الفصل، وفي الأخير نخرج بنتيجة أن مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تشهد وتعزز على أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

لم تعد التنمية الاقتصادية محصورة المجال والزمان وحتى المكان، فقد أصبحت أمرا حتميا على كل دول العالم حتى المتقدمة من خلال الحفاظ على المكتسبات، حيث تصب كل أهداف التنمية في جوهرها، ألا وهو الإنسان، لذلك بنيت كل أساليب قياسها عليه، من دخل فردي أو تحسن مستوى المعيشة أي مرتبطة أساسا بمجموعه من العوامل والاقتصادية والاجتماعية من خلال الزيادة في الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع.

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ أهدافها لابد من من توفير مجموعة من المتطلبات زيادة على تدخل الدولة الحتمي من أجل دفع وتوجيه التنمية، ويعتبر الإنفاق العمومي من أحد أهم الاتجاهات وأوجه تدخل الدولة من أجل تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، وهذا محور دراستنا أثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية، وقد تعددت صور الإنفاق وتقسيماته، ولكن في الأخير يهدف لتحقيق النفع العام إما في إطار التنمية الاقتصادية أو المصلحة العامة.

وبما أن الجزائر كغيرها من الدول النامية ترجو تحقيق التنمية الاقتصادية لبلوغ درجة الرفاهة لمواطنيها، اعتمدت مجموعة من البرامج التنموية من أجل تحقيق هذا، ولقد ساعدها الارتفاع المتواصل لأسعار البترول طول فترة تطبيق تلك البرامج، مما جعله محفزا للزيادة والتوسع في الإنفاق العمومي، ومن هذا المنطلق حاولنا تحليل ومناقشة إشكالية بحثنا عن طريق اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي قادنا إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج، التي دفعتنا لوضع اقتراحات تساعد في تحقيق مردود أفضل للتنمية الاقتصادية في الجزائر مستقبلا.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى، حيث أن التنمية الاقتصادية عملية شاملة الجوانب هدفها تحسين ورفع مستوى المعيشة، حيث تعدد مؤشرات وطرق القياس تدل على تعدد مجالاتها، وبعد تراكم كل المكاسب التي تحققها التنمية الاقتصادية تصل لرفاهية المجتمع.
- الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، إن الإنفاق العمومي أحد أهم طرق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وهذا ما لمسناه في دراستنا، حيث أن التنمية خاصة في الدول النامية -الجزائر- تتوقف على تدخل الدولة من خلال الإنفاق العمومي.
- الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، بأن التنمية الاقتصادية تتأثر بتحسين مؤشراتها من خلال الزيادة والتوسع في الإنفاق العمومي، خاصة إذا تعلق الأمر بالإنفاق العمومي الاستثماري، لأن التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتحملها الدولة وحدها.
- الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة صحتها، يؤثر الإنفاق العمومي بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما صادقت عليه مختلف الإحصائيات والمؤشرات التي عرضناها وحللناها.

نتائج الدراسة:

- الأثر الكبير الذي أحدثه الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية، خاصة في البلد الذي طبقت عليه الدراسة -الجزائر-، حيث أثبتت الدراسة أنه كلما زاد التوسع في الإنفاق العمومي تحسنت مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية خاصة الاجتماعية منها؛
- ساهمت مختلف البرامج الإنمائية في تحسين ظروف الحياة للمواطنين والاقتصاد عموما، خاصة منذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، وذلك لأنه البرنامج الوصيف، حيث البرنامج الأول كان معظم أهدافه اقتصادية أي إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تأثر الإنفاق العمومي الشديد بتقلبات أسعار البترول، التبعية الكبيرة للأسواق الدولية والعالم الخارجي عملية الإنفاق العمومي ومنه التنمية الاقتصادية؛
- التطور الملحوظ لحجم الإنفاق العمومي في الجزائر، حيث تضاعف الإنفاق أكثر من خمس مرات في نهاية الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي أعطته الدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- هناك اختلال واضح في بنية الإنفاق العمومي في الجزائر، حيث تشكل نفقات التشغيل أكثر من 63% لإجمالي النفقات العمومية، وهذا يدل على أن الدولة أخذت على عاتقها كثيرا من النفقات من الطبيعي ألا تتحملها، ويعبر هذا المؤشر على خطورة الأمر خاصة أن أي تدهور في أسعار البترول يقود البلاد للأزمة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية،...)
- هناك زيادة في عدد التلاميذ والطلبة والمنشآت القاعدية المتعلقة بقطاع التعليم والتعليم العالي، وهذا يعبر عن تحسين ظروف التمدريس في كل الأطوار مما يرفع ويحسن مؤشر التعليم؛

- عرفت التغطية الصحية اتساعا كبيرا في مجالها، وذلك راجع لزيادة عدد الطاقم الصحي، إضافة إلى التطور في كم ونوع المستشفيات بكل تخصصاتها، مما يدفع لتحسن الجانب الصحي للمواطنين؛
- ارتفاع مؤشر التنمية البشرية الذي تعتمد عليه كثير من الهيئات الدولية المهمة بحقوق الإنسان، في قياس مستوى المعيشة وظروف الحياة، حيث ارتفع من درجات منخفضة تخص بها الدول شديدة الفقر والتخلف، إلى معدلات مقبولة وقريبة من تلك الموجودة في الدول الغنية والمتطورة؛
- هناك حجم كبير من السكنات المنجزة والموزعة على امتداد فترة الدراسة، لم تشهده الجزائر من قبل، وهذا دلالة قاطعة تحسن ظروف السكن وزيادة نسبة الحصول عليه؛
- ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي هو تعبير اقتصادي عن زيادة الإنتاج الوطني، وهو ما يعود على المواطن بالإيجاب سواء من حيث توزيع الدخل وتحسن ظروف حياته؛
- زيادة الاستهلاك العائلي الذي يعني زيادة الطلب الكلي، أي مؤشر واضح على زيادة السلع والخدمات المعروضة، وهذا ينطوي على زيادة المنافسة والتي بدورها ترفع من جودة ونوعية الإنتاج؛
- يشكل الاستثمار العمومي الجزء الأهم من نفقات التجهيز، ولكن لا يعود هذا الاستثمار بمردود كبير على الاقتصاد، وهذا للطابع شبه المجاني لمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة؛
- أعطت الجزائر أهمية كبيرة للهياكل القاعدية، وذلك من خلال تضاعف مخصصاتها لأكثر من عشر مرات خلال فترة الدراسة، وتعتبر الهياكل القاعدية روح التنمية الاقتصادية؛
- معدل النمو الاقتصادي لم يعرف استقرارا واضحا، رغم أن هناك علاقة بين الإنفاق العمومي وقطاع البناء " المشاريع العامة" والتي تعتمد عليه الجزائر كثيرا لرفع معدل النمو الاقتصادي؛

- عرفت الجزائر تراجعاً كبيراً لمعدل وحجم البطالة طول فترة الدراسة وذلك من خلال حجم الاستثمارات التي أنجزت ومختلف الآليات والإجراءات الداعمة للتشغيل، كلها ساهمت في تخفيض معدل البطالة.

الاقتراحات:

- وفقاً لما تم عرضه من نتائج واعتماداً على دراستنا يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- على الجزائر أن ترشد نفقاتها وأن تحاول إعادة هيكلتها من خلال التقليل والتحكم في بعض النفقات التي لا يرجى منها عائد، ومحاولة تغليب نفقات التجهيز على نفقات التشغيل التي تعتبر تسرباً للأموال العامة من خلال تحمل الدولة لتكاليف يمكن استغناء عنها؛
- زيادة الرقابة وكفاءة التشغيل لمؤسسات الدولة خاصة التي تقدم خدمات مجانية، والتي تعتبر أهم المرافق الممنوعة للمال العام؛
- توجيه الإنفاق العمومي نحو هدف الإنفاق المنتج أي لابد على الدولة أن تسعى لصرف الأموال في الإنفاق الاستثماري العمومي والذي يحقق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- على الجزائر أن تتخلص من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات من خلال اللجوء إلى القطاعات المنتجة والتي تملك فيها ميزة تنافسية وغير مكلفة ونتائجها تظهر سريعاً لا تحتاج سنوات عديدة كالقطاع الفلاحي أو قطاع السياحة؛
- على الجزائر المواصلة في اعتمادها الفكر الكينزي في دفع الاقتصاد الوطني (سياسية الإنعاش الاقتصادي)، حيث أن التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي الوقت الحالي من الصعب أن يكون للقطاع الخاص أثر كبير إلا فيما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية المحدودة النتائج، لذا لابد أن تبقى الدولة في تحمل التنمية؛

- العمل على العدالة أكثر في توزيع الدخل الوطني، خاصة للمناطق الحدودية والجنوبية لأن التوزيع الأمثل للدخل هو التوزيع العادل للتنمية الاقتصادية؛
- تعزيز وتنشيط المكتسبات المحققة منذ بداية الدراسة من طرف الدولة أو المواطنين، ومحاولة استغلال المكتسبات المحققة في عملية التنمية الاقتصادية أي اعتبارها مستلزمات ضرورية، كون ما حقق على مستوى الهياكل أو حتى زيادة في مكتسبات العامل البشري من خلال تحسن مؤشرات الصحة والتعليم ما يضمن مردودية إضافية للتنمية الاقتصادية

آفاق البحث:

- تطرقنا في دراستنا لأثر الإنفاق العمومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ومن خلال ما تقدم نود وضع بعض العناوين التي قد تكون أساسا للبحوث اللاحقة:
- إشكالية تقلبات أسعار البترول وأثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
 - سياسات الإنفاق العمومي في الجزائر وتحديات التنمية؛
 - قياس كفاءة نفقات التجهيز في الجزائر وأثرها على التنمية؛
 - أثر إعادة هيكلة الإنفاق العمومي على مسيرة التنمية في الجزائر؛
 - دراسة جدوى الاستثمار العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - أثر تمويل التنمية الاقتصادية على الاقتصاد الوطني؛
 - دراسة تحليلية وقياسية للبرامج الإنمائية في الجزائر منذ الاستقلال بين الواقع المأمول.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
- 2- ادهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأوراق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجواهر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- 3- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 4- إيهاب عيسى، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، 2017.
- 5- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 6- جمال حلاوة، علي مصباح، مدخل إلى عالم التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- جمال داود سلمان الديلمي، التنمية الاقتصادية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2015.
- 8- جهاد احمد أبو سندس، عبد الناصر طالب نزال الزبود، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 9- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية، عمان، الأردن، 2014.
- 10- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
- 11- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 12- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 13- حمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

- 14- خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 15- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 16- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2014.
- 17- سعاد راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 18- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 19- صبحي تدریس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- 20- صبرينة يونس، الخطط وإشكالية التنمية الاقتصادية، مكتبة وفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 21- طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 22- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 23- عادل حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010.
- 24- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 25- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 26- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 27- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014.
- 28- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 29- فليح خلف، مدخل إلى المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 30- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 31- محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

- 32- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 33- محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، المالية العامة، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 34- محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 35- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 36- محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 37- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، 2010.
- 38- محمد عبد الله الفلاح، التشريعات المالية والضريبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 39- محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثاره في التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 40- محمد محرز عباس، المدخل إلى الجباية والضرائب، الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارات للنشر، 2010.
- 41- مصطفى يوسف الكافي، التخطيط والتنمية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 42- مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 43- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- 44- هيثم لعبيبي إسماعيل، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 45- وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014.
- 46- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مطبعة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 47- يوسف حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

II. المذكرات والأطروحات

- 48- أسماء ناوسيس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014
- 49- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
- 50- بصاديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2008-2009.
- 51- بلقاسم زيان، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017-2018.
- 52- بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج النمو 2003-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016.
- 53- بن دعاس زهير، الاندماج المالي الإقليمي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- 54- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
- 55- جنان احمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
- 56- خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 57- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 58- سعود عبد المجيد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 59- سعيداني سعاد، دور الاستثمار في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فارس يحي، المدية، 2015-2016.

- 60- شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014-2015.
- 61- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 62- طويرات وليد، سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014-2015.
- 63- عبد الحميد بوعبدلي، أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فارس يحي، المدية، 2014-2015.
- 64- عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2013-2014.
- 65- علي بن يحي عبد القادر، تأثير الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
- 66- عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فارس يحي، المدية، 2014-2015.
- 67- الغلم مريمة، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة صندوق الزكاة الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، 2015-2016.
- 68- قطوش فاطمة الزهراء، إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 69- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، محمد خيضر-بسكرة، 2013-2014.
- 70- لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

- 71- محمد عبد الوهاب، دور إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 72- معاشي سفيان، أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016.
- 73- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
- 74- نبيل جمال سليم عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
- 75- هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس. سطيف 1، 2014-2015.

III. المجالات

- 75- براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الابداع، العدد 7، 2017.
- 76- بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2014.
- 77- بوشامة مصطفى، بعلة الطاهر، اعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 14، 2016.
- 78- تركي كاظم عبيس، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، مجلة بابل، العراق، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 3، 2011.
- 79- زبير محمد، شبوب محمد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية المستدامة، مجلة الرواق، الجزائر، العدد 06، جويلية، 2017.
- 80- سليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الانعاش الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، 2015.
- 81- صالح محرز، توفيق حناشي، انعكاسات الاستثمارات المباشرة على النمو والتنمية الشاملة المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 4، 2018.

- 82- عتو الشارف، حدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 4، 2016.
- 83- غرداين حسام وآخرون، مقارنة وضعية المالية العامة في الدول الإسلامية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 4، 2014.
- 84- كهينة بركون، دور الصحافة الاقتصادية المكتوبة في نشر الوعي التنموي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 5، جوان، 2016.
- 85- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 86- معمري محمد، شياوي عبد العزيز، السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 1، المجلد 2، 2015.
- 87- ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، العدد 3، 2013.

IV. الملتقيات والمؤتمرات والندوات

- 88- محمد كريم قروف، تقدير فعاليات سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2011-2012)، مداخلة للملتقى الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11 و 12 مارس 2013.
- 89- يحيوي سمير، معمري ليلي، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

V. المحاضرات والدروس

- 90- جمام محمود، محاضرات في مقياس الجباية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013.
- 91- جمام محمود، محاضرات في مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013.
- 92- خبابة عبد الله، أساسيات في الاقتصاد العام، محاضرات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.
- 93- سمير لعسوف، المالية العامة في الجزائر، محاضرات في المالية العامة، 2015.
- 94- صونيا عابد، محاضرات في المالية العامة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013-2014.

95- ع-ل، دروس في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012-2013.

VI. النصوص التشريعية والتنظيمية

- 96- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 28 رمضان 1421 هـ / 24 ديسمبر 2000م، العدد 80.
- 97- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 08 شوال 1422 هـ / 23 ديسمبر 2001م، العدد 79.
- 98- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 21 شوال 1423 هـ / 25 ديسمبر 2002م، العدد 86.
- 99- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 05 ذو القعدة 1424 هـ / 29 ديسمبر 2003م، العدد 83.
- 100- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 18 ذو القعدة 1425 هـ / 30 ديسمبر 2004م، العدد 85.
- 101- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 29 ذو القعدة 1426 هـ / 31 ديسمبر 2005م، العدد 85.
- 102- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 07 ذو الحجة 1427 هـ / 27 ديسمبر 2006م، العدد 85.
- 103- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 ذو الحجة 1428 هـ / 31 ديسمبر 2007م، العدد 82.
- 104- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 03 محرم 1430 هـ / 31 ديسمبر 2008م، العدد 74.
- 105- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 14 محرم 1431 هـ / 31 ديسمبر 2009م، العدد 78.
- 106- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 24 محرم 1432 هـ / 30 ديسمبر 2010م، العدد 80.
- 107- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 04 صفر 1433 هـ / 29 ديسمبر 2011م، العدد 72.
- 108- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 16 صفر 1434 هـ / 30 ديسمبر 2012م، العدد 72.
- 109- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 28 صفر 1435 هـ / 31 ديسمبر 2013م، العدد 68.
- 110- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 09 ربيع الأول 1436 هـ / 31 ديسمبر 2014م، العدد 78.
- 111- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 19 ربيع الأول 1437 هـ / 31 ديسمبر 2015م، العدد 72.
- 112- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 29 ربيع الأول 1438 هـ / 29 ديسمبر 2016م، العدد 77.
- 113- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.
- 114- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مايو 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 115- Adjilane ABDYOU, **Le developpement humain dans les PVD**, Oujda – Maroc, 2006.
- 116- Ahmed B. Al-Bakr, Mohanned A. Al Salman, **A Descriptive StudyThe Concept of Gross Domestic Product**, working paper No 16/3, February 2016, site: sama.gov.sa
- 117- Bernard Bret, **le tiers monde : croissance, développement et inégalités**, 2006, Ed Ellipses 3^{ème}, Paris.
- 118- Bernard Wacquez, **La dépense publique**, Ed. institut de l'entreprise, paris, 2002.
- 119- Bertrand Blancheton, **science économique**, Edition DUNOD, paris 2009.
- 120- Bonsu and Muzindutsi, **Macroeconomic Determinants of Household Consumption Expenditure in Ghana: A Multivariate Cointegration**

- Approach**, *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol. 7, no 4(2017).
- 121- Bruno Marcel, Jacques Taieb, **Le chômage aujourd'hui : un phénomène pluriel**, France, Ed Narthan, 1991.
 - 122- DELAPLACE Marie, **Monnaie et financement de l'économie**, DUNOD, 2^e édition, Paris, 2006.
 - 123- DEVELAY M. **De l'apprentissage à l'enseignement**, Ed. E.S.F, Paris, 1992.
 - 124- Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Edition Berti, Alger, 2009.
 - 125- François Perroux, **Les théories de la croissance**, paris, 1999.
 - 126- Gregory N.Mankiw, **Macroéconomie**, De Boeck Supérieur s.a. Bruxelles, 2013.
 - 127- Gustav Ranis, Frances Stewart and Emma Samman, **Human Development: beyond the HDI**, Center Discussion Paper NO. 916, ECONOMIC GROWTH CENTER, YALE UNIVERSITY, June 21, 2005.
 - 128- HAUMONT Nicole, **Habitat et modèles culturels**, Revue française de sociologie, 1968.
 - 129- Mark Miller et Shakira Mustapha, **La gestion de l'investissement public**, London, 2016.
 - 130- Matthias Flatscher, TorstenLiem, **What is health? what is disease? thoughts on a complex issue**, The AAO Journal, Vol.21, Issue 4 2011.
 - 131- MINODIER C. **Projections de ménages à l'horizon 2030**, INSEE, 2006.
 - 132- MULLER.J, **Manuel et application économique**, Edition DUNOD, Paris, 1999.
 - 133- Walter Buhr, **What is Infrastructure?**, Department of Economics, School of Economic Disciplines, University of Siegen. Siegen Discussion Paper No. 107-03.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

- 134- www.ansej.dz
- 135- www.aps.dz
- 136- www.cnac.dz
- 137- www.dgpp.mf.gov.dz
- 138- www.mhuv.gov.dz
- 139- www.ons.dz
- 140- www.premier-ministre.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم (01): التقرير الوطني حول التنمية البشرية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

C.N.E.S. | **Rapport National**
sur le Développement Humain
2013-2015

Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement
humain durable en Algérie?

Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies
pour le développement



C. TABLEAUX STATISTIQUES

1. INDICES DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Tableau A-1.1 : Evolution de l'IDH et de ses composantes

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Indice de l'espérance de vie	0,728	0,808	0,840	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,880
Indice d'éducation	0,468	0,481	0,540	0,580	0,612	0,627	0,641	0,659	0,673
Indice du RNB	0,635	0,659	0,704	0,725	0,731	0,734	0,740	0,739	0,744
Indice du développement humain (IDH)	0,600	0,635	0,684	0,711	0,729	0,737	0,744	0,753	0,761

Source : calculs ONES

Tableau A-1.2 : Evolution de l'indice d'espérance de vie

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Espérance de vie à la naissance (années)	67,3	72,5	74,6	75,6	76,3	76,5	76,4	77,0	77,2
Indice de l'espérance de vie à la naissance	0,728	0,808	0,840	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,880

Source : calculs ONES

Tableau A-1.3 : Evolution de l'indice d'éducation et ses deux composantes

Années	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Durée attendue de scolarisation (années)	10,7	12,0	12,6	12,7	13,4	13,8	14,2	14,6	15,0
Durée moyenne de scolarisation (années)	5,5	6,2	6,9	7,0	7,2	7,3	7,4	7,6	7,7
Indice d'éducation*	0,481	0,540	0,580	0,586	0,612	0,627	0,641	0,659	0,673

Source : * calcul ONES

Durée attendue de scolarisation : données administratives des départements ministériels

Durée moyenne de scolarisation : extrapolation des données sur les niveaux d'instruction de la population 25 ans et plus en appliquant les taux d'accroissements intercensitaires entre PCPI 1990 et 2000.

Tableau A-1.4 : Evolution du RNB/hab/\$PPA et de l'indice de revenu

Années	1996	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
RNB / hab / \$PPA	6685,6	7824,4	10592,1	12125,6	12603,3	12871,8	13438,0	13301,3	13771,2
Indice de Revenu National Brut RNB	0,635	0,659	0,704	0,725	0,731	0,734	0,740	0,739	0,744

Source : calculs CNES

Tableau A-1.5 : Evolution de l'IDHI et des sous-indices afférents

Années	1996	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Indice de développement humain – IDH	0,600	0,635	0,684	0,711	0,729	0,737	0,744	0,753	0,761
Indice de développement humain ajusté aux inégalités – IDHI	0,454	0,494	0,535	0,566	0,580	0,590	0,592	0,602	0,609
La perte due aux inégalités (%)	24,4	22,1	21,7	20,4	20,4	19,9	20,4	20,1	20,0
Indice de l'espérance de vie à la naissance ajusté aux inégalités	0,554	0,664	0,717	0,745	0,755	0,767	0,767	0,775	0,779
Indice d'éducation ajusté aux inégalités	0,327	0,334	0,362	0,398	0,419	0,427	0,426	0,442	0,452
Indice RNB ajusté aux inégalités	0,516	0,544	0,590	0,612	0,617	0,627	0,634	0,635	0,641

Source : calculs CNES

Tableau A-1.6 : Evolution de l'indice d'espérance de vie ajusté aux inégalités

Années	1996	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Indice de l'espérance de vie	0,728	0,808	0,840	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,880
Indice de l'espérance de vie à la naissance ajusté aux inégalités	0,554	0,664	0,717	0,745	0,755	0,767	0,767	0,775	0,779
Perte ou écart en (%)	23,9	17,8	14,7	12,9	12,9	11,8	11,6	11,6	11,5

Source : calculs CNES

ملحق رقم (02): نشریات الديوان الوطني للإحصاء

الديوان الوطني للإحصائيات



الجزائر بالأرقام

نتائج :
2015 - 2013

نشرة 2016

رقم 46

السكن

توزيع تسليم المساكن
حسب الولاية
(خارج البناء الذاتي)

الوحدة : عدد

الولاية	2013	2014	2015	الولاية	2013	2014	2015
أدرار	¹ 4 814	¹ 10 168	7 512	قسنطينة	¹ 6 078	8 493	9 613
الشلف	¹ 8 622	¹ 13 751	7 485	المدية	¹ 5 631	¹ 9 996	9 545
الأغواط	¹ 4 457	¹ 5 261	7 011	مستغانم	¹ 7 020	¹ 7 335	8 429
أم البواقي	¹ 6 908	¹ 6 342	7 212	مسيلة	¹ 8 549	¹ 8 986	7 877
باتنة	¹ 7 662	¹ 14 698	9 864	محسكر	¹ 6 544	¹ 11 903	9 523
بجاية	¹ 10 322	¹ 7 892	7 344	ورقلة	¹ 5 239	5 315	5 022
بسكرة	¹ 3 437	5 761	6 076	وهران	¹ 5 684	¹ 4 245	13 295
بشار	¹ 2 240	4 811	5 818	البيض	¹ 2 782	4 167	3 423
البليدة	¹ 2 875	¹ 2 598	3 134	إليزي	¹ 603	¹ 1 436	1 288
البويرة	¹ 8 493	¹ 9 385	7 615	برج بوعريج	¹ 7 487	¹ 10 667	4 829
تمنراست	3 525	4 778	4 188	بومرداس	¹ 6 620	¹ 6 294	6 690
تبسة	¹ 2 688	¹ 3 138	3 549	الطارف	5 539	5 512	2 773
تلمسان	¹ 7 731	¹ 7 513	6 722	تندوف	¹ 1 059	¹ 1 744	1 661
تيارت	¹ 3 926	¹ 5 811	5 076	تسميلت	¹ 3 387	¹ 5 110	3 961
تيزي وزو	¹ 14 338	¹ 11 071	9 322	الواد	¹ 5 422	¹ 6 450	5 864
الجزائر	¹ 14 388	¹ 12 195	11 645	خنشلة	¹ 4 290	¹ 4 732	6 369
الجلفة	¹ 6 381	¹ 10 057	8 775	سوق أهراس	¹ 3 902	¹ 5 764	3 973
جيجل	¹ 4 039	¹ 4 157	3 940	تيبازة	3 658	¹ 9 870	9 256
سطيف	¹ 10 557	¹ 13 244	14 759	ميلة	¹ 6 168	¹ 6 776	6 538
سعيدة	1 612	¹ 3 627	5 133	عين الدفلة	¹ 4 007	¹ 10 135	8 145
سكيكدة	¹ 4 750	¹ 9 488	6 341	النعام	¹ 2 302	¹ 3 447	2 972
سيدي بلعباس	¹ 2 703	3 142	3 934	عين تموشنت	¹ 2 870	¹ 4 016	4 357
عنابة	¹ 5 457	¹ 8 482	3 802	غرداية	¹ 2 307	2 413	3 746
قالمة	¹ 3 885	¹ 3 837	3 924	غليزان	¹ 3 658	¹ 8 114	10 937

مجموع الجزائر	2013	2014	2015
	¹ 256 616	¹ 334 127	310 267

¹ أرقام مراجعة مقارنة بالنشرات السابقة (أنظر الجزائر بالأرقام رقم 44 و 45)

المصدر : وزارة السكن والعمران.

الصحة

السلك الطبي و الشبه الطبي¹

2015	2014	2013	التعيين / السنة
98 551	93 322	89 556	عدد العمال في السلك الطبي
			منهم :
73 431	69 076	66 236	- أطباء *
13 645	13 168	12 782	- جراحو الأسنان
11 475	11 078	10 538	- صيدلة
123 458	121 803	123 344	عدد العمال في السلك الشبه الطبي
			منهم :
90 939	88 478	83 503	- تقنيون سامون
6 698	8 275	15 917	- تقنيون
25 821	25 050	23 924	- مساعدون في السلك الشبه الطبي

* أطباء عامون و أخصائيون و مقيمون.

التغطية الصحية²

2015	2014	2013	عدد السكان لكل :
544	566	578	طبيب
2 929	2 970	2 996	جراح أسنان
3 483	3 531	3 634	صيدلي
439	442	459	تقني سامي
5 966	4 727	2 406	تقني
1 548	1 561	1 601	مساعد في الصحة

عدد الأطباء حسب قطاع النشاط¹

2015		2014		2013		أطباء جراحو الأسنان صيدالة المجموع
القطاع		القطاع		القطاع		
الخاص	العمومي	الخاص	العمومي	الخاص	العمومي	
18 478	54 953	16 770	52 306	15 911	50 325	
6 384	7 261	5 928	7 240	5 587	7 195	
9 974	1 501	9 794	1 284	9 520	1 018	
34 836	63 715	32 492	60 830	31 018	58 538	

¹ المصدر: وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات

² المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

التعليم

التعليم الابتدائي و المتوسطي¹

1 - التلاميذ المسجلين :

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
4 081 546	3 886 773	3 730 460	3 580 481	التعليم الابتدائي*
47,69	47,71	47,68	47,58	منهم : بنات ب %
2 614 393	2 575 994	2 605 540	2 647 500	التعليم المتوسطي**
47,72	47,55	47,62	47,51	منهم : بنات ب %
6 695 939	6 462 767	6 336 000	6 227 981	مجموع التلاميذ في الابتدائي و المتوسطي
47,71	47,65	47,65	47,55	منهم بنات ب %

ملاحظة : * يخص التعليم الإبتدائي إبتدائا من السنة الدراسية 04/2003 سابقا الطورين الأول و الثاني من التعليم الأساسي.

** يخص التعليم المتوسط إبتدائا من السنة الدراسية 04/2003 سابقا الطور الثالث من التعليم الأساسي.

2 - المعلمون :

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
168 230	164 930	156 737	153 578	التعليم الابتدائي*
119 941	112 119	100 985	92 391	منهم : إناث
18	02	00	04	أجانب
151 044	148 836	145 655	144 901	التعليم المتوسطي
101 029	96 856	92 735	89 128	منهم : إناث
01	07	0	08	أجانب

* بما في ذلك المدرء المكلفون بالتدريس.

3 - المنشآت القاعدية :

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
142 942	139 316	135 924	133 419	عدد حجرات الدرس المستعملة (التعليم الابتدائي)
16 002	15 272	15 546	15 953	منها : حجرات مستعملة للتعليم التحضيري
18 588	18 333	18 143	17 995	عدد المدارس الابتدائية (التعليم الابتدائي)
5 339	5 239	5 159	5 086	عدد الأكماليات للتعليم المتوسط

¹ المصدر : وزارة التربية الوطنية

التعليم الثانوي¹

1- التلاميذ المسجلون:

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
1 378 860	1 526 779	1 499 740	1 497 875	التلاميذ المسجلون
56,72	57,63	58,22	57,57	منهم إناث ب %

2- الأساتذة:

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
99 746	99 123	95 382	89 882	المجموع
61 668	59 437	56 105	51 716	منهم : إناث
05	04	11	13	أجانب

3 - المنشآت القاعدية:

16/2015	15/2014	14/2013	13/2012	
2 251	2 141	2 043	1 956	التأهيلات

¹ المصدر : وزارة التربية الوطنية

التعليم العالي¹

1 - الطلبة المسجلون و حاملوا الشهادات :

16/2015	15/2014	14/2013	التعيين
1 315 744	1 165 040	1 119 515	أ - و.ت.ع.ب.ع.* - المسجلون في التدرج - المسجلون في ما بعد التدرج حاملو الشهادات (و.ت.ع.ب.ع.*)
76 961	76 510	70 734	
...	311 976	271 430	
53 565	48 505	38 506	ب - جامعة التكوين المتواصل - المسجلون فيما قبل التدرج - المسجلون في التدرج حاملو الشهادات جامعة التكوين المتواصل
48 939	47 924	55 229	
...	7 530	6 057	
17 859	18 509	13 766	ج - خارج و.ت.ع.ب.ع.* - المسجلون في التدرج حاملو الشهادات خارج (و.ت.ع.ب.ع.*)
...	7 474	598	

* و.ت.ع.ب.ع. : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2 - الأساتذة:

16/2015	15/2014	14/2013	مجموع الأساتذة *
56 876	54 533	52 251	في المؤسسات الجامعية
57 729	55 906	53 457	- دائمين
56 061	53 622	51 299	منهم: - أجناب
72	93	107	- شركاء
1 668	2 284	2 158	في مؤسسات جامعة التكوين المتواصل
761	761	1 081	- دائمين
79**	79	83	- شركاء
682**	682	998	في مؤسسات خارج (و.ت.ع.ب.ع.)
830	903	910	- دائمين
736	832	869	منهم: - أجناب
4	8	6	- شركاء
94	71	41	

* مجموع الأساتذة = أساتذة المؤسسات الجامعية (دائمين) + الدائمين في جامعة التكوين المتواصل + أساتذة مؤسسات خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائمين.

** يتعلق الأمر بمعطيات سنة 15/2014

3 - المنشآت القاعدية (و.ت.ع.ب.ع.) :

16/2015	15/2014	14/2013	التعيين
50	48	47	الجامعة *
13	10	10	المركز الجامعي
10	6	4	المدرسة العليا للأساتذة (م.ع.أ.)
1	1	1	المدرسة العليا للتعليم التقني (م.ع.ت.ت.)
20	20	17	المدرسة الوطنية العليا
12	12	9	المدرسة التحضيرية

* لا تشمل جامعة التكوين المتواصل

¹ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	المنشآت
...	280	...	276	275	372	275	268	261	المستشفيات
...	...	...	...	...	...	...	...	...	منها:
...	231	...	231	230	227	230	224	217	- الهياكل الاستشفائية
...	13	...	13	13	13	13	13	13	- مراكز استشفائية جامعية (إ.ج.أ.)
...	36	...	32	32	32	32	31	31	- مؤسسات استشفائية متخصصة (إ.م.أ.)
...	1 248	1 292	1 275	1 285	1 281	1 268	1 252	1 185	مركز صحي
...	520	516	512	516	513	504	497	482	عيادات متعددة الخدمات
...	4 684	4 628	4 545	4 412	4 228	4100	3 964	3851	قاعات العلاج
...	57 597	...	58 906	57 086	55 233	54 869	54 618	54 170	عدد الأسرة بالمستشفيات (1)
...	476	...	429	445	403	442	430	437	نور الولادة**
...	7 708	...	6 911	6 514	6 046	5800	5 576	5 299	الصيدليات
...	...	...	...	...	...	...	...	...	منها:
...	1 019	...	1 054	1 012	1 051	1022	989	994	العمومية
...	6 689	...	5 857	5 502	4 995	4778	4 587	4 305	الخاصة
...	592	...	599	603	563	564	515	448	مراكز طبية اجتماعية (إ.ج.أ.)
...	46	...	46	48	48	48	48	48	مختبرات للطفلة والولادة

ملاحظات: من 1999 إلى 2010: لا تشمل الوحدات الغير المعلنة.
 - و ما تجدر الإشارة إليه و ابتداءاً من 1999 موسمي خط القطاعات الصحية سابقا بالهيكل الاستشفائية.
 - الهياكل الاستشفائية = القطاعات الصحية + العيادات الاستشفائية + نور الولايات الحضرية.
 - يتعلق الأمر بنور الولايات الريفية و الحضرية للقطاعات العمومية و الخاصة.
 (1) يتعلق الأمر بأسرة الهياكل الاستشفائية، المراكز الاستشفائية الجامعية و المؤسسات الاستشفائية المتخصصة.

جدول 5.4: المنشآت القاعدية الصحية المتولدة من 2008 إلى 2010

2010	2009	2008	المنشآت
عدد الأسرة (تقريباً) (1)	العدد	عدد الأسرة (تقريباً) (1)	العدد
37 775	194	37 565	192
679	04	608	04
11 889	13	12 342	13
612	01	700	01
10 824	64	10 475	61
37 185	190	37 185	190
600	04	600	04
12 115	13	12 115	13
700	01	700	01
9 932	57	9 932	57

(1) قرأ أن الأسرة القاعدية للمؤسسات العمومية الاستشفائية تقطعا الذي يتعلق الأمر بالأسرة المنظمة.
 ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008-2009 و 2010، يتعلق الأمر بالتولدة الجديدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم بثروه في الطبقات السابقة (أنظر الجدول 4.4).

جدول 5.4 (تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتولدة من 2008 إلى 2010

2010	2009	2008	المنشآت
عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد
-	271	-	271
3 272 ⁽¹⁾	1 491	1 436	1 988 ⁽¹⁾
-	5 350	-	5 258
3 200	431	2 914	427
...	97	...	94
-	528	-	521
-	616	-	614
-	50	-	50
61 779	-	61 690	-
-	9 264	-	8 837
-	8 322	-	7 876
-	89,83	-	89,13
-	6 208	-	5 904
-	6 315	-	6 206
-	5 105	-	4 909
-	376	-	335
-	5 621	-	5 621
-	6 202	-	6 202
-	4 717	-	4 717
-	301	-	301

(1) أسرة الاستعمالات.
 (2) نور الولادة العمومية = نور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات و في بعض قاعات العلاج.
 (3) تتعلق بعوائد طبية جراحية خاصة.
 * يتعلق الأمر بنور الولادة الريفية و الحضرية للقطاعات العمومية و الخاصة.
 ملاحظة: 1- ابتداءاً من سنة 2008 تم استبدال تولدة جديدة لقطاع الصحة.
 2- تم تحويل المراكز الصحية إلى عيادات أو قاعات العلاج.

الجدول 4.1 : التعليم – التلاميذ و الطلبة المسجلون - السنة الدراسية : 1988/1987 إلى 1996/1995 -

بالات	المستوى	87/88	88/89	89/90	90/91	91/92	92/93	93/94	94/95	95/96
1- التعليم الابتدائي	3 802	3 911	4 028	4 189	4 357	4 436	4 515	4 549	4 618	4 618
2- التعليم المتوسط	1 491	1 396	1 409	1 423	1 490	1 558	1 619	1 652	1 692	1 692
3- التعليم الثانوي	592	715	754	752	743	747	793	821	853	853
بما في ذلك : - ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)	464	559	589	599	595	565	421	480	499	499
- ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)	128	156	165	153	96	129	107	64	69	69
- جذع مشترك	-	-	-	-	-	252	253	265	277	285
4- التعليم المتوسط و الثانوي	2 083	2 111	2 163	2 175	2 233	2 305	2 412	2 473	2 545	2 545
منهم بقدرات ب %	41,6	42,1	42,6	43,3	43,9	44,6	45,3	46,0	46,4	46,4
5- التعليم العالي*	173,8	180,8	195,3	207,8	236,4	257,4	251,0	252,6	267,3	267,3
- طلبة في الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- طلبة ج.ت.م. (قبل التخرج و التخرج)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* الطلاب المسجلون في المعاهد للتخرج و ما بعد التخرج في المعاهد الخمسة لوزارة الثقافة بالتعليم العالي
** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع
*** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع

الجدول 5.1 : التعليم – التلاميذ و الطلبة المسجلون - السنة الدراسية : 1997/1996 إلى 2003/2002 -

بالات	المستوى	96/97	97/98	98/99	99/00	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04
1- التعليم الابتدائي	4 675	4 719	4 779	4 843	4 721	4 692	4 613	4 613	4 613
2- التعليم المتوسط	1 763	1 838	1 899	1 896	2 015	2 116	2 186	2 186	2 186
3- التعليم الثانوي	855	879	910	922	976	1 041	1 096	1 096	1 096
بما في ذلك : - ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)	496	507	523	518	541	571	619	619	619
- ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)	65	65	63	58	38	61	66	66	66
- جذع مشترك	294	307	324	346	377	409	411	411	411
4- التعليم المتوسط و الثانوي	2 618	2 717	2 809	2 818	2 991	3 157	3 282	3 282	3 282
منهم بقدرات ب %	47,9	48,8	49,7	50,6	50,7	50,7	51,2	51,2	51,2
5- التعليم العالي*	302,5	357,6	391,9	428,8	488,6	570,0	616,3	616,3	616,3
- طلبة و ت.ت.ع.ج.ت.م. (قبل التخرج و ما بعد التخرج)	285,6	339,5	372,7	408,0	466,1	543,9	590,0	590,0	590,0
منهم في التخرج	39,1	38,4	39,9	50,8	52,8	48,0	58,4	58,4	58,4
منهم في التخرج	12,1	13,8	14,3	18,3	19,8	24,8	30,2	30,2	30,2
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* الطلاب المسجلون في المعاهد للتخرج و ما بعد التخرج في المعاهد الخمسة لوزارة الثقافة بالتعليم العالي
** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع
*** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع

الجدول 6.1 : التعليم – التلاميذ و الطلبة المسجلون - السنة الدراسية : 2003/04 إلى 2010/11 -

بالات	المستوى	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10	2010/11
1- التعليم الابتدائي	4 508	4 362	4 197	4 079	3 932	3 247	3 308	3 346	3 346
2- التعليم المتوسط	2 222	2 256	2 221	2 443	2 596	3 158	3 053	2 980	2 980
3- التعليم الثانوي	1 122	1 123	1 176	1 036	975	975	975	1 171	1 199
بما في ذلك : (ث.ت.ع) ثانوية التعليم العام	644	633	643	729	627	551	698	728	728
(ث.ت.ت) ثانوية التعليم التقني	66	64	59	34	8	-	-	-	-
- جذع مشترك	412	426	474	273	340	424	473	471	471
4- التعليم المتوسط و الثانوي	3 344	3 379	3 397	3 479	3 571	4 133	4 224	4 179	4 179
منهم بقدرات ب %	51,7	51,9	52,2	52,1	51,9	50,9	51,4	51,4	51,4
5- التعليم العالي*	653,2	755,5	780,8	864,1	1 000,8	1 103,8	1 093,3	1 138,6	1 138,6
- طلبة و ت.ت.ع.ج.ت.م. (قبل التخرج و ما بعد التخرج)	623,0	721,8	743,1	820,7	952,1	1 048,9	1 034,3	1 077,9	1 077,9
منهم في التخرج	63,3	59,6	59,8	65,0	72,4	80,9	80,4	79,3	79,3
منهم في التخرج	34,6	36,4	36,9	37,4	42,6	45,8	51,0	50,0	50,0
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منهم في التخرج	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* الطلاب المسجلون في المعاهد للتخرج و ما بعد التخرج في المعاهد الخمسة لوزارة الثقافة بالتعليم العالي
** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع
*** ج.ت.م. = جامعة التكوين الشرائع

الطلاب خارج وزارة التعليم العالي

بالات	المستوى	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10	2010/11
بالتعليم العالي	47 282	20 173	18 980	11 058	9 940	7 301	7 566	6 828	7 792
بالتعليم المتوسط	42 614	39 898	45 140	43 013	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370
بالتعليم الثانوي	39 898	45 140	43 013	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370	22 370
بالتعليم المتوسط و الثانوي	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370	22 370	22 370	22 370	22 370
بالتعليم العالي	47 282	20 173	18 980	11 058	9 940	7 301	7 566	6 828	7 792
بالتعليم المتوسط	42 614	39 898	45 140	43 013	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370
بالتعليم الثانوي	39 898	45 140	43 013	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370	22 370
بالتعليم المتوسط و الثانوي	35 051	31 630	24 604	22 370	22 370	22 370	22 370	22 370	22 370

ملحق رقم (03): نفقات التشغيل ونفقات التجهيز لسنوات 2001-2017

28. رمضان عام 1421 هـ
24. ديسمبر سنة 2000 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80

37

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التشغيل لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (د.ج)	الوزارات
2.251.812.000	رئاسة الجمهورية.....
786.624.000	مصالح رئيس الحكومة.....
149.468.622.000	الدفاع الوطني.....
10.036.739.000	العدل.....
79.978.496.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
10.093.797.000	الشؤون الخارجية.....
19.552.745.000	المالية.....
160.694.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات.....
3.226.887.000	الموارد المائية.....
70.383.000	المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.....
927.725.000	الطاقة والمناجم.....
137.413.766.000	التربية الوطنية.....
4.454.559.000	الاتصال والثقافة.....
43.591.873.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
5.835.582.000	الشباب والرياضة.....
1.955.564.000	التجارة.....
1.069.033.000	البريد والمواصلات.....
9.131.647.000	التكوين المهني.....
5.406.199.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
18.448.445.000	السكن والعمران.....
274.839.000	الصناعة وإعادة الهيكلة.....
37.807.552.000	العمل والحماية الاجتماعية.....
68.219.000	التضامن الوطني.....
81.349.481.000	المجاهدين.....
16.569.003.000	الزراعة.....
30.232.000	العلاقات مع البرلمان.....
38.324.796.000	الصحة.....
2.060.842.000	الأشغال العمومية.....
379.509.000	تهيئة الإقليم والبيئة.....
517.444.000	السياحة والصناعة التقليدية.....
3.492.054.000	النقل.....
272.714.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
685.007.877.000	المجموع الفرعي
151.286.299.000	التكاليف المشتركة
836.294.176.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2001 حسب القطاعات

القطاعات	اعتمادات الدفع (بآلاف د.ج.)	رخص البرامج (بآلاف د.ج.)
المحروقات	-	-
الصناعات المصنعة	500.000	500.000
المناجم والطاقة	5.600.000	9.900.000
(منها الكهرباء الريفية)	4.000.000	8.000.000
الفلاحة والري	56.770.000	119.300.000
الخدمات المنتجة	5.225.000	4.156.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	83.877.000	82.550.000
التربية والتكوين	56.068.000	53.116.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	18.850.000	16.400.000
السكن	86.400.000	118.940.000
مواضيع مختلفة	23.000.000	25.000.000
المخططات البلدية للتنمية	33.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	369.290.000	469.862.000
أجل استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	-
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	البيان	-
نفقات برأسمال	16.900.000	-
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	4.310.000	13.600.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الراجب ترقيتها	البيان	-
الآباء المرتبطة بمديونية البلديات	8.000.000	-
مقابلات هبات سنة 2001	2.000.000	2.000.000
إعادة رسملة البنوك	10.000.000	-
الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة	3.000.000	3.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	46.210.000	18.600.000
المجموع العام	415.500.000	488.462.000

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
2.506.098.000	رئاسة الجمهورية.....
941.982.000	مصالح رئيس الحكومة.....
167.379.503.000	الدفاع الوطني.....
11.641.727.000	العدل.....
121.240.812.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
12.010.480.000	الشؤون الخارجية.....
21.916.941.000	المالية.....
3.647.290.000	النقل.....
2.338.190.000	التجارة.....
204.000.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات.....
1.103.012.000	الطاقة والمناجم.....
6.322.864.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
107.260.148.000	المجاهدين.....
523.285.000	تهيئة الإقليم والبيئة.....
2.248.580.000	الأشغال العمومية.....
158.042.316.000	التربية الوطنية.....
58.743.195.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.142.179.000	البريد والمواصلات.....
12.498.979.000	التكوين المهني.....
16.888.293.000	الفلاحة.....
30.708.319.000	التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني.....
335.847.000	الصناعة وإعادة الهيكلة.....
20.593.852.000	العمل والضمان الاجتماعي.....
18.966.645.000	السكن والعمران.....
47.249.000	العلاقات مع البرلمان.....
689.612.000	السياحة والصناعة التقليدية.....
502.083.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
3.949.121.000	الموارد المائية.....
49.117.107.000	الصحة والسكان.....
4.774.232.000	الاتصال والثقافة.....
6.272.508.000	الشباب والرياضة.....
147.450.000	المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.....
844.703.899.000	المجموع الفرعي
205.462.268.000	التكاليف المشتركة.....
1.050.166.167.000	المجموع العام

8 شوال عام 1422 هـ 23 ديسمبر سنة 2001 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79	78
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات (بالآلاف د ج)		
مبلغ ترخيصات البرنامج	مبلغ اعتمادات الدفع	القطاعات
-	-	المحروقات.....
-	150.000	الصناعات التحويلية.....
8.800.000	8.100.000	الطاقة والمناجم.....
7.800.000	5.500.000	(منها : الكهرباء الريفية).....
129.972.000	75.450.000	الفلاحة والري.....
20.865.000	15.494.000	الخدمات المنتجة.....
165.246.000	102.526.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.....
74.188.000	65.790.000	التربية والتكوين.....
33.189.000	25.689.000	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.....
42.002.000	91.250.000	السكن.....
28.000.000	25.000.000	مواضيع مختلفة.....
40.000.000	37.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
542.262.000	446.449.000	المجموع الفرعي للاستثمار
		آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
	2.000.000	ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....
		إعانات وتبعات التهيئة العمرانية..... للبيان
	37.672.000	نفقات برأسمال.....
		منها :
	18.328.000	* صندوق تطوير مناطق الجنوب.....
	3.000.000	* صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.....
	4.900.000	* التوزيع العمومي للغاز.....
	-	* مصنع نزع الملح من ماء البحر لأرزيو.....
	-	* تخصيص للصندوق الوطني للتجهيز والتنمية.....
	700.000	* الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم.....
	-	* تطهير الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.....

الجدول (ج) (تابع)

(بآلاف د ج)

مبلغ ترخيصات البرنامج	مبلغ اعتمادات الدفع	القطاعات
	1.350.000	* الصندوق الخاص للتضامن الوطني
	1.500.000	* الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات
	1.500.000	* صندوق ترقية التنافسية الصناعية
	1.000.000	* صندوق الشراكة
	1.250.000	* صندوق للبيئة وإزالة التلوث
	300.000	* مؤسسة القرض للصيد وتربية المائيات
	200.000	* هيئة متخصصة في القرض المعصر
	250.000	* صندوق ضمان القروض
	-	* سلطة الضبط (البريد والمواصلات)
	-	* الجزائرية للمياه
	-	* الديوان الوطني للتطهير
	-	* هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري " البريد "
	194.000	* تخفيض نسب الفوائد
	200.000	* صندوق ترقية الاستثمار السياحي
	450.000	* المساهمة في صندوق الاستثمارات الجزائري الكويتي
	1.300.000	* صندوق دعم الاستثمار
	1.250.000	* الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة
8.000.000	5.557.000	* الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة
	البيان	* الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها
	6.000.000	* الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات
2.000.000	2.000.000	* مقابلات هبات سنة 2001
	10.000.000	* إعادة رأسمة البنوك
	-	* الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة
10.000.000	63.229.000	المجموع الفرعي للعمليات برأسمال
552.262.000	509.678.000	مجموع ميزانية التجهيز

51	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86	21 شوال عام 1423 هـ 25 ديسمبر سنة 2002 م
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2003 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (د ج)	الدوائر الوزارية	
2.806.359.000	رئاسة الجمهورية.....	
2.148.520.000	مصالح رئيس الحكومة.....	
170.764.203.000	الدفاع الوطني.....	
130.330.206.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
12.511.510.000	الشؤون الخارجية.....	
13.187.020.000	العدل.....	
193.500.000	المساهمة وترقية الاستثمار.....	
2.405.498.000	التجارة.....	
1.235.877.000	الطاقة والمناجم.....	
6.419.814.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
103.621.384.000	المجاهدين.....	
572.377.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
3.736.578.000	النقل.....	
7.678.136.000	الشباب والرياضة.....	
19.115.932.000	الزراعة والتنمية الريفية.....	
715.794.000	السياحة.....	
2.316.271.000	الأشغال العمومية.....	
55.430.565.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
23.578.981.000	المالية.....	
4.974.836.000	الاتصال والثقافة.....	
4.482.904.000	الموارد المائية.....	
439.496.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
171.105.928.000	التربية الوطنية.....	
63.494.661.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
1.725.805.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
13.234.188.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
19.036.365.000	السكن والعمران.....	
349.900.000	الصناعة.....	
22.527.430.000	العمل والضمان الاجتماعي.....	
35.268.351.000	التشغيل والتضامن الوطني.....	
50.160.000	العلاقات مع البرلمان.....	
630.654.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
896.089.203.000	المجموع الفرعي.....	
201.296.697.000	التكاليف المشتركة.....	
1.097.385.900.000	المجموع العام.....	

52 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86 21 شوال عام 1423 هـ 25 ديسمبر سنة 2002 م		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2003 حسب القطاعات (بالآلاف دج)		
القطاعات	مبلغ اعتمادات الدفع	مبلغ ترخيصات البرنامج
المحروقات	100.000	
الصناعات التحويلية.....		
الطاقة والمناجم	8.300.000	13.900.000
(منها : الكهرباء الريفية)	6.600.000	12.900.000
الفلاحة والري	94.210.000	169.760.000
الخدمات المنتجة	22.128.000	16.360.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	114.093.000	196.281.000
التربية والتكوين	71.418.000	84.867.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	37.915.000	29.100.000
السكن	91.980.000	69.544.000
مواضيع مختلفة	28.120.000	30.000.000
المخططات البلدية للتنمية	39.000.000	42.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	507.264.000	651.812.000
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	
الإعانات وتبوعات التهيئة العمرانية		للبيان
نفقات برأسمال	87.460.000	
منها :		
* صندوق تطوير مناطق الجنوب	16.720.000	
* صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	5.000.000	
* الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم	700.000	
* الصندوق الخاص للتضامن الوطني.....	1.000.000	
* الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائثيات.....	3.000.000	
* صندوق ترقية التنافسية الصناعية.....	1.900.000	
* صندوق الشراكة.....	1.000.000	
* صندوق للبيئة وإزالة التلوث.....	1.500.000	
* تخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية.....	5.600.000	
* تخفيض نسب الفوائد.....	190.000	

53	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86	21 شوال عام 1423 هـ 25 ديسمبر سنة 2002 م
الجدول (ج) (تابع)		
(بآلاف دج)		
مبلغ ترخيصات البرنامج	مبلغ اعتمادات الدفع	القطاعات
34.000.000	6.720.000	* إزالة المديونية تجاه الصندوق الوطني للتوفير والقرض الشعبي الوطني.....
	1.450.000	* المساهمة في رأس مال المؤسسة "الجزائرية السعودية"
	800.000	* صندوق دعم الإستثمار.....
	10.000.000	* صندوق المساعدة للحصول على الملكية في إطار إجراء " البيع بالإيجار".....
	27.800.000	* صندوق ضبط الإيرادات.....
	4.000.000	* صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.....
	80.000	* الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية.....
	15.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
	البيان	الاحتياطيات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.....
	2.000.000	الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات.....
2.000.000		مقابلات هبات سنة 2003.....
36.000.000	106.460.000	المجموع الفرعي للعمليات برأسمال.....
687.812.000	613.724.000	مجموع ميزانية التجهيز.....

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2004 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
3.380.899.000	رئاسة الجمهورية.....
1.810.456.000	مصالح رئيس الحكومة.....
201.929.600.000	الدفاع الوطني.....
143.701.002.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
15.009.178.000	الشؤون الخارجية.....
15.864.804.000	العدل.....
25.887.895.000	المالية.....
4.555.968.000	التجارة.....
17.116.359.000	الطاقة والمناجم.....
6.486.626.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
104.912.774.000	المجاهدين.....
611.564.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
15.909.544.000	النقل.....
186.620.872.000	التربية الوطنية.....
9.214.410.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
722.253.000	السياحة.....
2.350.256.000	الأشغال العمومية.....
63.770.452.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
5.102.512.000	الاتصال والثقافة.....
4.562.607.000	الموارد المائية.....
339.989.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
66.497.092.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.837.879.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
14.803.552.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
4.119.421.000	السكن والعمران.....
365.837.000	الصناعة.....
14.189.944.000	العمل والضمان الاجتماعي.....
31.691.242.000	التشغيل والتضامن الوطني.....
79.107.000	العلاقات مع البرلمان.....
620.408.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
7.473.184.000	الشباب والرياضة.....
971.537.686.000	المجموع الفرعي
228.462.314.000	التكاليف المشتركة
1.200.000.000.000	المجموع العام

33	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 83	5 ذو القعدة عام 1424 هـ 29 ديسمبر سنة 2003 م
الجدول (ج)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2004 حسب القطاعات		
(بـآلاف د.ج)		
القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
..... الفلاحة والري	131.697.000	85.115.000
..... دعم الخدمات المنتجة	16.170.000	16.106.000
..... المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	117.831.000	131.436.000
..... التربية والتكوين	77.807.000	84.092.000
..... المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.621.000	42.533.000
..... دعم الحصول على السكن	97.978.000	75.173.000
..... مواضيع مختلفة	35.000.000	38.000.000
..... المخططات البلدية للتنمية	33.553.000	35.645.000
المجموع الفرعي للاستثمار	562.657.000	508.100.000
..... آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
..... ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي		2.000.000
..... دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....		160.600.000
..... حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....		44.300.000
..... احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	10.000.000	5.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	10.000.000	211.900.000
مجموع ميزانية التجهيز	572.657.000	720.000.000

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	18 ذو القعدة عام 1425 هـ 30 ديسمبر سنة 2004 م
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
3.996.907.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.996.440.000	مصالح رئيس الحكومة.....	
210.000.000.000	الدفاع الوطني.....	
148.370.086.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
15.892.710.000	الشؤون الخارجية.....	
18.264.104.000	العدل.....	
26.537.839.000	المالية.....	
3.222.771.000	الطاقة والمناجم.....	
5.043.970.000	الموارد المائية.....	
2.800.783.000	التجارة.....	
7.328.001.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
109.572.490.000	المجاهدين.....	
702.436.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
1.801.013.000	النقل.....	
214.402.120.000	التربية الوطنية.....	
9.520.084.000	الزراعة والتنمية الريفية.....	
2.693.721.000	الأشغال العمومية.....	
62.460.953.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
2.678.529.000	الثقافة.....	
681.101.000	الاتصال.....	
477.320.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
78.381.380.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
1.077.065.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
8.793.552.000	الشباب والرياضة.....	
16.402.855.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
4.689.999.000	السكن والعمران.....	
352.436.000	الصناعة.....	
21.337.741.000	العمل والضمان الاجتماعي.....	
36.818.965.000	التشغيل والتضامن الوطني.....	
100.000.000	العلاقات مع البرلمان.....	
675.728.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
742.694.000	السياحة.....	
1.017.815.793.000	المجموع الفرعي	
182.184.207.000	التكاليف المشتركة	
1.200.000.000.000	المجموع العام	

18 نو القعدة عام 1425 هـ 30 ديسمبر سنة 2004 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	28
الجدول (ج)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2005 حسب القطاعات		
(بآلاف د.ج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
500.000	-	الصناعة.....
96.046.000	70.430.000	الفلاحة والري
15.656.000	13.817.000	دعم الخدمات المنتجة
126.497.000	128.689.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
75.840.000	70.141.000	التربية والتكوين
44.201.000	42.057.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
61.475.000	77.860.000	دعم الحصول على السكن
100.000.000	100.000.000	مواضيع مختلفة.....
33.000.000	31.000.000	المخططات البلدية للتنمية
553.215.000	533.994.000	المجموع الفرعي للاستثمار
182.985.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
8.800.000	-	حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....
5.000.000	10.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
196.785.000	10.000.000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
750.000.000	543.994.000	مجموع ميزانية التجهيز

31	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	29 ذو القعدة عام 1426 هـ 31 ديسمبر سنة 2005 م
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية		
للبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
4.375.766.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.872.229.000	مصالح رئيس الحكومة.....	
224.766.775.000	الدفاع الوطني.....	
173.130.484.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
20.413.738.000	الشؤون الخارجية.....	
19.423.923.000	العدل.....	
26.211.667.000	المالية.....	
3.364.963.000	الطاقة والناجم.....	
4.625.415.000	الوارد المائية.....	
269.295.000	المساهمة وترقية الاستثمارات.....	
2.999.487.000	التجارة.....	
8.112.033.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
110.081.456.000	المجاهدين.....	
749.551.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
4.423.943.000	النقل.....	
222.036.472.000	التربية الوطنية.....	
21.143.889.000	الزراعة والتنمية الريفية.....	
2.798.151.000	الأشغال العمومية.....	
70.315.276.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
4.271.339.000	الثقافة.....	
3.553.324.000	الاتصال.....	
911.384.000	للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
85.319.925.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
1.051.631.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
103.955.000	العلاقات مع البرلمان.....	
16.985.289.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
4.915.473.000	السكن والعمارة.....	
394.262.000	الصناعة.....	
19.524.195.000	العمل والضمان الاجتماعي.....	
47.867.107.000	التشغيل والتضامن الوطني.....	
701.061.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
10.629.291.000	الشباب والرياضة.....	
818.283.000	السياحة.....	
1.118.161.032.000	المجموع الفرعي	
165.285.945.000	التكاليف المشتركة	
1.283.446.977.000	المجموع العام	

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج.)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	-	-
الزراعة والري	229.558.000	112.918.000
دعم الخدمات المنتجة	44.390.000	42.122.000
الانشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.166.121.000	312.772.000
التربية والتكوين	241.114.000	118.772.000
الانشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	103.900.000	59.206.000
دعم الحصول على السكن	150.554.000	131.068.000
مواضيع مختلفة	242.431.000	200.077.000
المخططات البلدية للتنمية	42.800.000	42.800.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.220.868.000	1.019.735.000
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة : ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	-	3.895.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	238.358.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	150.000.000	80.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	6.000.000	6.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	156.000.000	328.253.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.376.868.000	1.347.988.000

7 ذو الحجة عام 1427 هـ 27 ديسمبر سنة 2006 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	34
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المخصصة يعتوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
4.103.189.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.215.566.000	مصالح رئيس الحكومة.....	
245.795.158.000	الدفاع الوطني.....	
201.542.337.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
21.746.290.000	الشؤون الخارجية.....	
21.366.312.000	العدل.....	
26.895.966.000	المالية.....	
4.239.591.000	الطاقة والتاجم.....	
9.687.560.000	الموارد المائية.....	
278.979.000	المساهمات وترقية الاستثمارات.....	
5.129.862.000	التجارة.....	
8.573.417.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
107.786.593.000	المجاهدين.....	
987.877.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
7.138.251.000	النقل.....	
235.888.168.000	التربية الوطنية.....	
21.342.869.000	الزراعة والتنمية الريفية.....	
2.980.992.000	الأشغال العمومية.....	
93.552.966.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
5.269.191.000	الثقافة.....	
3.847.885.000	الاتصال.....	
1.060.352.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
95.689.309.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
1.303.923.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
109.947.000	العلاقات مع البرلمان.....	
17.054.308.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
5.894.734.000	السكن والعمران.....	
409.627.000	الصناعة.....	
21.676.112.000	العمل والضمان الاجتماعي.....	
64.081.826.000	التشغيل والتضامن الوطني.....	
725.923.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
12.716.202.000	الشباب والرياضة.....	
1.213.859.000	السباحة.....	
1.251.305.141.000	المجموع الفرعي	
323.638.220.000	التكاليف المشتركة	
1.574.943.361.000	المجموع العام	

35	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	7 ذو الحجة عام 1427 هـ 27 ديسمبر سنة 2006 م
الجدول (ج) توزيع التفرقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات (بلايف ديج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
1.180.000	855.000	الصناعة
201.037.000	147.240.000	الزراعة والري
32.241.000	23.938.000	دعم الخدمات المنتجة
597.855.000	405.061.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
159.071.000	85.222.000	التربية والتكوين
89.796.000	77.775.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
283.699.000	190.996.000	دعم الحصول على السكن
197.900.000	259.800.000	مواضيع مختلفة
105.700.000	106.780.000	المخططات البلدية للتنمية
1.668.479.000	1.297.667.000	المجموع الفرعي للاستثمار
-	-	أجل استحقاقات تسديد سندات الخزينة : ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
280.336.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)
10.000.000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية
80.000.000	150.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
10.000.000	30.000.000	احتياطي لتفقات غير متوقعة
380.336.000	180.000.000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
2.048.815.000	1.477.667.000	مجموع ميزانية التجهيز

22 ذو الحجة عام 1428 هـ 31 ديسمبر سنة 2007 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82	26
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
4.935.650.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.103.287.000	مصالح رئيس الحكومة.....	
295.514.357.000	الدفاع الوطني.....	
268.006.743.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
27.238.446.000	الشؤون الخارجية.....	
27.043.141.000	العدل.....	
32.718.928.000	المالية.....	
5.794.204.000	الطاقة والتناجم.....	
10.284.093.000	الموارد المائية.....	
999.695.000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....	
6.277.126.000	التجارة.....	
10.552.600.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
133.243.225.000	المجاهدين.....	
4.517.783.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.....	
7.448.943.000	النقل.....	
280.543.953.000	التربية الوطنية.....	
53.312.802.000	الفلاحة والتنمية الريفية.....	
3.663.883.000	الأشغال العمومية.....	
129.201.251.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
8.276.873.000	الثقافة.....	
5.003.416.000	الاتصال.....	
1.320.177.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
118.306.406.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
1.546.238.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
131.206.000	العلاقات مع البرلمان.....	
19.873.561.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
7.355.512.000	السكن والعمران.....	
61.020.350.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
50.227.959.000	التضامن الوطني.....	
964.133.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
13.129.600.000	الشباب والرياضة.....	
1.589.555.541.000	المجموع الفرعي	
428.413.655.000	التكاليف المشتركة	
2.017.969.196.000	المجموع العام	

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82	22 ذو الحجة عام 1428 هـ 31 ديسمبر سنة 2007 م
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات (بآلاف د.ج.)		
اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
667.000	812.000	الصناعة.....
308.559.000	340.433.700	الزراعة والري.....
32.275.000	29.767.700	دعم الخدمات المتتجة.....
701.680.000	468.105.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
162.165.000	139.331.000	التربية والتكوين.....
102.429.000	104.874.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
312.729.000	317.074.000	دعم الحصول على السكن.....
210.512.000	244.893.000	مواضيع مختلفة.....
75.000.000	75.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.906.016.000	1.720.290.400	المجموع الفرعي للاستثمار
300.876.500	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض تسبب الفوائد).....
10.000.000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية.....
50.000.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
38.000.000	111.750.000	احتياطي لتفقات غير متوقعة.....
398.876.500	211.750.000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
2.304.892.500	1.932.040.400	مجموع ميزانية التجهيز

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات يعقوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	للبيالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	6.077.456.000
مصالح الوزير الأول.....	1.539.769.000
الدفاع الوطني.....	383.621.101.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	368.743.476.000
الشؤون الخارجية.....	29.845.570.000
العدل.....	37.127.071.000
المالية.....	46.196.589.000
الطاقة والتاجم.....	18.516.354.000
الموارد المائية.....	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات.....	1.504.662.000
التجارة.....	8.492.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	14.171.900.000
المجاهدين.....	151.075.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.....	5.284.994.000
النقل.....	8.215.955.000
التربية الوطنية.....	374.276.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	210.881.313.000
الأشغال العمومية.....	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	178.322.829.000
الثقافة.....	14.327.280.000
الاتصال.....	7.795.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	154.632.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	1.903.900.000
العلاقات مع البرلمان.....	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	25.937.588.000
السكن والعمران.....	9.943.093.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	63.848.666.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.....	85.449.347.000
الصيد البحري والموارد الصيدية.....	1.327.486.000
الشباب والرياضة.....	18.121.872.000
المجموع الفرعي	2.241.858.427.000
التكاليف المشتركة	351.883.058.000
المجموع العام	2.593.741.485.000

23	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 74	3 محرم عام 1430 هـ 31 ديسمبر سنة 2008 م
الجدول (ج) توزيع التلقات ذات الطابع التهاني ل سنة 2009 حسب القطاعات (ملافا دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
1.201.000	614.000	الصناعة.....
393.748.000	348.368.000	الفلاحة والري.....
38.185.000	14.160.000	دعم الخدمات النتجة.....
725.094.000	801.776.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
241.933.000	300.925.000	التربية والتكوين.....
183.824.000	211.060.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
230.027.000	617.975.000	دعم الحصول على سكن.....
227.380.000	258.556.000	مواضيع مختلفة.....
95.000.000	95.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.136.392.000	2.648.434.000	المجموع الفرعي للاستثمار
361.325.000	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيمات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....
50.000.000	—	إعادة رسملة البنوك العمومية.....
20.000.000	80.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
30.000.000	60.000.000	احتياطي لتفقات غير متوقعة.....
461.325.000	140.000.000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
2.597.717.000	2.788.434.000	مجموع ميزانية التجهيز

14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	28
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المفتوحة يعنون ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
7.526.016.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.799.832.000	مصالح الوزير الأول.....	
421.726.569.000	الدفاع الوطني.....	
387.178.344.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
30.408.280.000	الشؤون الخارجية.....	
45.384.455.000	العدل.....	
49.044.731.000	المالية.....	
26.368.795.000	الطاقة والمناجم.....	
7.845.277.000	الموارد المائية.....	
2.038.802.000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....	
10.538.816.000	التجارة.....	
14.497.089.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
145.404.843.000	المجاهدين.....	
5.784.069.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.....	
19.345.233.000	النقل.....	
390.566.167.000	التربية الوطنية.....	
115.991.244.000	الفلاحة والتنمية الريفية.....	
5.547.020.000	الأشغال العمومية.....	
195.011.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
21.630.130.000	الثقافة.....	
7.567.720.000	الاتصال.....	
1.776.342.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	
173.483.802.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
2.023.203.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
194.649.000	العلاقات مع البرلمان.....	
28.498.036.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
10.675.181.000	السكن والعمران.....	
70.770.822.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
92.935.939.000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.....	
1.482.697.000	الصيد البحري والوارد الصيدية.....	
20.304.072.000	الشباب والرياضة.....	
2.313.350.013.000	المجموع الفرعي	
524.649.810.000	التكاليف المشتركة	
2.837.999.823.000	المجموع العام	

29	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م
الجدول (ج) توزيع التقلات ذات الطابع التهاني في المخطط الوطني لسنة 2010 حسب القطاعات (بآلاف دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
665.000	1.006.000	الصناعة.....
335.592.000	332.400.000	الزراعة والري.....
44.732.000	86.879.000	دعم الخدمات المتتجة.....
1.095.942.000	1.473.561.000	النشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
283.462.000	310.508.000	التربية والتكوين.....
212.489.000	254.339.000	النشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
270.541.000	328.259.000	دعم الحصول على سكن.....
200.000.000	300.000.000	مواضيع مختلفة.....
60.000.000	60.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.503.423.000	3 146 952 000	المجموع الفرعي للاستثمار
397.438.000	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض تسب الفوائد).....
75.000.000	—	تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....
17.000.000	125.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
30.000.000	60.000.000	احتياطي لتقلات غير متوقعة.....
519.438.000	185.000.000	المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال
3.022.861.000	3.331.952.000	مجموع ميزانية التجهيز

24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80	26
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المفتوحة يعتوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية		
للمبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
8.329.601.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.774.314.000	مصالح الوزير الأول.....	
516.638.000.000	الدفاع الوطني.....	
419.486.622.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
28.363.652.000	الشؤون الخارجية.....	
49.815.764.000	العدل.....	
58.371.770.000	المالية.....	
30.416.135.000	الطاقة والتاجم.....	
11.111.443.000	الموارد المائية.....	
939.109.000	الاستشراف والإحصائيات.....	
4.135.439.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....	
12.361.594.000	التجارة.....	
16.096.937.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
169.614.694.000	المجاهدين.....	
3.266.759.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
28.874.103.000	النقل.....	
569.317.554.000	التربية الوطنية.....	
115.907.074.000	الزراعة و التنمية الريفية.....	
6.912.595.000	الأشغال العمومية.....	
227.859.541.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
22.913.218.000	الثقافة.....	
7.120.012.000	الاتصال.....	
3.992.419.000	السياحة والصناعة التقليدية.....	
212.830.565.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
2.899.636.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....	
241.660.000	العلاقات مع البرلمان.....	
38.328.953.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
13.181.921.000	السكن والعمران.....	
76.058.041.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
109.466.698.000	التضامن الوطني والأسرة.....	
1.811.565.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
28.280.209.000	الشباب والرياضة.....	
2.796.717.597.000	المجموع الفرعي	
637.589.037.000	التكاليف المشتركة	
3.434.306.634.000	المجموع العام	

الجدول (ج)
توزيع التفرقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بلايف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الزراعة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.415.487.500	2.778.926.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لتفرقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	60.000.000	405.194.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.475.487.500	3.184.120.000

4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	32
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
12.577.574.000	رئاسة الجمهورية.....	
2.447.889.000	مصالح الوزير الأول.....	
723.123.173.000	الدفاع الوطني.....	
622.260.318.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
29.716.600.000	الشؤون الخارجية.....	
75.487.291.000	العدل.....	
104.196.257.000	المالية.....	
31.783.386.000	الطاقة والمناجم.....	
50.291.662.000	الموارد المائية.....	
961.428.000	الاستشراف والإحصائيات.....	
4.395.874.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....	
22.189.764.000	التجارة.....	
29.630.963.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
191.635.982.000	المجاهدين.....	
3.407.118.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
28.387.232.000	النقل.....	
544.383.508.000	التربية الوطنية.....	
242.383.415.000	الزراعة و التنمية الريفية.....	
12.342.022.000	الأشغال العمومية.....	
404.945.348.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
19.618.095.000	الثقافة.....	
10.739.311.000	الاتصال.....	
4.289.735.000	السياحة والصناعة التقليدية.....	
277.173.918.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
3.927.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....	
228.806.000	العلاقات مع البرلمان.....	
49.132.325.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
18.204.576.000	السكن والعمران.....	
186.100.734.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
165.845.327.000	التضامن الوطني والأسرة.....	
2.647.204.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
36.141.213.000	الشباب والرياضة.....	
3.910.595.317.000	المجموع الفرعي	
697.655.158.000	التكاليف المشتركة	
4.608.250.475.000	المجموع العام	

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بالآف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الزراعة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.789.854.270	2.144.353.481
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	60.000.000	676.063.100
مجموع ميزانية التجهيز	2.849.854.270	2.820.416.581

16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	26
الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
9.305.494.000	رئاسة الجمهورية.....	
3.363.645.000	مصالح الوزير الأول.....	
825.860.800.000	وزارة الدفاع الوطني.....	
566.450.318.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....	
30.383.812.000	وزارة الشؤون الخارجية.....	
68.308.083.000	وزارة العدل.....	
81.376.609.000	وزارة المالية.....	
36.273.458.000	وزارة الطاقة والتاجم.....	
41.056.640.000	وزارة الموارد المائية.....	
23.302.271.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....	
221.050.281.000	وزارة المجاهدين.....	
2.711.530.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والدينة.....	
20.022.340.000	وزارة النقل.....	
628.664.041.000	وزارة التربية الوطنية.....	
215.686.294.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....	
9.923.617.000	وزارة الأشغال العمومية.....	
154.122.325.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	
21.604.452.000	وزارة الثقافة.....	
23.114.603.000	وزارة التجارة.....	
264.582.513.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....	
269.375.000	وزارة العلاقات مع البرلمان.....	
47.635.070.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....	
15.513.582.000	وزارة السكن والعمران.....	
276.503.735.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
306.925.642.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
2.710.849.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....	
34.352.001.000	وزارة الشباب والرياضة.....	
4.149.500.000	وزارة الصناعة والوسائط الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.....	
3.308.384.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
2.230.922.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
11.813.725.000	وزارة الاتصال.....	
3.952.575.911.000	المجموع الفرعي	
383.038.573.000	التكاليف المشتركة.....	
4.335.614.484.000	المجموع العام	

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م
الجدول (ج) توزيع التلقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات (بآلاف دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
3.050.000	61.500	الصناعة.....
129.613.000	187.273.400	الزراعة والري.....
22.286.060	13.741.060	دعم الخدمات المتعة.....
713.925.100	1.113.654.100	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
273.134.000	169.839.000	التربية والتكوين.....
235.901.000	113.388.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
194.070.000	87.202.000	دعم الحصول على سكن.....
200.000.000	300.000.000	مواضيع مختلفة.....
40.000.000	40.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.811.979.160	2.025.159.060	المجموع الفرعي للاستثمار.....
605.727.500	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض تسبب القوائد).....
51.500.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
75.000.000	115.000.000	احتياطي لتلقات غير متوقعة.....
732.227.500	215.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
2.544.206.660	2.240.159.060	مجموع ميزانية التجهيز.....

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية.....
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول.....
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني.....
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية.....
72.365.637.000	وزارة العدل.....
87.551.455.000	وزارة المالية.....
41.050.228.000	وزارة الطاقة والمناجم.....
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....
233.232.749.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....
241.274.980.000	وزارة المجاهدين.....
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية.....
13.148.714.000	وزارة النقل.....
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية.....
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة.....
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....
18.630.359.000	وزارة الاتصال.....
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية.....
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
25.233.155.000	وزارة الثقافة.....
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
23.801.125.000	وزارة التجارة.....
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان.....
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة.....
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي.....
470.696.623.000	التكاليف المشتركة.....
4.714.452.366.000	المجموع العام.....

47	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68	28 منقر عام 1435 هـ 31 ديسمبر سنة 2013 م
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات (بالاف دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
2.820.500	2.972.000	الصناعة.....
203.520.500	229.135.500	الزراعة والري.....
29.347.000	34.455.000	دعم الخدمات المنتجة.....
781.640.900	920.347.600	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
243.865.900	231.721.400	التربية والتكوين.....
236.615.100	219.301.600	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
127.536.000	116.384.500	دعم الحصول على سكن.....
360.000.000	510.000.000	مواضيع مختلفة.....
65.000.000	65.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.050.345.900	2.329.317.600	المجموع الفرعي للاستثمار.....
661.368.310	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
70.000.000	130.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
160.000.000	285.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
891.368.310	415.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
2.941.714.210	2.744.317.600	مجموع ميزانية التجهيز.....

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	للمبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول.....	3.618.099.000
الدفاع الوطني.....	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	549.809.342.000
الشؤون الخارجية.....	31.196.709.000
العدل.....	74.707.836.000
المالية.....	92.615.093.000
الطاقة.....	44.010.067.000
الصناعة والمناجم.....	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية.....	255.101.097.000
المجاهدين.....	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	26.500.459.000
التجارة.....	24.276.345.000
النقل.....	12.549.139.000
الموارد المائية.....	21.144.492.000
الأشغال العمومية.....	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة.....	22.600.480.000
التربية الوطنية.....	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.550.261.000
الثقافة.....	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان.....	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	381.972.062.000
الشباب.....	14.158.870.000
الرياضة.....	26.282.691.000
الاتصال.....	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية.....	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.404.748.000
المجموع الفرعي.....	4.436.059.221.000
التكاليف المشتركة.....	536.219.273.000
المجموع العام.....	4.972.278.494.000

48	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات (بآلاف دج)		
القطاعات	رخص البرتامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الزراعة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	464.600.000	1.083.691.200
مجموع ميزانية التجهيز.....	4.079.671.730	3.885.784.930

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.904.677.000	رئاسة الجمهورية.....
3.437.925.000	مصالح الوزير الأول.....
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني.....
426.127.386.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
30.573.877.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....
للبيان	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....
73.431.991.000	العدل.....
95.399.378.000	المالية.....
44.793.741.000	الطاقة.....
5.349.818.000	الصناعة والناجم.....
254.253.914.000	الزراعة و التنمية الريفية والصيد البحري.....
248.645.702.000	المجاهدين.....
26.033.177.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
20.527.754.000	التجارة.....
11.218.880.000	النقل.....
17.616.679.000	الموارد المائية والبيئة.....
19.085.089.000	الأشغال العمومية.....
21.302.786.000	السكن والعمران والمدينة.....
764.052.396.000	التربية الوطنية.....
312.145.998.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
50.379.263.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
226.484.929.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
4.117.881.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية.....
19.056.672.000	الثقافة.....
118.830.888.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
243.408.000	العلاقات مع البرلمان.....
379.407.269.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
37.181.458.000	الشباب والرياضة.....
19.369.240.000	الاتصال.....
3.875.224.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
4.359.144.400.000	المجموع الفرعي.....
448.187.600.000	التكاليف المشتركة.....
4.807.332.000.000	المجموع العام.....

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرتامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الزراعة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.894.204.327	3.176.848.243

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
للبيان	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية
72.671.000.000	العدل
87.513.834.000	المالية
4.617.498.000	الصناعة والمناجم
44.157.846.000	الطاقة
245.943.029.000	المجاهدين
25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف
19.511.320.000	التجارة
3.622.324.000	التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية
212.797.631.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة
17.658.533.000	السكن والعمران والمدينة
27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل
746.261.385.000	التربية الوطنية
310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي
48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين
151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
16.005.614.000	الثقافة
70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
235.083.000	العلاقات مع البرلمان
389.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
34.554.477.000	الشباب والرياضة
18.698.935.000	الاتصال
2.432.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
4.126.290.127.000	المجموع الفرعي
465.551.834.000	التكاليف المشتركة
4.591.841.961.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرتامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.221.323.120	1.620.430.620
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	—	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	165.350.000	670.943.000
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.386.673.120	2.291.373.620

Abstract :

The aim of this study is to investigate the impact of public expenditures on economic development, through adopting of the analytical descriptive method in the period limited from 2001 to 2017, and in spatial limited on Algeria. The structure of our study consisted of four chapters that focused on the theoretical rooting of the dependent, independent variables and their relationship. In addition, it also examined the real impact of public expenditures on economic development in Algeria, as well as the role of developmental programs in improving the living conditions of citizens, and the its affection with the fluctuations of oil prices, which clearly shows the dependence of the national economy on the outside world, without denying the significant development in the volume of expenditure that Algeria has known since the beginning of the period until its end. All this leads us to adopt a set of views in the form of proposals, including; the necessity of the rationalization of expenditures in Algeria and restructuring and increased control over spending and governance in public institutions, with the consistence on the productive spending in the economic sectors where we have competitiveness in order to get rid of the dependency of the oil barrel.

Keywords :

Public expenditures – Economic development – Economic growth – Developmental programs.